



توازن القوى وأثره

في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

2011-2003

The Unbalance of Power in the Middle East after the U.S. Occupation of Iraq.

إعداد

الطالب: علي فايز يوسف الدلابيح

إشراف

أ.د. محمد رضا (محمود) خلف

قدمت هذه الرسالة

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

شهر آيار/ 2011

التفويض

أنا علي فايز يوسف الدلاييح أفاض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: علي فايز يوسف الدلاييح

التوقيع: 

التاريخ: 2012/5/30

قرار لجنة المناقشة

توقفت هذه الرسالة للطالب علي فايز يوسف الدلاييح بتاريخ 30 / 5 / 2012 وعنوانها (توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق من عام 2003 - 2012).

وأجيزت بتاريخ : 30 / 5 / 2012

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور محمد رضا (محمود) خلف

الدكتور: غازي بنلي ملحم

الأستاذ الدكتور: محمد الهزايمة

التوقيع
رئيساً.....
عضواً.....
عضواً.....

الإهداء

إلى الأم الغالية رحمها الله

والأب العطوف

وإلى إخوتي وإخواتي

وإلى كل مخلص لتراب هذا الوطن

الشكر

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل الدكتور محمد رضا (محمود) خلف الذي أشرف على هذه الرسالة وتابعها منذ أن كانت بذرة حتى نمت ورائت النور كذلك أتقدم بالشكر والتقدير إلى سعادة الدكتور يعقوب ناصر الدين وإلى كافة أعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	التفويض
ب	قرار اللجنة
ج	الإهداء
د	الشكر
هـ	قائمة المحتويات
ك	ملخص
1	الفصل الأول: المقدمة العامة
1	تمهيد
3	مشكلة الدراسة
3	أهداف الدراسة
3	أهمية الدراسة
4	فرضية الدراسة وأسئلتها
4	تعريف المصطلحات الإجرائية
5	الإطار النظري والدراسات السابقة
13	منهجية الدراسة
13	هيكلية الدراسة
14	الفصل الثاني: التطور التاريخي لنظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط
16	المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط
19	جغرافية الشرق الأوسط
20	أهمية الشرق الأوسط الاقتصادية
21	الأهمية النفطية لمنطقة الشرق الأوسط
21	البتترول (النفط)
25	المبحث الثاني: المصالح والأطماع الدولية في منطقة الشرق الأوسط
26	أهم المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط
29	أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لأوروبا

32	الفصل الثالث: حروب الخليج وأثرها على نظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط
33	أثر حرب الخليج الثالثة على نظام توازن القوى في الشرق الأوسط
33	حرب الخليج الثالثة والموقف العربي والدولي من حرب الخليج الثالثة
38	النتائج العربية والدولية للاحتلال العراق وأثرها على نظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط
41	الفصل الرابع: العوامل المؤثرة على توازن نظام القوى في منطقة الشرق الأوسط
42	النظام العربي وأثره في نظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط
42	المؤشرات الجغرافية
43	المؤشرات السكانية
43	المؤشرات الاقتصادية
44	المؤشرات السياسية
46	المؤشرات العسكرية
48	التكتلات العربية وأثرها على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط
50	الجامعة العربية وأثرها على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط
54	مأزق الأمن القومي العربي في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001
55	الفصل الخامس: المتغيرات الدولية والإقليمية التي تسهم في تعميق اختلال توازن القوى في منطقة شرق الأوسط
56	تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية
58	الصين تتحدى الهيمنة الأمريكية
59	مستقبل الدور والقيادة الأمريكية
61	كيفية الحفاظ على المكانة الدولية
65	المبحث الثاني: الاحتلال الأمريكي للعراق
65	غزو العراق واحتلاله
70	الإشكاليات والتحديات الأمريكية في عراق ما بعد الاحتلال
72	تطورات البيئة الإقليمية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق
73	الوجود الأمريكي في العراق ومستقبل العراق والمنطقة العربية

75	المبحث الثالث: صعود قوى إقليمية غير عربية جديدة واختلال التوازن في منطقة الشرق الأوسط
75	الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط
86	السياسة الإيرانية اتجاه سوريا ولبنان
86	أولاً: توجهات السياسة الإيرانية في سوريا
86	إيران ولبنان
88	الملف النووي الإيراني
89	إيران والثورات العربية
90	الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط
91	الموقف التركي أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية
94	التحالف التركي الإسرائيلي
95	التهديد المائي التركي لسوريا والعراق
103	تركيا والثورات العربية
105	الدور الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط
111	الملف النووي الإسرائيلي
112	إسرائيل والثورات العربية
114	المبحث الرابع: الثورات العربية وآفاق مستقبلية للنظام العربي الجديد
116	أولاً: أهم الدوافع المحركة للقوى السياسية والاجتماعية المختلفة للثورات
121	ثانياً: القوة المحركة للانتفاضات الشعبية
123	خصائص الحركات الاحتجاجية للثورات في العالم العربي
124	آفاق مستقبلية للنظام العربي الجديد وأثره في توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط
127	الخاتمة
129	النتائج
131	التوصيات
132	المصادر والمراجع

ملخص

جاءت دراسة اختلال توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، لإلقاء الضوء على هيكل وبنية توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، إذ تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق التي تعرضت للاهتزازات وعدم استقرار نظام توازن القوى فيها خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق لعام 2003 وماتبع ذلك من تغيرات جيواستراتيجية تمثلت في التنافس والصراع ما بين القوى الإقليمية على النفوذ واليهمنة وقيادة توازن القوى الإقليمية الأخرى.

لقد كان لظهور إسرائيل في قلب المنطقة عام 1948. الأثر الواضح في زعزعة استقرار المنطقة إلى اندلاع ثورة الخميني في إيران عام 1979 وبعد استتباب نظام الحكم فيها طرأ تعديل على حجم توازن القوى الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ومعدله، مما دعا العراق إلى محاولة تعديله من خلال المواجهة المباشرة مع إيران الأمر الذي أدى إلى اندلاع حرب الخليج الأولى بين قطبي توازن القوى في المنطقة (العراق وإيران)، إلى أن جاءت حرب الخليج الثالثة، والتي قادتها الولايات المتحدة ضد حليفها في المنطقة (العراق) إذ تم احتلال العراق عام (2003).

إن احتلال العراق جاء ، ليصب في مصلحة قوى إقليمية غير عربية كبرى (كإيران، تركيا وإسرائيل) في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن الثورات العربية، والتي حدثت في منطقة الشرق الأوسط كان من المتوقع أن يكون لها أكبر الأثر في تغيير معادلات التوازن، وأن تفرض هذه المتغيرات شكلاً جديداً لتوازن القوى في منطقة الشرق الأوسط.

Abstract

The study of the imbalance of powers in the Middle East after the U.S. occupation of Iraq came to shed light on the structure of the balance of powers in the Middle East, as the Middle East is considered as one of the most regions exposed to instability in the system of the balance of powers , especially after the U.S. occupation of Iraq in 2003 and the geostrategic subsequent changes represented by the competition and the conflict between the regional powers for dominance and the leadership of the other regional balance of powers.

The emergence and establishment of Israel in the region in 1948 had the clear effect in the destabilization of the region until Thursday Revolution in Iran in 1979 erupted and after the security system had restored there was an adjustment in the size of the regional balance of powers in the Middle East, what led Iraq to try to modify it through direct confrontation with Iran, which led to the outbreak of the first Gulf War between the poles of the balance of powers in the region (Iraq and Iran) followed by the Third Gulf War led by the United States against its ally in the region (Iraq) whereas Iraq was occupied in (2003).

The occupation of Iraq came to be in the interest of the largest non-Arab regional powers (such as Iran, Turkey and Israel in the Middle East, but the Arabic gaps, which occurred in the Middle East was expected to have a significant impact in changing the equations of balance, and these variables to impose a new form of balance of powers in the Middle East.

الفصل الأول

المقدمة العامة

تمهيد:-

يعد موضوع نظام توازن القوى العالمي الذي يطلق عليه أحيانا توازن القوى الرئيسي أو توازن القوى المسيطر لأنه ينظم علاقات القوى الرئيسية المسيطرة على السياسة العالمية من المواضيع المهمة للباحثين في الشؤون السياسية.

حيث يشكل نظام توازن القوى مصدراً للاستقرار الدولي والإقليمي ضرورة مهمة جداً لحفظ الاستقرار الدولي والإقليمي بعدة ركائز النظام الدولي والإقليمي في السياسة الدولية.

ومن الملاحظ أن نظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط تعرض للتهديد المستمر وهو ما جعله لا يتصف بالاستقرار، وإنما بالتحول والتغير، وذلك بفضل التوازنات التي تفرضها التفاعلات الدولية والإقليمية المتفاعلة بين عناصر النظام الإقليمي والدولي. لذلك فإن أكثر المناطق التي تعرضت للتهديد تكون بين دول كبرى فاعلة ودول بطبيعة الحال صغيرة المساحة وغير فاعلة، بمعنى أن نظام توازن القوى يتعرض للخلل من طغيان قوة الدولة على حساب دولة أخرى، أو من خلال انهيار دول كبرى تكون سبباً في بروز وطغيان قوى دولة على حساب دولة أخرى أو من خلال انهيار دولة كبرى تكون سبباً في بروز وطغيان قوى واعدة تكون وريثة لها.

إن الشرق الأوسط يأتي ضمن التوصيف السابق، إذ تعرض وما يزال يتعرض نظام توازن القوى فيه للعديد من الاهتزازات والتحويلات، بسبب جملة المتغيرات التي فرضتها القوى الإقليمية في المنطقة من جهة ولتغيرات النظام الدولي المؤثرة في النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط من جهة ثانية فضلاً عن دور القوى الفاعلة لهذا النظام في فرض تغيرات أيديوسياسية تنعكس سلباً على هيكل توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط.

لذا كان من الأهمية بمكان أن تتسابق الدولتان العظيمتان وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة بعد الانتهاء من حقبة الاستعمار الغربي وتقرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط.

وذلك للأهمية الإستراتيجية كموقع جغرافي، ومصادر طبيعية تم اكتشافها تعدّ بحق شريان الحياة، والإنتاج والرفاهية للدول الغربية.

ولكي تبقى الدول الاستعمارية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وجودها في منطقة الشرق الأوسط فإن ذلك يستدعي منها العمل وبشتى الوسائل الممكنة وغير ممكنة في كبح جماح أي قوة إقليمية وحتى عالمية منافسة لها في المنطقة.

إن عملية اختلال توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، بدأت من خلال قيام دولة إسرائيل عام 1948، وما رافق ذلك فيما بعد من إجهاض للقوى العربية الصاعدة في المنطقة، مصر والعراق تحديداً.

فالعقدون الثلاثي على مصر عام 1956 وحرب عام 1967 واحتلال المناطق العربية (سيناء- غزة- الضفة الغربية- الجولان)، انتهت جميعها كمرحلة أولية على صعيد القوى بإجهاض واحتواء القوى العربية المصرية في تلك الفترة كقوة فاعلة ومركزية في المنطقة. فكانت المواجهة من خلال الحروب التي خاضتها مصر مع الغرب وإسرائيل، ومن ثم الاحتواء من خلال معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979.

ومنذ تلك المرحلة التاريخية المهمة من تاريخ صراعات منطقة الشرق الأوسط وخروج مصر من ساحة المواجهة المباشرة، وانعكاس ذلك على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، ظهر العراق قوة إقليمية منافسة وبديل للقوى المصرية التي تم احتواؤها. حيث بدأت عملية إجهاض القوة العراقية الصاعدة، من خلال ضرب المفاعل النووي العراقي عام (1981) ومن ثم جرُّ العراق بحرب طويلة مع إيران من عام (1980-1988) حرب الخليج الأولى إلى حرب الخليج الثانية عام (1990-1991) إلى الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003).

فكان ذلك كله بمثابة تغيير حقيقي وواضح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة في كبح جماح أي قوة منافسة لها في منطقة الشرق الأوسط، والعراق كان القوة الأبرز التي تم القضاء عليه وإزاحته من خارطة القوى المنافسة باحتلاله وتدمير بنيته العسكرية والاقتصادية والسياسية عام (2003).

و جاءت الدراسة موضوع البحث لتبين أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) شكل حدث مؤثر وبدرجة كبيرة على موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط إذ كان لخروج العراق قوة إقليمية الأثر في صعود قوى إقليمية أخرى كإيران وتركيا وإسرائيل في المنطقة. وجدت هذه القوى في غياب العراق فرصة أكبر لتعميق الاختلال في توازن القوى ومحاولة السيطرة وبسط نفوذها العسكري والأيدلوجي في آن معا.

إلى جانب ذلك، فإنه من المتوقع في الثورات والانفصالات الشعبية التي ظهرت فجأة في بعض الدول العربية بأنها قد فتحت المجال أمام تغييرات سياسية محتملة داخلية وخارجية، من الممكن أن تعيد تشكيل وجه المنطقة وخريطة تفاعلاتها مع إمكانية قلب موازين القوى وظهور فاعلين إقليميين جدد من الدول العربية، وهذا ما سوف يتم استعراضه في محاولة لفهم الواقع الجديد الذي طرأ على المنطقة وتأثير ذلك على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط.

مشكلة الدراسة وأسئلتها :-

تكمن مشكلة الدراسة في الآثار التي تترتب على اختلال توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية :-

1. كيف أثر انهيار القوة العراقية كقوة إقليمية منافسة في صعود قوى إقليمية (كإيران وتركيا وإسرائيل) وتحديداً في فترة ما بعد سقوط بغداد من عام (2003 وحتى 2011) ؟
2. ما دور القوى الخارجية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية باختلال توازن القوى في الشرق الأوسط ؟
3. ما العوامل التي أدت إلى زيادة التنافس على منطقة الشرق الأوسط ؟
4. ما الأثر المتوقع للتحويلات الديمقراطية في بعض بلدان المنطقة على مستقبل توازن القوى القائم فيها ؟

أهداف الدراسة:-

ستحاول هذه الدراسة البحث في المواضيع التالية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها كما ستحاول استشراف المستقبل للوقوف على مدى إمكانية الأنظمة العربية وشعوب هذه الدول فرض حقائق جديدة في الإقليم.

1. تحديد أثر انهيار القوة العراقية على بروز قوى أخرى مثل إيران، تركيا، إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط.
2. دراسة أثر الاحتلال الأمريكي للعراق على اختلال توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط.
3. دراسة العوامل التي أدت إلى زيادة التنافس الحاد على منطقة الشرق الأوسط.
4. دراسة أثر التحويلات الديمقراطية في المنطقة العربية على مستقبل توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط.

أهمية الدراسة:-

تكمن أهميتها في محاولة إفادة صانع القرار السياسي العربي في التعرف على جميع الاختلالات في توازن القوى الدولية وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب أن الدراسة تفيد في توضيح تطور وشكل النظام الإقليمي على ضوء الثورات العربية وتفيد الدراسة المختصين في مجال المعرفة السياسية نحو تغير مسار أبحاثهم ودراساتهم للواقع الدولي الجديد.

فرضية الدراسة:-

- الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) أدى إلى اختلال في توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط بسبب إن العراق كان يمثل قوة إقليمية منافسة. واندلاع الثورات العربية عام (2011) من المتوقع أن يعيد رسم خريطة جديدة لتوازن القوى في المنطقة.

حدود الدراسة:-

أ. الحدود المكانية:- دول منطقة الشرق الأوسط تحديداً (إيران - تركيا - إسرائيل - دول الخليج العربي بلاضاهة إلى سوريا - العراق - لبنان - الأردن).

ب. الحدود الزمانية:- من عام (2003 حتى 2011).

تعريف المصطلحات الإجرائية:-

1. توازن القوى:-

هي الحالة التي تتعادل وتتكافأ عندها المقدرات البنائية والسلوكية والقيمية لدولة ما منفردة أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها، بحيث تضمن هذه الحالة للدولة أو لمجموعة الدول المتحالفة ردع أو مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر، وبما يمكنها أيضاً من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند حدوث أي خلل فيها بما يحقق الاستقرار.

ويعرف توازن القوى كذلك بأنه: حالة من التوزيع المتعادل أو شبه المتعادل للقوة، والتأثير بين القوى الدولية الأساسية توزيعاً يخلق نظاماً دولياً يجعل هذه القوى المؤثرة تتصرف في ضوء مجموعة من القواعد المحددة، بما يحفظ الاستقرار الدولي ويحافظ على وجود الأطراف الأساسية في زمن التوازن (مقلد-1971-ص27).

إجرائيا: الحالة العراقية ما قبل(2003)مقابل القوى الإقليمية في المنطقة.

2. الشرق الأوسط:-

هو اصطلاح جغرافي نتيجة تقسيمات سياسية، ويعود استخدام تعبير الشرق الأوسط إلى الحرب العالمية الثانية، وهو يطلق اليوم على الأراضي المحيطة بسواحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبية والشرقية والممتدة من المملكة المغربية إلى الجزيرة العربية وتركيا وإيران (زيتون-2006:المعجم السياسي-ص224).

إجرائيا: اقتصار هذا المصطلح على بلدان شرق البحر المتوسط التي تشمل : بلدان الخليج العربي والعراق وسوريا ولبنان والأردن بالإضافة إلى : إيران وتركيا واسرائيل.

الإطار النظري والدراسات السابقة :

1-الإطار النظري للدراسة:-

يكمن الإطار النظري للدراسة أولا -من خلال تتبع ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط عبر مراحل تاريخية مختلفة مرت بها منطقة الشرق الأوسط معتمداً بذلك المنهج التاريخي إضافة إلى منهج تحليل النظم والمنهج الوصفي التحليلي.

وعلى هذا الأساس فإن الإطار النظري للدراسة سيركز على ما يلي:

1. توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي عنوانا لموضوع الدراسة.
2. اختبار النظريات السياسية المستخدمة في العلاقات الدولية كالنظرية الواقعية والمنهج المبني على فكرة المصالح القومية وكذلك المنهج المبني القائم على التصور المثالي للمجتمع الدولي والتطرق لنظرية النظم لتحليل النظام السياسي الدولي ومكوناته الفرعية.
3. تناول الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع كليا وجزئيا ومدى الاستفادة منها.

ولما كان موضوع الدراسة حول توازن القوى، فإنه لا بد من القول إن نظريات القوة أو النظرية الواقعية، فرضت نفسها على اتجاهات التحليل النظري لحقائق السياسة الدولية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، كنتيجة مباشرة لنظام الصراعات الدولية واتجاه بعض القوى الكبرى إلى خلق مراكز قوة بثقلها وتأثيرها تضع خطأ دوليا يلتقي مع مصالحها ويحقق لها التفوق على خصومها مهما كانت المضاعفات التي يتركها هذا المسلك على توازن النظام الدولي واستقراره.

إن الاتجاه الواقعي للدبلوماسية والممارسة الانتقائية الدولية ما هو إلا انعكاس لسياسة مركز القوة والحرب الباردة ومحاولة لتبريرها من الوجهة النظرية، وقد شاع هذا التوجه بدرجة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت انعكاساته ملموسة في كثير من البلدان الرأسمالية الأخرى.

وعند التطرق للقوة والتوازن، كان لزاماً تبيان النظريات التي تناولت موضوع القوة كاصطلاح سياسي فالنظرية الواقعية، التي تعدّ نفسها أكثر النظريات اتصالاً بالواقع الدولي وتعبيراً عن أوضاعه والذي كان من أشهر الدعاة البارزين إلى تبني هذه النظرية (الواقعية) كمنهج تحليل للسلوك الدولي المبني على فكرة "المصلحة المدعومة بالقوة" هو المفكر الأمريكي في العلاقات الدولية - مورجانثو - (مقلد، 1971، ص 14) .

فالمصلحة في مفهوم هذه النظرية تحدد في إطار القوة التي تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه (مورجانثو) بفكرة التأثير والسيطرة، وتحديدًا آخر فإن القوة السياسية التي تعنيها هذه النظرية الواقعية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقتها المتبادلة، وهي بذلك لا يمكن أن تكون مرادفة للعنف بأشكاله المادية والعسكرية وإنما هي أوسع نطاقاً من ذلك بكثير فهي النتاج النهائي في لحظة ما لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات، وهو الذي يُحدد في النهاية حجم قوة الدولة وبحسب هذه الحجم تتحدد إمكانياتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول (مقلد، 1971، ص 15 و 16).

ومن هنا تنظر النظرية الواقعية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستقلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها واستراتيجياتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية، تنطلق من فكرة استحوادها على القوة بكافة أشكالها المادية والسياسية والعسكرية، هدفاً في حماية مصالحها الإستراتيجية العليا (مصالحتها القومية) وتحديدًا في منطقة الشرق الأوسط ذات الموقع الجغرافي والمصادر الطبيعية ورؤوس الأموال والسوق، فإنه من الملفت أن تبرز هذه الدراسة أن المصلحة القومية كمنهج كانت محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية، وأن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر للسياسة الخارجية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط تحديداً.

إن هذه الدراسة ستتبنى هذا المنهج الواقعي المبني على فكرة المصالح القومية، لتبين كيف كان مجرد هذا المنهج في التحليل (المصالح القومية) أهداف السياسة الخارجية للدولة

من التبريرات المفتعلة أو غير الواقعية، والتي تحاول أن تنسبها كوسيلة للتغريب أو التمويه للرأي العام في الخارج أو الداخل.

إن فكرة "المصالح القومية" هي تعبير واضح عن الأهداف الإستراتيجية العليا للدولة اتجاه منطقة ما من العالم، بالرغم من التبديل للزعامات السياسية أو التحول الذي قد يحدث في نمط الإيديولوجيات المسيطرة أو في نماذج القيم السياسية، والاجتماعية السائدة، بمعنى أن المصلحة القومية العامة تظل دائماً وأبداً المقياس العام الذي يمكن بواسطته الاستدلال على العوامل التي تحدد السلوك الخارجي لأي دولة عضو في المجتمع الدولي (مقلد -1971ص20).

إن الاستمرار في الأخذ ضمن هذا المنهج في تحديد السلوك الخارجي للدولة بناء على المصالح القومية أو الأهداف الإستراتيجية العليا دون مراعاة أي جانب آخر، سيعمل بالنهاية على فقدان الشرعية المنطقية للسياسة الخارجية للدولة فالولايات المتحدة الأمريكية باحتلالها العراق دون مبررات واقعية وقانونية جعلت من شرعية هذا الاحتلال في المجتمع الدولي غير مبرر.

إن الاحتلال الأمريكي للعراق والإخلال بمنظومة توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، جاء من ناحية نظرية مخالفاً للمنهج القائم على التصور (المثالي) للمجتمع الدولي، من خلال وجود نظام دولي قائم على حكم القانون والخضوع لسلطة التنظيم الدولي في كل ما يتعلق بشؤون المجتمع الدولي، إذ جاءت ديباجة ميثاق الأمم المتحدة معلنة نبذها لمبدأ العنف والعدوان وتدعو إلى ارتضاء سلطة التنظيم الدولي وحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية (عبد الحي -1996-ص27).

وعند تحليل الإطار النظري لموضوع اختلال توازن القوى الجديد في منطقة الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، كان لزاماً الوصول إلى الاستنتاجات العامة التي أدت إلى انتقال مراكز القوة من دولة إلى أخرى.

فالمنهج القائم على تحليل النظام السياسي الدولي ومكوناته الفرعية، مقتبس أساساً من نظرية (النظم) في دائرة العلوم الاجتماعية، ونظرية النظم هذه تمثل أحدث تطور للمنحى السلوكي في تحليل العلوم الاجتماعية وتطبيقاتها.

ومن أبرز الدعاة البارزين في هذا الاتجاه في دائرة العلاقات الدولية (مورتنون كابلان) الذي شرح هذه النظرية تفصيلاً في كتابه: (النظم وكيفية عملها في السياسية الدولية) (مقلد -1971-ص23).

وبما أن نظرية النظم، كأداة لتحليل طبيعة النظام السياسي الدولي من خلال المدخلات (Input) والتفاعلات التي تحدث في بيئة النظام السياسي الدولي ومخرجات (Output) ذلك التفاعل وانعكاساته الداخلية والخارجية، قد شككت طبيعة النظم السياسية الدولية والعالمية وتحولاتها وإفرازاتها من نظام توازن القوى نظام القطبية الثنائية إلى نظام أحادي القطبية .

فنظام توازن القوى هو النظام الذي يقوم على وجود عدد من تحالفات أو محاور القوى المضادة والتي تتكافأ قواها أو تكاد، وذلك لردع أي محور قوى من استغلال أي تفوق مؤقت في قواها لتغيير معالم الوضع الدولي العالمي أو الإقليمي القائم (إسماعيل -1990 ص24).

2- الدراسات السابقة:-

تم الاطلاع على عدد من الدراسات التي تحدثت عن مواضيع قريبة من موضوع الدراسة من خلال الرجوع إلى مكتبات الجامعات الأردنية ومراكز الأبحاث. إذ لم يجد الباحث أيًا من هذه الدراسات قد تطرقت إلى نفس المفردات التي ستعالج هذه الرسالة وقد تم استخلاص المعلومات من تلك الدراسات ومدى الاستفادة منها في موضوع الدراسة هذه، إذ ستم الإشارة إليها جميعا سواء أكانت كتباً أم أبحاثاً أم رسائل جامعية ، دوريات محكمة أم ندوات.

1- الأبحاث:

(1) الضميري-2001- الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة-الجامعة الأردنية-عمان.

تبدو أهمية الدراسة من طبيعة التحليل المتبع في فصول الدراسة إذ ستتم من منظور مصلحة دولة إقليمية مجاورة تتمتع بموقع جغرافي مهم في السياسة الدولية أضفى عليها حضوراً وقدرة على التأثير في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً وأن تركيا تحتل المرتبة (34) في العالم من حيث المساحة والمرتبة (19) من حيث السكان وتتمتع بقوة عسكرية ضخمة، بالإضافة إلى عضويتها في حلف شمال الأطلسي وتكمن أهميتها أيضاً، من أن الدور الذي تؤديه تركيا في المنطقة بأنها تحقيق لمصالحها وزيادة نفوذها ووزنها الإقليمي إلى جانب مصالح خارجية تتعلق بالتحالف الغربي خصوصاً وأن هذه الدور استمرت تركيا في ممارسته في فترة الحرب الباردة التي شهدت تطوراً ملحوظاً في علاقات تركيا مع المنطقة، فضلاً عن أن هذا الدور يتم عبر عدة مسالك لعل من أبرزها ارتباطه بقضايا المياه والأقليات من ناحية ، وتحويل المنطقة إلى نظام شرق أوسطي سواء في إطار الترتيبات الإقليمية أو المشروعات الاقتصادية الإقليمية ولا سيما مشروع مياه إسلام من ناحية أخرى.

نتائج الدراسة:

تبدو تركيا متحمسة لقيام ترتيبات إقليمية جديدة في المنطقة يعيد لها بعض نفوذها السابق ويعزز من دورها الإقليمي ويمكنها من الحصول على عوائد اقتصادية في مجالات الاستثمار والتجارة.ستبقى مساحة تركيا مرهونة بإمكانياتها الاقتصادية والتطورات السياسية فيها فضلاً عن التطورات الإقليمية الدولية. فهذه العوامل هي التي تحد من الدور التركي الشرق أوسطي الذي يعتمد أساساً على التعاون في مجالي الحياة والأمن في المدى المنظور. إذ شملت الدراسة على مقدمة وأربعة فصول، جاء في الفصل الثاني المطلب الأول منها

- الحديث عن مشروع النظام الشرق الأوسطي المقترح.

أما المطلب الثاني- فتطرق للحديث عن تركيا والترتيبات الشرق أوسطية.

والمطلب الثالث- شمل تركيا والعلاقات مع بعض القوى الإقليمية.

أما الفصل الثالث من الدراسة-فتناول في المبحث الأول- الموقف السياسي التركي من أزمة الخليج الثانية وجوانبها المختلفة- بينما تطرق المبحث الثاني- إلى أهمية التحالف التركي-الإسرائيلي ومزاياه بالنسبة لتركيا.

وجاء المبحث الخامس- ليبين مخاطر وتهديدات التحالف التركي- الإسرائيلي للأمن القومي العربي.

(2) العدوانى-(2004)-إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي-مقتربات جديدة-
الجامعة الأردنية-عمان.
أهمية الدراسة:-

تكمن أهمية الدراسة في أنها جاءت لطرح مقدمات جديدة لتوازن القوى في منطقة الخليج العربي، من خلال تتبع المنظور التاريخي لهذا التوازن في مراحلها التي مرّ بها منذ حرب الخليج الأولى مروراً بحرب الخليج الثانية حتى حرب الخليج الثالثة. إضافة إلى رصد وكشف التغيرات والتحويلات في نظام توازن القوى الإقليمي لمنطقة الخليج العربي والتركيز في هذه الدراسة على مراحل الصراع بين دولة الكويت وجمهورية العراق وما ترتب على ذلك من نتائج مؤثرة على نطاق توازن القوى في المنطقة.
نتائج الدراسة:-

كان ميزان القوى إبان الثورة الإيرانية يميل لصالح العراق وإيران في المنطقة، بينما كانت دول الخليج العربية الأخرى ضعيفة نسبياً، وبعد اندلاع حرب الخليج الأولى وكنتيجة للتنافس على الزعامة الإقليمية وقلب ميزان القوى، انعكس المشهد الاستراتيجي ودخلت دول العرب في تكتل عربي إقليمي قرر مجلس التعاون من هذه الدول عام(1981)، الذي أولى إلى إيجاد قوة جديدة في المنطقة لتشكل حافظ الميزان بين القوتين (العراق - إيران)، فأثناء الحرب العراقية الإيرانية، ساعدت بعض دول مجلس التعاون الخليجي العراق ضد إيران، بيد أن بعض دول المجلس حافظت على هذا التوازن من خلال مساعدة إيران في بعض الأحيان للوقوف في وجه العراق، للحيلولة بينه وبين أطماعه في الخليج العربي.
د-سفاف-(2005)-دور إيران الإقليمي في الشرق العربي-سوريا ولبنان-رسالة ماجستير-
علاقات دولية-جامعة حلب- كلية الاقتصاد والعلاقات الدولية.

إذ تطرق الباحث في دراسته لدور إيران الإقليمي في المنطقة من خلال دعمها لأدواتها السياسية والعسكرية والمتمثلة في النظام السوري حليفها الاستراتيجي والسياسي في المنطقة وحزب الله في لبنان.

2-مجلات

(1) حماده، أمل (2003): إيران والشرق الأوسط الجديد-مجلة السياسة الدولية-العدد (152) القاهرة- ص(132).

إذ بينت الكاتبة في مقالتها :

إن الشرق الأوسط لن يكون مصدر استقرار لدول المنطقة، على العكس سيشكل مصدراً دائماً لعدم الاستقرار، حيث طرحت الكاتبة سؤالاً: من سيمنع الولايات المتحدة من تنفيذ مخططاتها في المنطقة؟ وكانت الإجابة بان يتضامن كل من القوى الإقليمية العربية والقوى الإقليمية الأخرى كإيران وتركيا لإفشال مخططات أمريكا.

وطرحت الكاتبة سؤالاً: هل تتوافق مصالح إيران مع مصالح الولايات المتحدة في المنطقة؟.

(2) جاد، عماد (2003): الرؤية الإسرائيلية للحرب على العراق وما بعدها-مجلة السياسة الدولية-العدد (152) ص(150).

إذ أكد الكاتب على أن إسرائيل تعدّ الطرف الأول المستفيد من ضرب العراق وتغيير نظام الحكم فيه، وتنصيب نظام عميل للغرب موال للولايات المتحدة، وأن إسرائيل عينها على الإقليم والولايات المتحدة نظرتها أوسع وأن هناك خوفاً مستقبلياً من أن تتعارض مصالح كلا الدولتين في المنطقة فيما بعد.

(3) عوده، جهاد (2003): التحالف التركي -الإسرائيلي-مجلة السياسة الدولية-العدد (153)- ص(322).

إذ تحدث الكاتب عن العلاقات التركية الإسرائيلية في إطارها العام، والتطور التاريخي للعلاقات ما بين إسرائيل وتركيا، حيث بدأت منذ عام (1958) حيث تشكل أول تحالف عسكري تحت اسم (الاتفاق الإطارى)، وتتناول الكاتب دوافع التحالف وأثر ذلك على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط.

3- الندوات:-

(2) شكاره (2005)-حرب الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها الإستراتيجية والإقليمية-سلسلة ندوات ومحاضرات يعقدها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية-أبو ظبي.

وكان أبرز ما جاءت به هذه الندوة، الحديث عن الأهداف الأمريكية من احتلال العراق، والتداعيات الإقليمية لحرب الخليج الثالثة من منظور المصالح الإستراتيجية التركية والإيرانية اتجاه منطقة الشرق الأوسط.

(2) شكاره(2005)-إيران والعراق وتركيا-الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي-سلسلة ندوات ومحاضرات -مركز الإمارات للدراسات-أبو ظبي.

إذ شملت الندوة قضية وحدة الأراضي العراقية وأثر ذلك على أراضي القوى الإقليمية المحيطة بالعراق كإيران وتركيا ، وكذلك الدافع التركي الاستراتيجي في الشرق الأوسط والخليج العربي ،ص(21 و 22)، وتناولت موضوع الاتفاقيات العسكرية التركية-الإسرائيلية وأثرها على الأمن القومي العربي ص(24).

إن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات التي اهتمت بموضوع توازن القوى في النظام الدولي أو الإقليمي ، إنها جاءت لاستكمال الدراسات السابقة، وإنها جاءت لتبحث في توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط في ظل نظام أحادي القطبية ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ، وأنها جاءت كحلقة أخيرة في حسم موضوع توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، وذلك باحتلال العراق والذي شجع بدوره إلى بروز قوى إقليمية أخرى منافسة في إقليم الشرق الأوسط كإيران وتركيا وإسرائيل، وذلك لأهمية الإقليم من جهة كموقع جغرافي وموارد طبيعية، ومن جهة أخرى لبسط نفوذ هذه القوى لهيمنتها ونشر لإيديولوجياتها المختلفة.

وأخيراً، تميزت هذه الدراسة بدوافعها لاستشراف دور التحولات الديمقراطية في بلدان الإقليم وأدوارها المتوقعة في الإبقاء على توازن القوى كما هو سائد منذ عام (2003) والعمل على تغييره.

منهجية الدراسة:

فرضت طبيعة الدراسة على الباحث استخدام المنهج العلمي التالي : -
المنهج الوصفي التحليلي- من خلال الاستقراء والاستنباط لمجريات الأحداث وتحليلها
ووضعها وصولاً إلى نتائجها واستشراف مستقبلها في منطقة الشرق الأوسط الناجمة عن
مدخلات النظام والمتعلقة باختلال التوازن في منطقة الشرق الأوسط.

هيكلية الدراسة:

فقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة عامة, وخمسة فصول, وخاتمة تتناول الاستنتاجات
والتوصيات .

الفصل الثاني

التطور التاريخي لنظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط

منذ أن أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج العربي قبل نهاية (1971م)، والدول الفاعلة الأخرى بمختلف تياراتها وأيديولوجياتها السياسية والعسكرية المتعارضة تتطلع إلى المنطقة، كل منها تنهياً لملء الفراغ المحتمل حدوثه، ليس لملء الفراغ وحسب وإنما لإنشاء توازن القوى الجديد في المنطقة وفي النظام الإقليمي العربي والشرق أوسطي عموماً، لا سيما وأن إفرازات الحرب الباردة بين القطبين الشرقي والغربي كانت ما تزال تلقي بظلالها على كل بقعة من بقاع العالم.

وفي نهاية السبعينيات شهدت منطقة الشرق الأوسط اضطرابات سياسية متتالية، أثرت على توازن القوى في المنطقة، فمن جهة اندلعت الثورة الإسلامية في إيران، وسعى المرشد الأعلى للثورة الإيرانية (الخميني) إلى تصدير أفكارها إلى دول المنطقة وخصوصاً الخليج العربي ومن جهة أخرى سعى العراق للعب دور إقليمي عربي بعد أن حمل لواء جبهة الصمود والتصدي التي عزلت مصر عن العالم العربي بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد 1978. ومع اشتعال فتيل الحرب العراقية الإيرانية، بدأت القوتان العظميان تستثمر تلك التطورات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط للحفاظ على مصالحها في المنطقة، فالإتحاد السوفيتي كان يتطلع إلى المياه الدافئة في منطقة الشرق الأوسط، حيث عصب الحياة الصناعية والثروات الطائلة، والولايات المتحدة تعلن حالة التأهب للتدخل العسكري في حالة تهديد مصالحها في المنطقة، وفي الجانب الآخر بدأت أكبر قوتين في المنطقة (العراق وإيران) تتطلعان إلى لعب دور الزعامة الإقليمية رغم ما استنزفته الحرب الدائرة بينهما مدة ثماني سنوات من طاقات مالية، وبشرية، واقتصادية هائلة.

وبعد أن خرج العراق منتصراً في حربه مع إيران، أصبح لديه نزعة للتوسع الجيوسياسي على حساب جارته الكويت، فاندلعت حرب الخليج الثانية (1990-1991)، التي كانت نقطة التحول الجذري في تاريخ المنطقة المعاصر، وبانهيار الإتحاد السوفيتي حلت الولايات المتحدة طرفاً معادلاً في نظام توازن القوى في النظام الإقليمي العربي والشرق أوسطي برمته.

ومع مطلع الألفية الثالثة، وعلى أثر أحداث (11 سبتمبر 2001)، وسعي الولايات المتحدة إلى استراتيجية الردع العسكري أو الحرب الوقائية ضد الدول التي أطلقت عليها دول "محور الشر" والممثلة في (العراق وإيران وكوريا الشمالية)، جاءت حرب الخليج الثالثة عام (2003) لتقضي على نظام توازن القوى في الشرق الأوسط والمكون من العراق وإيران.

واستناداً إليه، سيتناول هذا الفصل التطور التاريخي لنظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط إذ سيتعرض المبحث الأول: للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط، ويتناول المبحث الثاني: المصالح والأطماع الدولية في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول

الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط

أولاً: أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية:-

يحتل الشرق الأوسط في هذه الأيام من الاهتمام العالمي مكانة لم تكن له يوم من الأيام منذ الفتح الإسلامية ، يوم تمركزت القوى العالمية جميعها في أرضه وفوق إقليمه وفي أيدي قاداته.

وليس مصدر هذا الاهتمام الجديد تلك العوامل القديمة التي سطرت تاريخه، وصنعت اتجاهاته، وجعلت منه مركز القوى العالمية في العصور القديمة والوسطى، وليس مصدره تلك اليقظة التي أخذت تدب في أرجائه، تتجه تارة إلى تراث الماضي وتميل تارة أخرى نحو الغرب وعلومه وتفوقه الحضاري المائل، وإنما مصدره المركز السياسي الاستراتيجي الذي جعل منه مركز تنافس القوى العالمية وتطاحنها على أرضه.

ولقد تغير أسلوب السياسة وتطور التفكير الاستراتيجي، وكان هذا التطور في أسلوب الساسة والتفكير زاد من الاهتمام العالمي بالشرق الأوسط. وقد أصبحت السياسة كما أصبحت الاستراتيجية من السعة والشمول بحيث جعلنا من العالم وحدة كبرى تتناولها تياراتها وأهدافها، وأصبحت الأقاليم والوحدات السياسية التي احتفظت بعزلتها في الماضي، تتأثر بالتيار العام للسياسة العالمية، وأصبحت سياسة الدولة ترسم على هدى هذا الاتجاه وأهدافه، وهذا هو ما حمل الولايات المتحدة الأمريكية على الاشتراك في الحربين الماضيين، ودفعها أخيراً إلى نبذ سياسة العزلة التي جرت عليها منذ إعلان مبدأ مونرو سنة (1823)، والاشتراك في السياسة العالمية، بل وتوجيهها، حتى قبل أن يعلن الرئيس ترومان عقيدته الجديدة سنة (1947)، واتجاهها العام بصورة رسمية بأن "حماية تركيا واليونان من العدوان الخارجي (ويعني به العدوان السوفيتي) مسألة تعني الولايات المتحدة وقيمتها". (الخاني، 1950، ص 26)

وهذا الاتجاه الجديد للولايات المتحدة أصبح يسود تيار السياسة العالمي، ولم يعد مستظاعاً أن تعيش دولة بمعزل عن المجموعة العالمية للدول، أو بمنى عن السياسة العامة التي توجهها وتؤثر فيها.

وقد تأثر هذا الاتجاه الجديد للسياسة العالمية بعدة عوامل كانت سبباً له ودافعاً لتياراته التي توجهها وتؤثر فيها: (الخاني، ص 26).

وأول هذه العوامل هي الروابط والصلات الجديدة، التي أصبحت تربط العالم بعضه مع بعض، فإن تطور المواصلات وسرعتها، ووسائل الاتصال السريع بين أنحاء المعمورة قد قضى على عاملي المسافة والزمن في الاتصال العالمي، وأصبح العالم وحدة متماسكة تربطها وسائل المواصلات السريعة من برية وجوية كما تتجاوز الإذاعة والصحافة بكل أفكار العالم وأحداثه واتجاهاته، بما يقوي الصلات بين المجموعات البشرية التي تعيش في بقاعه المختلفة.

واستيقظ الوعي الإنساني في الشعوب المغلوبة، ولم يعد هناك قابلية لسيادة جنس على آخر أو استغلال فرد لأفراد، وإذا كانت حقوق الإنسان التي أعلنتها الثورة الفرنسية عام (1789)، وكذلك إذا كانت منظمة الأمم المتحدة قد أعلنت هذه الحقوق على العالم في وثيقة دولية، فإن الأديان والشرائع القديمة لم تخل من الإشارة إليها، ولعل الإسلام كان أكثر الأديان تناولاً وشرعاً وإقراراً لحقوق الإنسان، إلا أن هذا الوعي الإنساني الجديد لم يكن وليد هذه الحقوق التي أعلنت بقدر ما كان هذا الإعلان وليد الوعي الإنساني ومراحل تطوره. وإذا كانت منظمة الأمم المتحدة قد أعلنت للعالم إقرار حقوق الإنسان، فإن الوعي الإنساني لم يكن ليقوم على هذا الإعلان، ولم يكن وحيه، وإنما هو ثمرة التطور الحضاري الشامل للعامل الجديد، هذا التطور الذي يقوم على الفكر والثقافة ويستمد أصوله من إدراك الإنسان لكيانه العام كفرد بين أفراد يرتبطون جميعاً بمفهوم واحد ويؤثرون تأثيراً مشتركاً في بناء الحضارة وتقدم العالم، وكان لهذا الوعي الإنساني أثره في علاقة الحاكم بالمحكوم في داخل الدولة نفسها، وفي علاقة الشعوب ببعضها ببعض فلم تعد هناك سيادة لجنس على آخر، كما كان له أثره في العلاقات الدولية، فلم يكن من حق دولة أن تستغل دولة أخرى لمصالحها أو تستعبد لها، ولم يكن حق المصير للشعوب المهضومة إلا صدى هذا الوعي الإنساني الجديد وإن كانت الاتجاهات السائدة والأنظمة الغالبة قد قضت عليه إلا أنها لم تقض على آثاره، ولم تحد من نمائه، وأصبح للزمن وحده أن يقرر غلبة هذا الحق المقدس وسيادته، ولم تعد السياسية الدولية تقوم على كرهه من الشعوب بقدر ما تقوم على حق الشعب بتقرير علاقاته الدولية وتوجيهها والرضا عنها. (الخاني: 1950، ص 26).

واستمرت منطقة الشرق الأوسط ميدانياً تخطط فيه معالم التاريخ، فانطلقت من هذه المنطقة كل الحضارات، ودارت حولها ومن أجلها معارك الصراع عبر مراحل التاريخ بين

مختلف القوى التي كانت تجد في ربوع المنطقة كثيراً من الأهداف المادية والمعنوية، قامت كلها على ما تميّزت به من الخصائص المختلفة. (عبد الحميد ، 1972، ص1)

فقد أخذت منطقة الشرق الأوسط مكاناً استراتيجياً مهماً بالنسبة لجميع القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، ويعود ذلك إلى أن المنطقة تحتل موقعاً وسطاً بين قارات العالم الثلاث (آسيا، وأفريقيا، وأوروبا)، وتتجمع فيها معظم شبكات المواصلات العالمية جوية وبحرية وبرية، وتتحكم في عدد من الممرات المائية المهمة مثل: مضيق هرمز، وباب المندب، وجبل طارق، فضلاً عن قناة السويس التي تعد شريان حيوي للملاحة العالمية، لأنها طريق بحري سهل قصير يصل دول الغرب الصناعية بجنوبي آسيا الغني بالمواد الأولية والقوى البشرية العاملة الرخيصة، كما ويصل دول الغرب بالقارة الأفريقية الغنية أيضاً بالخامات اللازمة للصناعة مثل اليورانيوم والكروم والنحاس. مما يجعل منطقة الشرق الأوسط همزة وصل بين جنوب وشرق آسيا وبين أوروبا والأمريكيتين. (السيد، 1960، ص ص77و78).

كما تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات المهمة سواء كانت متعلقة بصعود وهبوط القوى العظمى، أو تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا، حيث اكتسبت المنطقة أهمية كبرى في منظور المصالح الأمريكية والأوروبية، بسبب موقعها القريب من الاتحاد السوفيتي سابقاً، ولامتلاكها للعديد من الموارد الاقتصادية خصوصاً النفط، والأيدي العاملة، والطاقة الشمسية والغاز، إلى جانب معادن عديدة مهمة في بناء صناعات حيوية، تركز على قاعدة واسعة من التقدم العلمي والتكنولوجي، وبذلك تحول الشرق الأوسط إلى مسرح استراتيجي مهم للقوى الصناعية الكبرى، لأنه يؤمّن في السلم والحرب، تدفق النفط والغاز والمواد الأولية، كما أن ممراته المائية وأجواءه تضمن السيطرة على العالم، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تربط أمنها القومي بأمن الشرق الأوسط، الذي يمس مصالحها القومية، ويشكل العمود الحيوي في سياستها الكونية، (غازي: 1991، ص18).

هذا وقد رأت دول أوروبا الغربية أن منطقة الشرق الأوسط تشكل أيضاً بُعداً استراتيجياً لها، وعاملاً مؤثراً على الأمن الأوروبي بوصفها الأقرب لها، كما أن نشوب أي حرب في هذه المنطقة يمثل تهديداً حقيقياً للمصالح الأوروبية، والدليل على ذلك هو حرب أكتوبر عام (1973)، التي أدت إلى إصدار الدول العربية قراراً يحظر تصدير البترول إلى بعض الدول الأوروبية، وهو ما أثار الذعر في أوروبا التي تعتمد على النفط العربي. (بشارة، 1981، ص ص136-139).

ومنذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي حتى الوقت الحاضر، تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، ولا سيما منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط، حيث قدم "لكولكن مان" وهو أحد خبراء الاستراتيجية الأمريكية في حزيران عام (1990)، مذكرة إلى إدارة الرئيس (بوش)، حول مفهوم الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، جاء فيها ما يلي: "إن النظام الدولي الجديد وما تتجه إليه من أوروبا من تحقيق وحدة اقتصادية شاملة، وما يتجه إليه الاتحاد السوفيتي من إعادة النظر في أيديولوجية وسياسته..، يجعلنا نفكر في مفهوم جديد للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فنحن أمام حقبة عالمية جديدة، وأمام نظام دولي متغيّر سيسيّطر فيه المفهوم الاقتصادي والقوة الاقتصادية على ما عداها من المفاهيم والقوة العسكرية"، وأضاف: "أن الولايات المتحدة قوة عسكرية ترهب الجميع ولكننا لسنا بالقوة الاقتصادية الكافية، فنحن نعاني من عجز في ميزان مدفوعاتنا وتزايد مشاكل البطالة في اقتصادنا، وتزايد مصاعبنا الاقتصادية عاماً بعد آخر ويشعر المواطن الأمريكي بأن مستوى الرفاهية معرض للخطر والزوال. وهذا يعني صراحة أننا في العقود القادمة لن نكون إلا تابعين اقتصاديين للدول الأوروبية وربما اليابان". (بكري، 1991، ص115).

ثانياً: جغرافية الشرق الأوسط

قبل الخوض في غمار هذا البحث عن جغرافية الشرق الأوسط لا بد من تحديد معنى هذه الكلمة وأصلها قديماً وحديثاً، وما هي الشعوب والدول التي تقطن ضمنه.

الشرق الأوسط كلمة حديثة لم تكن معروفة قبل الحرب العالمية الأولى، وإنما انتشرت في أعقابها، وقد كانت هذه التسمية على لسان رجال الحرب البريطانيين وأرباب السياسة منهم وذلك عندما أنشئت قيادة الشرق الأوسط في القاهرة، ثم شاع استعمال هذه العبارة في الصحف حتى أصبحت تطلق دوماً للدلالة على المحيط الجغرافي أو السياسي الذي تعنيه.

أما الدوائر العلمية فلم تأخذ بهذه التسمية ولا تزال تميل إلى استعمال العبارات التقليدية القديمة التي جرى عليها التقسيم الإقليمي للشرق، وأن كانت هذه الدوائر العلمية قد أخذت تميل إلى استعمال العبارة الجديدة، وبالذات الدوائر العلمية البريطانية- وأخصها بالذكر المعهد الملكي البريطاني للشؤون الخارجية، فإنه يصدر كتبه وبحوثه عن هذه المنطقة بعنوان الشرق الأوسط وكذلك المؤلفون الأنكليز، أمثال فيشر الذي أصدر كتابه "الشرق الأوسط خلال الحرب"، وكيرك الذي جعل عنوان كتابه "الشرق الأوسط خلال الحرب من 1939-1946" وغيرهما كثير. (الخاني، 1950، ص5).

وفي الولايات المتحدة جرت على هذه التسمية أيضاً، فقد أنشئ في عام (1947) في واشنطن معهد لدراسات الشرق الأوسط، كما يصدر مجلة بهذه العنوان (مجلة الشرق الأوسط)، فالشرق الأوسط إذاً تعبير سياسي أكثر منه جغرافي، وقد جاء مطابقاً لارتباطات شعوبه، ومصالحها المشتركة، والمتشابكة ووحدة الإقليم الاستراتيجية أكثر من ذلك التعبير الجغرافي الذي يفرق بين الشرق الأوسط والأدنى، ويجعل منهما وحدتين جغرافيتين منفصلتين، تتكون أولاهما من: الجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان، وهي التي يطلق عليها في التعبير القديم أو الجغرافي الشرق الأوسط، وتتكون الثانية من: شبه جزيرة البلقان وتركيا وبلاد الشام ومصر وتسمى بالشرق الأدنى.

ولا ريب أن هذا التقييم لا يطابق ما يقوم عليه هذا النطاق الإقليمي من وحدة سياسية واقتصادية فضلاً عن وحدة أصوله التاريخية.

ويشتمل الشرق الأوسط أو تلك الوحدة السياسية، والإقليمية الجديدة من الدول: تركيا والعراق وسوريا ولبنان والمملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين وشبه جزيرة العرب بدولها وأماراتها، (المملكة العربية السعودية، اليمن، البحرين، الكويت، وعمان، قطر وعدن والمحميات والإمارات الساحلية)، وإيران ومصر والسودان وقبرص. وتبلغ مساحتها (3732...3) ميلاً مربعاً. وقد أخذ المعهد الملكي البريطاني للشؤون الخارجية بهذا التقسيم والتعريف بدول الشرق الأوسط الحديث، ولا يخالف ذلك ما جرى عليه مدلول هذا التعبير في البلاد الأخرى غير أنه لا يميل إلى إدماج ليبيا في هذه الوحدة السياسية والاستراتيجية، كما أنه لم يدمج الأفغان رغم ما جرى عليه بعضهم من ربطها بالشرق الأوسط على اعتبار أنها ترتبط بدول آسيا الوسطى والهند أكثر من ارتباطها بدول الشرق الأوسط. (الخاني، 1950، ص6).

ثالثاً: أهمية الشرق الأوسط الاقتصادية:

تتبع أهمية الشرق الأوسط بعد اكتشاف النفط فيه، وتحديداً في المنطقة العربية (الخليج العربي)، والتي أعطت كل هذه الأهمية الدولية والعالمية لمنطقة شرق المتوسط فهي إلى جانب كونها تتمتع بموقع استراتيجي وجيوسياسي وحساس بالنسبة للمنافذ المائية والبرية، تتمتع بمقدرات اقتصادية ونفطية ومالية هائلة، إذ تعدّ المنطقة الأولى في العالم التي تشكل محور الاقتصاد العالمي، بعدّها نواة النفط العالمي، ومصدر قوة الحياة الصناعية طيلة عقود القرن المنصرم وحتى اليوم. (الرميحي، 1994، ص8).

الأهمية النفطية لمنطقة الشرق الأوسط:

البترو (النفط) :-

وافق ظهور البترول في الشرق الأوسط بداية طور جديد لا في تاريخ البترول وتطور أهميته فحسب، ولكن في تاريخ الحرب وتطوراتها أيضاً، فقد ظل استخدام البترول قاصراً فقط على أغراض الإضاءة حتى تم اختراع محرك آلي يدار بقوة البنزين كان بداية استخدام آلة الاحتراق الداخلي في الصناعة وفي وسائل النقل الميكانيكية.

وقد ظهرت أهمية البترول الاستراتيجية، بعد ما أخذت آلة الحرب تتطور من استخدام الدواب إلى استخدام آلات النقل الميكانيكية، وتعتمد عليه اعتماداً أخذ يظهر ويتضح بتقدم مراحل الحرب العالمية الأولى، وظهور الدبابات لأول مرة في الميدان عام (1917م)، ودخول الطيران عنصراً ثالثاً، من عناصر الحرب وما كان ينتظره من مستقبل باهر كشفت عنه أحداث الحرب العالمية الثانية، واتساع عملياتها وشمولها وامتدادها.

وقد أصبح البترول بعد هذا التطور الحربي الذي شمل آلة الحرب عصب الحروب الحديثة، وأضحى النصر لمن يسيطر على منابعه، ويمتلك أضخم كمياته.

ويعدّ الأدميرال (فيشر) البريطاني أول من تنبأ بأهمية البترول الاستراتيجية عام (1882م)، وعندما تولى رئاسة البحرية عام (1904م)، كان هذا إيذاناً ببحث أهمية هذا العامل الجديد للبحرية البريطانية فألف لجنة في نفس العام للنظر في حاجة البحرية البريطانية من البترول وتوفيره لها، وتيسير حصولها عليه من مصادره المختلفة.

ولم تلق دعوة الأدميرال فيشر نجاحاً لأن تحويل الأسطول من استخدام الفحم إلى استخدام البترول أمر لا يجد تشجيعاً من جانب السياسة الإنجليزية، لأن ما تستهلكه الإمبرطورية من البترول كان يستورد من الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تستطيع مواردها في بورما أن تمدّها بأكثر من 5% من استهلاكها العام في حين يتوفر الفحم لديها ويعينها عن الاعتماد على مصادرها الخارجية، ولا يجوز للبحرية أن تضع نفسها تحت رحمة الإمدادات الخارجية ولو كانت أكثر نفعاً للأسطول وقوته وسرعة سفنه، ولكن تدفق البترول في نفس العام في إيران، وتأليف شركة البترول الإنجليزية- الإيرانية حداً بالحكومة البريطانية للأخذ بنظرية فيشر باستخدام البترول بدلاً من الفحم لأن ذلك يزيد من قوة الأسطول بما يعادل النصف. (الرميحي، ص12).

وقد عظمت الأهمية الاستراتيجية للخليج الفارسي " ولم يعد منفذاً بحرياً يطل على خطوطها البحرية إلى الهند ولم تعد قواعده معاقل استراتيجية لحماية هذه الطريق فحسب وإنما أصبح الخليج المحط الرئيسي للأسطول للراحة والتزويد بالوقود.

وقد كانت لأعمال التنقيب والبحث عن البترول في بلاد فارس من الأثر في نفس الخليفة العثماني السلطان عبد الحميد الثاني ما دفعه إلى محاولة استغلال بترول العراق فمنح شركة خط حديد بغداد امتياز بترول أرض الجزيرة عام 1903م، وشرع في تكوين شركة تركية لاستغلال البترول في الجزء الجنوبي منها. (الخاني، 1950، ص32).

وكانت نتيجة الجهود التي قامت بها حكومة السلطان عبد الحميد أن تكونت شركة البترول التركية للاستغلال بترول العراق عام (1913م)، وأسهم في رأس مالها البنك الألماني باسم شركة خط حديد بغداد بنسبة 25%، وبنك تركيا الوطني، وكان مؤسسة مالية إنجليزية بنسبة 47.5%، وشركة البترول الإنجليزية بنسبة 22.5%. (الخاني، ص32).

وأصبح الشرق الأوسط بعد أن دلت البوار على وفرة بترولية، ميداناً تتنافس الدول على استثمار موارده البترولية وتسعى لكسب امتيازات الاستغلال في أرضه، وقد نشطت أعمال البحث عن البترول في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى وكان هذا النشاط الجديد من نصيب الأمريكيين، فكان هناك امتياز بالبحث عن البترول في جزر البحرين عام (1931م)، وتكونت شركة بترول البحرين لاستغلال هذا المورد الجديد، كما حصلت عام (1935م)، على امتياز البحث عن البترول في الحسا على الخليج العربي، والعسير، والحجاز على البحر الأحمر من المملكة العربية السعودية بعد أن تنازلت لهم بريطانيا عن امتيازاتها في تلك المنطقة، وقد نال الأمريكيون أيضاً من الحكومة المصرية امتيازات بترولية عام (1937م)، في أرض تقع شرقي قناة السويس. (الرميحي، 1994، ص16).

وقد اتجهت تركيا في عهدها الجديد إلى البحث عن البترول في أراضيها منذ عام (1925م)، وقد دلت أعمال البحث عن توفر البترول في الجزء الجنوبي الشرقي من الأناضول ولا تزال أعمال البحث والتنقيب جارية في منطقة الشرق الأوسط للكشف عن موارد جديدة في كل من ليبيا ومصر وسوريا وباقي أجزاء المنطقة وخاصة شواطئ البحر المتوسط الشرقية.

وقد كشفت الحرب العالمية الأولى، والتقدم الآلي في الصناعة عما ينتظر مناطق البترول في العالم لمستقبل حافل بأنواع الصراع الدولي حول استغلالها والسيطرة على مواردها ولا سيما بلاد الشرق الأوسط.

ولقد لعب بترول الشرق الأوسط دوره في إحراز النصر بالحرب العالمية الثانية، بعد أن حرم الحلفاء من بترول الشرق الأقصى مما دفعهم إلى زيادة إنتاجهم منه حتى يسد حاجة الحرب، وبفضل هذا المورد استطاعت القوات المتحالفة أن تصمد في معركة الهند ومعركة شمال أفريقيا في الوقت الذي كانت فيه قوات المحور قريبة منه، بحيث تمكنت قوات الحلفاء أن تنقلب من الدفاع إلى الهجوم الذي قادهم إلى النصر في النهاية، وقد أصبحت منابع البترول بعد تطور أهميته الاستراتيجية هدفاً استراتيجياً جديراً بالتدمير والاستيلاء لا يفوقه أهمية تلك الأغراض الاستراتيجية الأخرى، التي احتفظت بقوتها كعامل مؤثر في إحراز النصر أو تدمير قوى العدو، فإن حرمان العدو من موارده البترولية يشل تحركاته ويعطل من أداة الحربية. (الخاني، ص 9).

لقد شكل إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط عام (1952) 58% من الإنتاج العالمي، فيما شكل في أواسط الثمانينيات 62% من مجمل النفط المتداول في التجارة العالمية و40% من إنتاج النفط في العالم باستثناء الدول الشيوعية سابقاً، واليوم يقدر الاحتياطي النفطي في منطقة الشرق الأوسط كاملة بما يتجاوز 65%. (الرميحي، 1994، ص 19).

وتعدّ السبعينيات عصراً زاهياً لمنطقة الشرق الأوسط وخصوصاً المنطقة العربية، إذ أدت الطفرة النفطية الهائلة خلال تلك الفترة إلى إضفاء قوة سياسية واقتصادية مؤثرة للدول المنتجة في منطقة الشرق الأوسط والتي شهدت في أواخر السبعينيات أسرع تحولات اقتصادية يشهدها العالم في تاريخه، رافقها جهود حكومية مكثفة رامية إلى مضاعفة النمو المادي بصورة لا مثيل لها في عالم اليوم.

ومنذ بداية الثمانينيات تحول سوق النفط الدولي، من سوق يهيمن عليه البائعون إلى سوق يسيطر عليه المشترون، نتيجة للحرب العراقية الإيرانية ورغبة أطراف الصراع في عرض النفط بكميات هائلة لتسديد فاتورة التسليح وتمويل الحرب، قد استطاع المستوردون تخفيض السعر وتغيير الوضع النفطي جذرياً، وحدث انخفاض بارز في الطلب على نفط الأوبك من حد أقصى بلغ (30 - 31) مليون برميل يومياً خلال الفترة (1984-1985)، وانخفض حجم إنتاج النفط في الوطن العربي في تلك الفترة من (21 مليون برميل يومياً إلى 10 مليون برميل يومياً). (رجب، 1992، ص 53).

ورغم أنه لا يمكن إنكار أهمية منطقة الشرق الأوسط قد ازدادت بعد اكتشاف النفط، إلا أنه لا يمكن أيضاً تجاهل العديد من العوامل الأخرى التي أسهمت في زيادة الأهمية السياسية لهذه المنطقة وخصوصاً في فترة الحرب العالمية الثانية، فالنهوض القومي (الإيراني

(والعربي)، وطموح شعوب المنطقة إلى التحرر والاستقلال والوحدة القومية، قد جعل الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تشدد من قبضتها، وتضع الخطط لإقامة الأحلاف السياسية والعسكرية لعزل المنطقة عن محيطها العربي خاصة بعد حرب السويس عام 1956، والثورة العراقية عام (1958)، ثم اليمينية عام (1962)، والإيرانية عام (1979). (نعيمي، 1993، ص12).

واكتسبت منطقة الشرق الأوسط أهمية سياسية كبيرة أبان الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة حزام من الأحلاف الممتدة من أوروبا إلى الباكستان لمواجهة الاتحاد السوفيتي، ومنعه من الامتداد جنوباً نحو هذه المنطقة، ففي يونيو (1973)، وصف جوزيف سيسكو - مساعد وزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس نيكسون - منطقة الشرق الأوسط بأنها منطقة تجمع مصالح الولايات المتحدة السياسية، والاقتصادية، والاستراتيجية المهمة جداً.

وفي الوقت نفسه تقريباً قام (جيمس نوبس) نائب وزير الدفاع الأمريكي بتحديد مصالح أمريكيا وأهدافها بالمنطقة على أنها :-

أ. احتواء القوة العسكرية السوفيتية ضمن حدودها الحالية.

ب. استمرارية الوصول إلى نفط الخليج.

ج. استمرار حرية السفن، والطائرات الأمريكية في التحرك من المنطقة وإليها.

أما على الصعيد السياسي فقد ارتبط الوضع في منطقة الشرق الأوسط بركن آخر من الاهتمامات السياسية الأمريكية الرئيسية، أي الصراع العربي - الإسرائيلي. (آغا، وآخرون 1980، ص21).

وعند قيام الاتحاد السوفيتي بغزو افغانستان، أظهرت الولايات المتحدة الأهمية الكبيرة لمنطقة الشرق الأوسط في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، إذ أعلنت بوضوح أن أي محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط ستكون بمثابة تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة وستواجهها بكافة الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية، وبذلك تحددت استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط عُرفت هذه الاستراتيجية "بمبدأ نيكسون". (القحطاني، 1994، ص120).

ونتيجة لذلك أصبح الأمن والاستقرار في الإقليم ذا أهمية حيوية ومطلباً لدول العالم أجمع لا سيما أن من يسيطر على الإقليم يستطيع فرض رؤيته الأمنية عالمياً وتحقيق السيادة الدولية عليه.

المبحث الثاني

المصالح والأطماع الدولية في منطقة الشرق الأوسط

حظيت منطقة الشرق الأوسط بموقع استراتيجي مهم لجميع القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، ويعود ذلك إلى أن المنطقة تحتل موقعاً وسطاً بين قارات العالم الثلاث (آسيا، أفريقيا، وأوروبا)، وتجتمع فيه معظم شبكات المواصلات العالمية، جوية وبحرية وبرية، وتتحكم في عدد من الممرات المائية المهمة مثل مضيق هرمز، وباب المندب، فضلاً عن قناة السويس التي تعد شرياناً حيوياً للملاحة العالمية. (عبد الحميد: 1972، ص1).

كما تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات المهمة سواء أكانت متعلقة بصعود وهبوط القوى العظمى، أو تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا، حيث اكتسبت المنطقة أهمية في منظور المصالح الأمريكية والأوروبية بسبب موقعها القريب من الاتحاد السوفيتي سابقاً. (غازي: 1990، ص18).

فالمنطقة تشمل حيزاً مهماً في هذا الجزء من العالم الذي تهتم به الولايات المتحدة، ودول أوروبا الغربية مما حدا بـ(رتشارد هاس) في الدعوه إلى التركيز على مناطق محددة ذات أهمية استراتيجية عالية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذه المناطق هي الخليج العربي وشمال شرق آسيا وأوروبا. (Stevner)، p، (1991) Michael، 39.

كذلك فإن دول أوروبا الغربية قد ركزت على جنوب أوروبا عبر البحر المتوسط. وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأن هناك ثلاثة متغيرات مهمة أسهمت في صنع الوضع الاستراتيجي في الشرق الأوسط في المرحلة الحالية ومنها: (عبد الحميد: ص10)

1. انهيار الاتحاد السوفيتي .

2. أزمة الخليج الثانية بين دولة العراق ودول التحالف.

3. التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.

ونتيجة لما سبق فإن كلاً من الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية قد ركزت اهتمامها على منطقة الشرق الأوسط لما لهذه المنطقة من أهمية كبيرة للطرفين، وفي ضوء ذلك لا بد من الإشارة إلى أهم المصالح الأمريكية والأوروبية في منطقة الشرق الأوسط وهي:-

أولاً: أهم المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط:

في ضوء المتغيرات الثلاثة سالفة الذكر قدمت وثيقة (الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط) الصادرة عام(1994م) عن وزارة الدفاع الأمريكية، قائمة بما تعده المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وتضم القائمة الأهداف والمصالح التالية:

1. الاحتفاظ بتوازن إقليمي مناسب للمصالح الأمريكية، وذلك عبر بناء توازن للقوى في مصلحة حلفاء الولايات المتحدة الإقليمية، وعدم تمكين أية قوة إقليمية من الهيمنة على المنطقة. (عبد الجواد: 1996، ص، 26).

2. حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط. (عبد الجواد ص. ص 26-30).

3. حماية المصالح الاقتصادية التجارية التي تتعلق بتدفق النفط، وضمان السيطرة الأمريكية على عمليات استخراجها ونقله وتسعييره واستثمار عوائده. (الأزعر: 1992، ص57).

4. تحقيق تسوية سلمية في الشرق الأوسط بين إسرائيل والعرب. (فؤاد: 1998، ص62).

لقد نجحت الولايات المتحدة في الدعوة إلى عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط في تشرين أول(1990) في مدريد حضرته أطراف الصراع العربي- الإسرائيلي، واستطاعت الولايات المتحدة أخذ زمام المبادرة لطرح رؤيتها لتكريس نظام يعزز من هيمنتها ومصالحها الإستراتيجية مع حليفها الاستراتيجي في المنطقة (إسرائيل)، لذلك جاء المشروع الشرق أوسطي قائماً على تحقيق مصالح استراتيجية بالنسبة لـ(إسرائيل والولايات المتحدة)، إنجاز هذا المشروع من بناء أفكار "شمعون بيرز" رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، ودعمته وباركته الولايات المتحدة. (بيرز: 1994، ص80)

وتقدم دراسة أخرى قائمة مختلفة قليلاً للمصالح الأمريكية القائمة في الشرق الأوسط

على النحو التالي: (عبد الجواد: 1992، ص. ص 29 و30)

1. الاحتفاظ بتوازن إقليمي مناسب للمصالح الأمريكية، وذلك عبر بناء توازن للقوى في مصلحة حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين، ويمكن لهذا التوازن من وجهة النظر الأمريكية أن يمنع انفجار الصراعات التي قد تضطر الولايات المتحدة للإنجرار إليها، وأحد أساليب تحقيق هذا التوازن هو عدم تمكين أية قوة إقليمية من الهيمنة على أي من الأقاليم الفرعية في المنطقة، على اعتبار أنه يمكن لأية قوة معادية للهيمنة

الأمريكية أن تتلاعب بمستويات وأسعار النفط بما يضر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية.

2. السيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل، على الولايات المتحدة وهي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف أن تراعي التوازن بين الحاجة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل من ناحية، والاحتياجات الأمنية لدول المنطقة التي يعتقد بعض قادتها أن امتلاك أسلحة الدمار الشامل يمثل ضماناً لأمنهم من ناحية أخرى.

3. حماية المصالح الاقتصادية التجارية التي تتعلق بتدفق النفط، وضمان السيطرة الأمريكية على عمليات استخراج ونقله وتسعيه واستثمار عوائده ضمن حدود تضعها الأهداف التجارية للغرب. (الأزرع، ص 47).

4. حماية إسرائيل، وضمان تفوقها العسكري الإقليمي في مواجهة الدول العربية مجتمعة، من منطلق أنها الحليف الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه، لذلك وجدت الولايات المتحدة في إسرائيل الدولة المؤهلة لأن تكون المنظم الفعلي لإقليم الشرق الأوسط، وبما يتناسب والمطامع الأمريكية في السيطرة عن ثروات المنطقة ومقدراتها، ومن هنا أيضاً حملت الولايات المتحدة على عاتقها مع إسرائيل فكرة خلق " النظام الشرق أوسطي " تحت قيادة إسرائيلية، وبالتالي قيام إسرائيل بتنظيم إقليم أوسطي " تحت قيادة إسرائيلية، وحمائته على الصورة التي تخدم مصالحها ومصالح الولايات المتحدة، على خلفية القوة العسكرية والاقتصادية التي تتمتع بها إسرائيل في المنطقة. (أبو زيتون: 1999، ص 42).

لكن بعد انتهاء الحرب الباردة ظهر هناك تصور بأن مكانة إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية قد تتراجع بسبب انتقاء الحاجة للدور الذي كانت إسرائيل تمارسه في المنطقة زمن الحرب الباردة. (عبد المنعم: 1991، ص 5).

لكن ما حدث هو العكس، فقد بدأت الولايات المتحدة تعد تحالفها مع إسرائيل كضمانة لمساعدتها في حماية أمن الخليج، ومواجهة التهديد الإيراني، ومواجهة الحركات الإسلامية المتطرفة في نظرها، وفي إطار المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف تبنت الولايات المتحدة الخط الاستراتيجي الإسرائيلي الذي يسعى إلى دفع عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي والإسراع فيها مقابل إبطاء عملية التسوية السياسية الإقليمية. (سليم: 1991، ص 120-121).

5. تحقيق تسوية سلمية في الشرق الأوسط بين الجانب العربي، والإسرائيلي تمهيداً للتعايش ونشر الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان بالمنطقة، مع استمرار ردع واحتواء النظم التي تدعي أمريكا أنها راديكالية (ليبيا، العراق، إيران، السودان)، ومكافحة الإرهاب والتطرف، وتقليص فرص اندلاع الصراعات والنزاعات الإقليمية على الموارد، مع العمل على عرقلة بناء الإطار المؤسسي لصيغ الأمن الإقليمي العربي والأوروبي. (فؤاد، ص 62-63).

6. دعم الاستقرار في أجنحة الشرق الأوسط، لا سيما في منطقة القوقاز، وذلك لمنع انتشار عدم الاستقرار في هذه المناطق إلى دول حليفة للولايات المتحدة ومنها تركيا، ولمنع تحول المنطقة لساحة صراع بين قوى الشرق الأوسط ذات المصالح في هذه المنطقة.

7. تفضيل الترتيبات الأمنية الثنائية، فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي كل على حدة والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا الاتحادية، بما ينطوي عليه ذلك من الابتعاد عن صيغ الأمن الجماعي العربي.

8. الحفاظ على وجود بحري أمريكي دائم في منطقة الخليج العربي، ليس هدفه فقط حماية المصالح المباشرة للولايات المتحدة، وإنما للأعراب أيضاً عن دعمها وحمايتها للنظم الصديقة في المنطقة. (التقرير الاستراتيجي العربي: 1992 ص 117-118).

9. تعطيل الوحدة العربية، والوقوف ضد وحدة النظام العربي، والنظر إلى أهداف هذا النظام وأفكاره الاستقلالية والوحدوية بعين الريبة بالنسبة إلى مستقبل المصالح الأمريكية، وبصفة عامة العمل على تهميش مصالح العرب وأهدافهم وتطلعاتهم، إلا عندما تصب هذه الجوانب في وعاء السياسة الأمريكية العليا. (حتى: 1992، ص 28).

يتبين للباحث من خلال ما ذكر بأن الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط لم يصبها الكثير من التغييرات الجوهرية بعد نهاية الحرب الباردة، وربما يكون الجديد في هذا الشأن هو إعادة تقدير التهديدات المحتملة للنفط، بتغليب التهديد الإقليمي والتهديدات الداخلية على التهديدات الخارجية، ويفضي هذا بالضرورة إلى تطوير الاستراتيجيات الأمريكية للدفاع عن هذه المصلحة وسبل مواجهة هذه التهديدات، وتبرز هنا بوجه خاص سياستا (الاحتواء المزدوج) للعراق وإيران بعدهما أكبر قوتين إقليميتين في الخليج والانتشار العسكري الأمريكي المباشر في المنطقة. (عوض: 1991، ص ص 151 و 152).

لذلك إنه منذ نهاية الثمانينيات بدأت استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بالتحضير لمواجهة أعداء إقليميين من داخل منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد بعد طرح "مبدأ كارتر"، إن هذا التغيير قد أدى إلى رفع مكانة إسرائيل إذ أصبحت العمود الفقري الذي تتركز عليه استراتيجية الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها في المنطقة، وبغض النظر عن فقدان إسرائيل لبعض من أهميتها الاستراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أن مكانتها قد ارتفعت من خلال زيادة المساعدات الأمريكية بأنواعها الاقتصادية والعسكرية والسياسية لها، وهذا يعني أن هنالك عوامل غير استراتيجية أسهمت في ارتفاع مكانة إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية.

ثانياً: أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لأوروبا:

لقد اكتسبت منطقة الشرق الأوسط أهمية خاصة في السياسة الأوروبية وذلك للأسباب التالية:

1. المصالح الاقتصادية وتمثل بـ :-

أ- ضمان الإمدادات النفطية لأوروبا من دول المنطقة بعدها المزود الرئيس للنفط للدول الأوروبية. (محمود: 1993، ص167).

ب- ضمان الحفاظ على الأسواق الضخمة للصادرات الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط سواء الصناعية منها أو الرأسمالية أو الاستهلاكية، وتعدّ أوروبا المنطقة امتداداً طبيعياً واستراتيجياً لها، وعدّها سوقاً اقتصادية ملائمة لتصريف منتجاتها الصناعية. (الباز: 1977، ص30).

ج- عدم سيطرة أي دولة كبرى على منطقة الشرق الأوسط لأنه قد يعرض المصالح الأوروبية للخطر، فقد أظهرت حرب أكتوبر أنه عندما كانت تتعارض المصالح الأمريكية مع المصالح الأوروبية، فإن المصالح الأمريكية تأخذ المرتبة الأولى. (الباز، ص30).

د- ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، وذلك حتى تتمكن أوروبا من حماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية. (نازلي: 1991، ص92).

وتأتي أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي أيضاً من خلال الشراكة الأوروبية المتوسطية والذي طرحه الاتحاد الأوروبي من أجل إعادة الحيوية لدوره في المنطقة، بعد أن شهد الدور الأوروبي تراجعاً لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تمكنت من فرض سيطرتها على المنطقة. (عبد الوهاب: 1997، مجلة السياسة الدولية- ع130 ص.ص41-49).

2. المصالح الأمنية وتمثل في :

أ . ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، حتى تتمكن من حماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، لذا يزداد اهتمام دول أوروبا الغربية بتحقيق الاستقرار في المنطقة على ضوء التحرك الأوروبي نحو تحقيق وحدة دولية لها وزنها في النظام الدولي، وتعتقد دول أوروبا الغربية أن سلامة وازدهار أوروبا وقدرتها على أداء دورها في النظام العالمي الجديد يرتبط عضويًا بمنطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط. (معض: 1991، ص92).

ومثال ذلك أن غزو العراق للكويت قد أثار إمكانية قيام قوة راديكالية بالسيطرة على منابع البترول، واحتمال أن تؤثر الأزمة على الأسعار والاستثمار، كما أثار الغزو تخوف دول أوروبا الغربية من إمكانية استبعاد أوروبا كطرف متحاور مع الدول العربية في ظل زيادة التواجد الأمريكي في المنطقة. (علوي: 1991، ص55).

ب. عدم سيطرة أي دولة كبرى على منطقة الشرق الأوسط، لأنه قد يعرض المصالح الأوروبية للخطر فقد أظهرت حرب أكتوبر أنه عندما كانت تتعارض المصالح الأمريكية مع المصالح الأوروبية، فإن المصالح الأمريكية تأخذ المرتبة الأولى، ولطالما تجاهلت أمريكا دول أوروبا الغربية ومصالحها في الشرق الأوسط لدعم إسرائيل والمحافظة على مصالحها في الشرق الأوسط. (الباز: ندوة 1998، ص30).

لهذا تسعى أوروبا في الوقت الحاضر إلى منع حدوث مثل تلك السيطرة على منطقة الشرق الأوسط. حيث عملت الدول الأوروبية بضم جهودها إلى جانب الجهود العربية في محاولة جريئة تستهدف صد النفوذ السياسي للولايات المتحدة، حيث يشعر العرب والأوروبيون بأن كليهما يمثلان ثقلاً اقتصادياً ضخماً يبحث عن إدارة سياسية مستقلة. (عوض، وآخرون: ندوة 1998، ص167).

ج. التعاون في مكافحة الإرهاب والتطرف اللذين أصبحا يثيران قلقاً شديداً في بعض الدول الأوروبية والعربية إضافة إلى منع انتشار الأسلحة النووية، والكيميائية، والبيولوجية، من خلال احترام القواعد التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية والإقليمية، والامتنال لمعاهدات الحد من التسلح ونزع السلاح، كذلك بذل الجهود لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، واتخاذ إجراءات للحد من انتشارها. (أبو سعود: 1999، ص84).

- 3.. مصالح تتعلق بايجاد الحلول المناسبة للصراع العربي - الإسرائيلي والتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة له، لإزالة العقبات التي تقف أمام تقدّم المشاريع التي طرحتها أوروبا الغربية . (شليبي: 1999، ص116).
4. حلم العودة الأوروبية للسيطرة الاقتصادية على البلدان العربية، وثوراتها بعد سقوط الاستعمار الأوروبي، فمثلاً هناك بعض تناقض في المصالح الاقتصادية بين أوروبا وبين الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مما يجعل هذه المنطقة ذات أهمية للطرف الأوروبي، وذلك بحكم العلاقات التاريخية بينه وبين الدول العربية. (جودة: 1985، ص46).
5. المصالح الثقافية: وتسعى لتحقيق الاستيعاب الثقافي والحضاري للمنطقة عن طريق نقل العادات والتقاليد الغربية من أجل تأمين هذه المنطقة المهمة التي تمثل المعبر إلى أفريقيا إذ إن أفريقيا تُعد منطقة نفوذ أوروبية تقليدية. (خليل: 1990، 168).

الفصل الثالث

حروب الخليج وأثرها على نظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط

تمهيد:

يتفق أهل الاختصاص في العلاقات الدولية على أن الحروب هي إحدى أدوات تغيير موازين القوى سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي ، وحرب الخليج الأولى أو (الحرب العراقية - الإيرانية) لا تخرج عن هذا التوصيف ، لا سيما وأن الحرب هنا بين أكبر قوة عربية بعد عزل مصر عن الساحة العربية أثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام (1978م) ، وأكبر قوة إسلامية في المنطقة ، وكلتاهما تمتلك ثقلاً سياسياً، واستراتيجياً واقتصادياً، وعسكرياً هائلاً مقارنة بباقي القوى الإقليمية في الشرق الأوسط آنذاك، إذ أصبح هناك حالة من توازن القوى البسيط بين الدولتين ، أو ثنائي القطبية الإقليمية ، والذي يقود إلى الحروب وعدم الاستقرار في المنطقة .

لذلك سيتناول هذا الفصل:-

حرب الخليج الثالثة وأثرها على نظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط .

المبحث الثالث

أثر حرب الخليج الثالثة على نظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط

جاءت حرب الخليج الثالثة أو الحرب "الأنجلو أمريكية" على العراق ضمن مسلسل "الصدمة والرعب" الذي بدأته واشنطن مع العراق منذ أزمة الخليج الثانية عام (1991م)، وربما قبل ذلك بعامين مع بداية الحملة الإعلامية الأمريكية- الغربية ضد العراق وفرض الحصار الاقتصادي عليه بسبب تخطيه الخطوط الحمراء في التصنيع العسكري والتكنولوجي، مستخدمة في ذلك شعارين هما: أسلحة الدمار الشامل، وعدم تعاون العراق مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بغزو الكويت، وإذا كانت حرب الخليج الثانية حرب "إرباك" لمنطقة الشرق الأوسط ولتوازن القوى فيها ولتأكيد شرعية الوجود الأمريكي في المنطقة، فإن حرب الخليج الثالثة كانت حرب "الإنهاء" للنظام العراقي وللنظام الإقليمي الخليجي والنظام العربي برمته.

في هذا المبحث سيتناول الباحث أثر حرب الخليج الثالثة على نظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط من خلال المحاور التالية:

(حرب الخليج الثالثة وأثرها على نظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط)

1. الموقف العربي:

عندما بدا واضحاً أن القرار الأمريكي البريطاني في إعلان الحرب على العراق بات مؤكداً، انقسمت الدول العربية ما بين معترضة على ضرب العراق عسكرياً، وصامتة إزاء ما يجري، وموافقة على السياسة الأمريكية تجاهه، كان منطلق الدول العربية أن الفرصة يجب أن تعطى كاملة للأمم المتحدة للتأكيد من صحة اتهام الإدارة الأمريكية للعراق بامتلاك أسلحة دمار شامل، وخاصة أن اللجان الدولية التي شكلت لهذا الغرض لم تتمكن من تقديم أي دليل مقنع بهذا الخصوص، وأن البراهين الأمريكية التي طرحت في المحافل الدولية كانت تثير السخرية أكثر مما تؤكد صحة الاتهام، كان منطلق تلك الدول كذلك أن إعلان الإدارة الأمريكية نيتها تغيير نظام الحكم العراقي بالقوة، بعده من أسوأ أنظمة الحكم في العالم يرسي حال وضعه موضع التنفيذ سابقة خطيرة لإحداث تغييرات سياسية داخلية بتدخل خارجي من شأنه أن يوفر أساساً لا نهاية له في منطقة لا تنقصها عوامل الاضطراب وعدم الاستقرار. (أحمد : 2003 ص).

أما الدول التي آثرت الصمت فقد تنوعت مواقفها غير المعلنة ما بين الاعتراض على ضرب العراق عسكرياً، وما بين الموافقة على هذا العمل، لكنها اختارت أن تتحلى بفضيلة الصمت اتقاءً للغضب الأمريكي في الحالة الأولى، ولاعتراض غيرها من الدول العربية أو سخط الجماهير العربية في الحالة الثانية، وأخيراً فإن الدول التي أيدت السياسة الأمريكية كان من رأيها أن النظام العراقي يمثل بالفعل خطراً على جيرانه سواء لامتلاكه أسلحة دمار شامل كما تدعي الإدارة الأمريكية، أو لسوابق سوء سلوكه تجاه هؤلاء الجيران، وأن نظاماً بهذا السوء في سياسته الخارجية وتلك القسوة في التعامل مع خصومه لا حل له إلا بإزالته بالقوة حتى ولو كان ذلك بتدخل خارجي بغض النظر عن دلالات هذا التدخل. (احمد: ص).

تمثلت المواقف السابقة خريطة مواقف الدول العربية فرادى، لكن مجلس وزراء الخارجية العرب حين التأم في فبراير (2003م)، ومن بعد القمة العربية في بداية الشهر الذي يليه في مدينة شرم الشيخ المصرية استدعياً ثابته النظام العربي برفض الحرب على العراق، والتأكيد على معاني الأمن القومي العربي، ولكن عندما سمعت كل من سوريا والأمن العام لجامعة الدول العربية في اجتماع وزراء الخارجية العرب استغلال رئاسة الدورة للبنان التي هي بالضرورة تمثل وجهة النظر السورية بإضافة بند ينص على التزام الدول برفض تقديم تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية تستخدم في الحرب ضد العراق، وكان المقصود في ذلك دولة الكويت التي تستعين بوجود قوات التحالف للحفاظ على أمنها واستقرارها من التهديد المستمر من قبل العراق، بالإضافة إلى عدم تطبيق العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بحرب تحرير الكويت استناداً منها لقرارات جامعة الدول العربية ومجلس الأمن ذات الصلة بغزو العراق للكويت، فجاء الموقف الكويتي متحفظاً على هذا البند بعد أن مشاكلها المتعلقة مع القيادة العراقية ما زالت قائمة وأهمها قضية الأسرى الكويتيين وأسلحة الدمار الشامل، وديمومة التهديد العراقي للأمن والسيادة الكويتية، ولكن بعد تعديل هذا البند في اجتماع القمة العربية الطارئة في شرم الشيخ واستخدام كلمة عدم المشاركة في هذه الحرب تمت موافقة الكويت على قرارات القمة. وعندما عقد مجلس وزراء الخارجية العرب لاحقاً بعد أن وقع العدوان على العراق جاءت القرارات أوضح وأخطر في إدانة العدوان، والمطالبة بوقف وجلاء القوات المعتدية فوراً عن العراق، ودعوة الأمم المتحدة للاضطلاع بدورها في هذا الصدد مع وضع خطة محددة لتحرك سياسي يعمل على تنفيذ هذه القرارات. (نافعة: 2003م، ص43).

تنوعت المواقف العربية الفردية إذاً، واكتسبت طابعاً يتمسك بالثوابت القومية عندما انتقلت إلى الصعيد الجماعي، غير أن ما يميزها جميعاً سواء على الصعيد الفردي أو الجماعي أنها كانت غير فاعلة، فقد نفذت الخطط الأمريكية بحذافيرها كما توقع المحللون وتم احتلال العراق.(المرجع السابق).

2- الموقف الإيراني:

عبرت إيران عن رفضها بتوجيه ضربة أمريكية عسكرية للعراق، غير أن الملاحظ أن هذا الرفض تعلق بضربة أحادية من جانب الولايات المتحدة، الأمر الذي يعني إمكانية موافقتها على تلك الضربة إذا تمت بقرار من الأمم المتحدة - وهو ما حدث لاحقاً - وفي هذا السياق كان وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي 2002/8/24م قد شدد على أن "إيران أعلنت معارضتها تنفيذ عملية أحادية الجانب". (أحمد: 2004، ص 54).

كما ينبغي التأكيد على أنه كانت - ولا زالت - هناك مخاوف عديدة لدى إيران، أهمها أن العملية العسكرية ضد العراق أو احتلاله ستدخل المنطقة في فوضى واضطراب. وقد بدا هذا الأمر واضحاً خلال زيارة الرئيس محمد خاتمي للرياض عام (2002م)، حيث أكد المندوب الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى مقر منظمة المؤتمر الإسلامي أن "إيران والسعودية اتفقتا على أن المنطقة ليست بحاجة إلى حرب ثالثة". (جون: 2003، ص 66).

3- الموقف التركي:

يعدّ الموقف التركي أكثر خصوصية وخطورة من غيره من المواقف الإقليمية، لحساسية علاقة تركيا بالولايات المتحدة وكونها عضواً في حلف الناتو، وفيها أهم قاعدة عسكرية جوية أمريكية وهي قاعدة "أنجزيليك"، ولذا فإن الموقف التركي كان شديد التحفظ إزاء ضرب العراق، لخشية أنقرة من أن يؤدي ذلك إلى تطورات تنتهي بقيام دولة كردية شمال العراق، فضلاً عن الخسائر الاقتصادية التي سيتكبدها الاقتصاد التركي من جراء حرب جديدة في المنطقة. (التقرير الاستراتيجي العربي: 2002-2003، ص 231).

وعلى الرغم من الطمأنة الأمريكية لأنقرة بعدم إتاحة الفرصة لإقامة دولة كردية، وقيام الحكومة التركية بالتوازي باصلاحات استهدفت احتواء الأكراد خلال عام (2002م)، إلا أن تركيا أصرت على موقفها ولم تشترك بالحرب ولم تقدم لواشنطن أي شكل من أشكال المساعدات اللوجستية، إذ رفض البرلمان التركي الذي يسيطر عليه نواب حزب العدالة والتنمية، أية مشاركة عسكرية تركية في الحرب، كما رفض أن تنطلق من أراضيها القوات الأمريكية من أجل فتح جبهة شمالية عراقية، وجاء هذا الرفض على خلفية أمرين مهمين أولهما: سعي حكومة الحزب برئاسة "عبدالله غول" لتشكيل موقف عربي إقليمي يمنع خيار

الحرب، وثانيهما: تصاعد المعارضة الشعبية التركية ضد خيار الحرب أصلاً. (الاستقراء الاستراتيجي: ص44).

وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى منع تركيا من المساهمة في حرب الخليج الثالثة، بعكس حرب الخليج الثانية.

4- الموقف الدولي:

يمكن التمييز بوضوح على خلفية الحرب على العراق بين معسكرين متقابلين داخل القارة الأوروبية لكل منهما رؤيته وخطابه السياسي، ورموزه الإعلامية، فهناك من جهة مجموعة مؤيدي ومعاوني الولايات المتحدة في حربها ضد العراق وتضم بصورة أساسية في غرب أوروبا بريطانيا وأسبانيا وإيطاليا وهولندا والدانمارك، وفي وسط وشرق القارة بولندا وجمهورية التشيك والمجر ودول البلقان، وتتوافق إرادات هذه الدول مجتمعة على مشروعية التدخل العسكري لتغيير النظام الحاكم في بغداد، وتؤكد في خطابها السياسي على التوجه نحو إحلال ترتيبات ديمقراطية في العراق بعد عقود طويلة من الحكم الديكتاتوري، ومحاولة جعل عراق ما بعد صدام حسين نموذجاً إقليمياً يحتذى به، وعلى الرغم من الالتقاء حول الأهداف الكبرى فإن دوافع أعضاء هذه المجموعة شديدة الاختلاف؛ الأمر الذي يرتب تفاوت درجات تأييدها للحرب الأمريكية.

ففي حين تلتصق بريطانيا بحكومتها العمالية بصورة شبه كاملة بموقف واشنطن في إطار إدراك يضع التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة في المرتبة الأولى على سلم الأولويات، أي قبل اعتبارات المعارضة الشعبية والحزبية للحرب على العراق أو مستقبل عملية الاندماج الأوروبي، وهذا التوجه تشاركه في اللحظة الراهنة هولندا والدانمارك بصورة عامة- يأتي التأييد الأسباني والإيطالي أكثر تحفظاً. (حمزاوي: 2003).

ومن جهة أخرى تمركزت في الشهور الأخيرة للحرب حول موقف فرنسا وألمانيا مجموعة ثانية مناوئة للتوجهات الأمريكية، ضمت معها بصورة رئيسة بلجيكا وبدرجات أقل اليونان والنرويج والسويد. ويشمل الخطاب المعلن لهذه المجموعة على عدم مشروعية استخدام القوة العسكرية في نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية إلا بعد استنفاد كافة الوسائل الأخرى، وبترخيص واضح من الأمم المتحدة، وعلى عدم جواز التدخل المباشر لتغيير نظام الحكم في العراق أو غيرها من دول المنطقة، وذلك بصرف النظر عما يمكن أن يساق في هذا الصدد من أسباب مثل الحرب ضد الإرهاب أو التحول الديمقراطي. (شبيب: 2000).

وتستند هذه السياسية إلى نظرة للشرق الأوسط ترى في حل الصراع العربي الإسرائيلي نقطة البدء في الإصلاح وفي الحرب على العراق تطوراً يفضي بالحثم إلى غلبة رؤى المواجهة الشاملة بين العالم الغربي والإسلامي في ظل هوس عام بصراعات بين الحضارات، وبحروب صليبية قادمة. أما المصالح الكامنة وراء موقف دول هذه المجموعة فتأتي أيضاً تماماً مثل المجموعة المؤيدة للسياسة الأمريكية شديدة التفاوت. (حمزاوي:ص151).

ففرنسا ترغب بالأساس في تسجيل اختلافها مع الإدارة الأمريكية الحالية حول أسلوب إدارة النزاعات العالمية بحيث يتضح بجلاء رفضها لهيمنة دولة واحدة على مقدرات البشرية، خاصة إذا كانت هذه الدولة تحتكم إلى منطق من ليس معي فهو ببساطة ضدي. وترد في مرتبة تالية محدداً مهماً للسياسة الفرنسية المصالح الخاصة في الشرق الأوسط ومع العراق، والتي جعلت تبني موقفاً قريباً من الموقف الأمريكي يذهب بمصادقية استقلالية باريس النسبية عن واشنطن في فعلها الدولي أمراً من الصعوبة بمكان. (الشوبكي:ص160).

ألمانيا على صعيد آخر أعادت في ظل حكومة يسارية اكتشفت نفسها كقوة أوروبية يمكنها التصرف عالمياً بمعزل عن الإرادة الأمريكية، وفي ضوء تصورات جديدة ترفع من شأن المصالح القومية الألمانية- وجزء حيوي منها متموضع في الشرق الأوسط- على حساب اعتبارات الطاعة العمياء للولايات المتحدة. (الشوبكي : ص60).

ثالثاً: النتائج العربية والإقليمية والدولية

لاحتلال العراق وأثرها على نظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط:

ما أن انتهت الحرب على العراق حتى ظهر للعيان النتائج لاحتلال العراق في النظام العربي الدولي، والتي تمثلت في مجموعة حقائق سعت واشنطن إلى تكريسها على أرض الواقع، وهي كالاتي: (مجدلاوي: 2003)

1. تكريس مبدأ الردع الإستراتيجي لدى الإدارة الأمريكية الحالية مبدأ رئيساً في علاقاتها الدولية، وخصوصاً مع دول العالم الثالث، بعد الانتصارات السهلة والسريعة في كل من أفغانستان، والعراق، مما يفتح شهيتها لمزيد من فرض الإدارة والهيمنة على الشعوب والدول الأخرى.

2. تكريس الولايات المتحدة بعدها القوة الرئيسية الأولى في النظام العالمي الجديد لمبدأ أحادية القطبية لمدى زمني غير منظور، إلى أن تتغير موازين القوى الدولية لفرض عالم متعدد الأقطاب، خاصة أن هذه الهيمنة تعرضت لتحديات عديدة خلال العقد الماضي من قبل الاتحاد الأوروبي بعد أن طور صيغ التكامل بين أقطاره وصولاً للوحدة النقدية، وكذلك بعد أن استعاد الإتحاد الروسي جزءاً من عافيته الاقتصادية واستقلالته السياسية، وتنامي دور الصين الإقتصادي والإستراتيجي في جنوب شرق آسيا.

3. تعزيز هيمنة الولايات المتحدة على مصادر النفط والطاقة عالمياً من خلال احتلالها للعراق والهيمنة على منطقة الخليج العربي الذي تشير التقديرات أنه يحوي أكبر مخزون نفطي في العالم، وسوف يستمر لغاية مائتي عام قادمة، بعد أن سيطرت الولايات المتحدة على نفط وغاز بحر قزوين، هذه الهيمنة على مصادر الطاقة تؤمن للولايات المتحدة الأمريكية القدرة على التحكم بآليات النمو الاقتصادي العالمي عبر التحكم بأسعار الطاقة، خاصة أن النفط ولعقود قادمة سيظل المصدر الرئيس للطاقة بعد تراجع مشاريع الطاقة البديلة، وتقليل الاعتماد على الطاقة النووية.

4. إضعاف الأمم المتحدة كصيغة دولية نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ارتباطاً بتغيير ميزان القوى على الصعيد العالمي، وذلك لتأكيد الأحادية القطبية للنظام العالمي الجديد مما يعني أن تغيرات جوهرية قد تطرأ عليها بما في ذلك نظام التصويت في مجلس الأمن والجمعية العامة، وكذلك بقية المنظمات الدولية المنبثقة عنها.

وأما على مستوى النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، فقد أفرزت الحرب الأمريكية على العراق تداعيات كثيرة، ليس فقط على المستقبل السياسي للعراق، وإنما أيضاً على مستقبل النظام الإقليمي الخليجي سواء بمعناه الضيق الذي يضم العراق وإيران ودول مجلس التعاون الخليج أو بمعناه الواسع ليشمل تركيا، واليمن، وباكستان، وأفغانستان.

فخروج العراق من خريطة التوازنات الإقليمية أفرز أوضاعاً جديدة سواء صعوداً بالنسبة لبعض القوى، أو هبوطاً للبعض الآخر، فقد برز مصطلح إعادة رسم خريطة المنطقة في الخطاب السياسي الأمريكي، بيد أن ظهور هذا المصطلح لم يتواءم مع بدء الحرب الأمريكية على العراق، وإنما سبقها بفترة طويلة، ليؤكد أن هذا الأمر مطروح في الإستراتيجية الأمريكية، بيد أن إعادة رسم خريطة منطقة الشرق الأوسط، تتضمن خيارين رئيسيين: (سلامة: 2003)

الخيار الأول: إعادة رسم الخريطة بمعناه الحرفي، وهو ما سترتب عليه بروز دول واختفاء دول أخرى، ويرى المراقبون أنه أمر غير وارد باستثناء احتمال وقوعه بالعراق، حيث من الممكن أن تقوم دولة كردية، ويتم تقسيم باقي العراق إلى كيانات سياسية صغيرة تكون أكثر ولاءً للإدارة الأمريكية.

الخيار الثاني: إعادة رسم الخريطة بمعنى " تغيير الفكر والنظم القائمة بالمنطقة " ، وليس تغيير خرائط الدول، وإعادة " التشكيل الأساسي " كما تعلن الإدارة الأمريكية ليس تغيير الحدود وليس إنشاء الدول والأوطان الجديدة، إنما تغيير أنظمة الحكم السياسية والاقتصادية - من دون المساس بالحدود- لأن الإدارة الأمريكية الحالية لا تريد على الإطلاق إعادة النظر في الحدود القائمة.

ومهما يكن من أمر، فإن نظام توازن القوى في الشرق الأوسط، ما زال في مرحلة "مخاض فعلي" ويحتاج بعض الوقت للحديث عن تشكيل جديد لتوازن القوى في المنطقة، بيد أن ذلك لا ينفي حقيقة أن القوى الخاسرة في هذه المعادلة القائمة حالياً هي كل من " سوريا وإيران " ، فيما يمكن اعتبار " إسرائيل وتركيا" من الدول الرابحة في ظل هذا الوضع الجديد.

فإيران ومنذ انهيار النظام العراقي، تتعرض لشتى صنوف الضغط والتهديد الأمريكي تحت ذرائع عدة، لم تختلف عن الذرائع التي احتلت بها العراق، وتسعى الإدارة الأمريكية من ذلك لتحقيق عدة أهداف منها: (العيسوي: 2003، ص 80 وما يتبعها)

1. منع التدخل الإيراني في شؤون العراق الداخلية، وهذا ما تحقق من خلال عدم ورود بند في الدستور العراقي المؤقت ينص على أن الإسلام هو المصدر الرئيس للتشريع وإنما أحد مصادر التشريع وهذه دلالة على عدم تدخل إيران من خلال دعم الطائفة الشيعية في العراق.

2. منع إيران من مساعدة حزب الله اللبناني والذي تعدّه واشنطن وتل أبيب تنظيماً " إرهابياً" .

3. الضغط على إيران لإبداء قدر أكبر من التعاون في الحملة الدولية ضد " الإرهاب".

4. إضعاف طهران كقطب استراتيجي إقليمي ودولي، وأيضاً إخراجها من معادلة توازن القوى في الشرق الأوسط. خصوصاً بعد رضوخ إيران لشروط وكالة الطاقة الذرية وزيارة وفد من الكونغرس الأمريكي إلى طهران وزيارة ولي عهد بريطانيا الأمير تشارلز بعد قطعية دامت أكثر من ربع قرن. وإذا لم تفعل ذلك فإن حرب خليجية رابعة سوف تقع من أجل إخضاعها للواقع الإقليمي في المنطقة الذي تعمل واشنطن على تطبيقه والتمثل في نظام الشرق الأوسط الكبير.

أما سوريا فتعرضت - وما زالت - لضغوط أكثر شدة من تلك التي تتعرض لها إيران حالياً، فالوضع الاستراتيجي لسوريا اختلف جذرياً عما كانت عليه، فهي وإن لم تكن مدرجة على قائمة " محور الشر" إلا أنها معرضة لحرب عداونية من قبل واشنطن وتل أبيب بهدف إخضاعها لمعادلة الواقع الإقليمي للشرق الأوسط الكبير، وإجبارها للقبول بالتسوية وفق لشروط اليهودية المجحفة، وفي منتصف أكتوبر 2003م تمت موافقة الكونغرس الأمريكي على مشروع قرار " محاسبة سوريا" وفرض العقوبات الاقتصادية والتجارية والدبلوماسية عليها. (صبرا،: 2003م). بحجة دفعها للانترام بالشروط الأمريكية لتدخل نادي الدول " المختصرة" وفق المفهوم الأمريكي - الصهيوني للحضارة المصطنعة.

وبخصوص الدول الراححة من حرب الخليج الثالثة، تركيا، وإسرائيل، فالأولى تتطلع إلى أن تكون بثقلها العسكري والديموغرافي وموقعها الجغرافي الإستراتيجي أكبر قوة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط، وأن تحقق توسعاً جغرافياً إذا أمكن باتجاه الأراضي العراقية والأراضي السورية، لذا فإن تركيا تحاول من خلال تحالفها الإستراتيجي مع واشنطن إلى أن تحافظ على توازن القوى الجديد الذي عزز من قوتها وقوة إسرائيل بالمنطقة، على حساب إيران وسوريا ودول الخليج العربي ومصر، وتتوجه من خلال علاقاتها القديمة مع إسرائيل إلى التنسيق المشترك حول السيطرة والهيمنة على دول المنطقة وثرواتها النفطية والاقتصادية. (العيسوي: ص82).

الفصل الرابع

العوامل المؤثرة على نظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط

يخضع نظام توازن القوى، بغض النظر عن مستواه سواء الإقليمي أو القاري أو الدولي، لجملة من المؤثرات التي تنعكس عليه إما سلباً أو إيجاباً، بحيث يكون للبيئة الخارجية المحيطة به أبرز التأثيرات تبعاً لتشعبات علاقات أطرافه بتلك البيئة، ولأهداف القوى الخارجية من صعود أو إخفاق القوى في هذا النظام أو ذاك، فضلاً عن دور القوى القائمة في إطار هذا التوازن عن الارتباط بعلاقات خارجية تدعم تفوقها الإقليمي على حساب القوى الأخرى.

وفي إطار نظام دول منطقة الشرق الأوسط بحكم موقع المنطقة الإستراتيجي وأهميتها سواء على الصعيد الجيوسياسي أو الاقتصادي، أو لاحتوائها مصادر رئيسية من عصب الحياة الصناعية الممثلة في النفط، فإنها تخضع عملياً لعوامل التأثير القادمة من البيئة الخارجية سواء الإقليمية المحيطة بها جغرافياً، أو الدولية المتمثلة في بنية النظام الدولي والقوى المهيمنة عليه فردية أو ثنائية، وهنا بالتحديد تعرضت منطقة الشرق الأوسط لتأثير القوتين العظمتين إبان الحرب الباردة، فيما انفردت هيمنة الولايات المتحدة عليها منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي.

وعليه فقد حدد الباحث أهم العوامل المؤثر في نظام توازن القوى في الشرق الأوسط، والتي سيتناولها من خلال:

النظام العربي وأثره على نظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط .

النظام العربي وأثره في نظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط.

بنية النظام الإقليمي العربي: تتكون بنية النظام العربي من مجموع البنى الجغرافية والسكانية، والاقتصادية، والعسكرية للدول الأعضاء المكونة له والتي تشكل في مجموعها جوانب قوة هذا النظام على الأقل من الناحية النظرية. (المركز القومي للدراسات الاستراتيجية: (1999)، ص 1133).

والتي سوف نعبر عنها في هذه الدراسة بمؤشرات القوة للنظام العربي في أربعة مطالب رئيسية يتناول الأول: المؤشرات الجغرافية والثاني: المؤشرات السكانية والثالث: المؤشرات الاقتصادية والرابع: المؤشرات العسكرية، وذلك على النحو الآتي:

1- المؤشرات الجغرافية:

يمتد الوطن العربي على مساحة جغرافية شاسعة في الخارطة العالمية تمتد من الخليج العربي شرقاً وحتى المحيط الأطلسي غرباً، ومن جبال طورس والبحر المتوسط شمالاً، وحتى المحيط الهندي وهضبة الحبشة والصحراء الأفريقية الكبرى جنوباً بمساحة (14 مليون كم²) في قارتي آسيا وأفريقيا ويقع الجزء الأكبر منه في قارة أفريقيا. بنسبة (72%) والباقي في آسيا بنسبة (28%) وتشكل هذه المساحة (10.2%) من إجمالي مساحة العالم كله. تتوزع هذه المساحة بين وحداته السياسية الـ (22) توزيعاً غير متكافئ، إذ يعاني من تباين شديد في توزيع المساحة الجغرافية فمثلاً تستأثر ثلاث دول عربية بأكثر من منتصف تلك المساحة هي السودان (18.39%)، والجزائر (17.48%)، والسعودية (15.77%) بنسبة تساوي (51.64%) من المساحة الإجمالية، بينما تتقاسم التسع عشرة دولة الباقية الـ (49%) من مساحة الوطن العربي. (فائق، محمد: (1999)، ص 107).

أما بالنسبة للأهمية الجغرافية للوطن العربي عالمياً فالوطن العربي يحتل موقعاً جغرافياً متميزاً، فهو يقع في ملتقى قارات ثلاث من قارات العالم، ويتحكم في الطرق التجارية العالمية براً، وبحراً، وجواً. (احمد: (2004)، ص 54).

كما أنه يختزن في باطنه ثروات اقتصادية ذات أهمية كبرى للعالم في مقدمتها النفط. حيث ينتج (30%) من الإنتاج العالمي إلى جانب امتلاكه (61.1%) من الاحتياطات العالمية و(30%) من احتياطات الغاز لذلك ارتبط الوطن العربي بأهمية جغرافية واقتصادية عالمية جعلته محط اهتمام وأطماع القوى الكبرى قديماً وحديثاً، الأمر الذي جلب عليه كثيراً من مصائب التدخلات الأجنبية في التاريخ القديم والحديث المعاصر. (أحمد : (2004) ، ص 57).

2- المؤشرات السكانية:

يبلغ تعداد سكان الوطن العربي حسب إحصاء (2011م) 275 نسمة موزعين بين أقطاره الـ (22) بصورة غير متكافئة، بمعدل نمو سكاني قدره (2.1%)، بلغ أعلى معدلاته في الكويت (4%) وأدناه في تونس وجزر القمر (1.4%). (السعدي، 1999، ص70).

3- المؤشرات الإقتصادية:

يصنف الوطن العربي من حيث الوضع الاقتصادي ضمن دول العالم النامي، دول الجنوب المتخلفة اقتصادياً وذلك للأسباب الآتية:

أ- عدم وجود بنى وهياكل صناعية متطورة، خصوصاً في مجال الصناعات التحويلية، فالقطاع الصناعي لا يسهم سوى بـ (11%) من الناتج القومي.

ب- اعتماد الاقتصادات العربية على الموارد الأولية والصناعات الاستخراجية وبدرجة أساسية النفط الذي يتعرض لتقلبات السوق العالمية.

ج- ضعف الناتج القومي الإجمالي للبلدان العربية مجتمعة، فالناتج القومي للبلدان العربية ضعيف جداً قياساً بالدول الأخرى، فهو أقل من نصف الناتج القومي الإجمالي لدولة متوسطة مثل بريطانيا، التي تعدّ دولة متوسطة النمو مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا. (عبد الله، 1993، العدد 114، ص32-43).

وأهم المؤشرات الاقتصادية للنظام العربي تتمثل في الآتي:

أ- النفط والغاز:

لقد حققت الدول العربية خلال عام (2011)، ما يقارب (56) اكتشافاً نفطياً، و (42) اكتشافاً غازياً، وظلت الدول العربية مستحوذة على نحو (57.5%) من تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط، و (29.1%) من احتياطات الغاز الطبيعي، وظل إنتاج الدول العربية من النفط الخام يشكل نسبته (29.4%) من إجمالي الإنتاج العالمي، كما ارتفعت حصة الدول العربية من كميات الغاز المسوق لتشكل (14.6%) من الإجمالي العالمي. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد : (2011)).

ب- الصناعة :-

يقدر إجمالي قيمة الناتج المحلي لقطاع الصناعة في عام (2010) بحوالي (99303 مليار دولار) مقارنة مع حوالي (735.3 مليار دولار) في عام (2009) ، أي أنه ارتفع بنسبة (35.1%) . ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في عائدات الصناعة الإستراتيجية النفطية خلال النصف الأول من العام ، وارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام (2010) لتبلغ (52.3%) مقارنة مع مساهمته بنسبة (48.9%) عام (2009) (التقرير الاقتصادي العربي الموحد : (2010)).

ج- التجارة: هناك خلل في التبادل التجاري بين الدول العربية وبعضها وبين الدول العربية والعالم الخارجي يتمثل في ضعف هذا التبادل في خارطة التجارة العربية إذ تقل نسبة التبادل التجاري بين الدول العربية عن (10%) من التبادل التجاري بين العرب والعالم وهذا الرقم الضئيل جداً ناتج عن عدم وجود إستراتيجية واضحة في مجال التكامل الاقتصادي العربي في إطار مؤسسات النظام العربي، رغم إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي.(البشاري، 2000،ص242)

د- الزراعة :-

بلغت قيمة الناتج الزراعي للدول العربية عام (2011) ، حوالي (124.5) مليار دولار مقابل حوالي (11302) مليار دولار في عام (2010) ، أي بزيادة نسبتها (10%) .

ويعود سبب النمو في الناتج الزراعي ، إلى تطبيق السياسات الزراعية التي تسهم ، في تحسين أداء النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية الزراعية ، مثل مصر والسودان والجزائر . وذلك من خلال استخدام التقنيات الزراعية ، وتطبيق القوانين المشجعة للتصدير .

وبلغ نصيب الفرد من الناتج الزراعي في عام (2011) حوالي (361) دولاراً محققاً بذلك نمو قدره (7.1%) . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد : (2011) .

4. المؤشرات السياسية:

تتكون البنية السياسية للنظام الإقليمي العربي من الدول العربية الـ (22) الأعضاء، بالإضافة إلى الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية التابعة لها التي تشكل الإطار المؤسسي لنظام العربي.

النظم السياسية: تنقسم النظم السياسية المكونة للنظام العربي إلى قسمين: نظم سياسية جمهورية، ونظم سياسية ملكية وراثية، تتفق هذه النظم في مجموعة من الخصائص وتختلف في مجموعة أخرى، فهذه النظم من حيث شكل النظام السياسي هي نظم إما جمهورية وهي الأغلب وعددها أربعة عشر نظاماً أو ملكية عشائرية وراثية قبلية وعددها ثمانية أنظمة وهي تنتمي جميعها من حيث تطورها السياسي إلى دول العالم النامي (دول الجنوب) وينطبق عليها خصائص النظم السياسية في هذا الجزء من العالم من حيث :

خضوعها لفترة طويلة للاحتلال العثماني ثم الاستعمار الأوروبي ، وبالتالي استمرار تأثيره السلبي عليها من حيث التبعية الاقتصادية والثقافية وسيطرة الثقافة السياسية للمراكز الاستعمارية سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً .

إلى جانب عدد من الخصائص السياسية الأخرى مثل محدودية المشاركة السياسية الأخرى مثل محدودية المشاركة السياسية وحادثة الاستقلال وضعف الأداء الإداري ومحدودية الموارد وعدم القدرة على توظيفها في خدمة المجتمع وقضايا التنمية وانتشار ظاهرة الفساد المالي و الإداري، وكذلك ضعف مؤسسات المجتمع المدني إن وجدت أو انعدامها في كثير من الأقطار العربية خصوصاً في الأنظمة الملكية، وكذلك شكلية المؤسسات التمثيلية في الأنظمة الجمهورية. إلا أن النظام العربي ومنذ بداية عقد التسعينات قد تأثر بمتغيرات النظام الدولي، بسبب موقعه الجغرافي المهم وكثافة مصالح القوى الكبرى فيه، والتبعية السياسية والاقتصادية للقوى الرأسمالية ظهر ذلك بوضوح في مجال النظم السياسية استجابة للمتغيرات العالمية التي حدثت في النظام الدولي في أواخر الثمانينات وبداية عقد التسعينات والمتمثلة في سقوط الأنظمة الشمولية في أوروبا الشرقية وانتشار ثورة الديمقراطيات فيها وبروز الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام الدولي ومحاولتها تعميم ثقافتها الليبرالية على العالم والترويج لكتابات معينة تدعم ذلك التوجه مثل كتاب "فوكاباما"، نهاية التاريخ والإنسان الأخير الذي يمجّد فيه الديمقراطية الليبرالية وأهم مظاهر تلك الاستجابة وذلك التأثير للمتغيرات الدولية ما يلي:

أ- التحول من نظام الحزب الواحد إلى النظام الديمقراطي التعددي. (اليمن، جزائر، وتونس، ومصر).

ب- التحول من نظام الملكي الفردي إلى النظام الملكي الدستوري. (الأردن، والبحرين، والمغرب) (الجابري ، 2000، ص175)

ج- قيام بعضها الآخر خصوصاً الأنظمة الملكية بإجراء إصلاحات سياسية متواضعة تمثلت في إقامة مجالس نيابية معينة. (السعودية، قطر، وعمان، والبحرين). (هلال، 1999، ص57)

5- المؤشرات العسكرية:

اشتملت البنية العسكرية للنظام العربي على القدرات والإمكانات العسكرية والدفاعية للدول الغربية الاثنتين والعشرين الأعضاء فيه على المؤشرات الكمية ذات الطابع العسكري والدفاعي مثل عدد أفراد القوات المسلحة العاملة والاحتياطية، ونسبتها من عدد السكان كما يبينها الجدول رقم (1) بالإضافة إلى أعداد العتاد العسكري للقوات المسلحة بتشكيلاتها ووحداتها المختلفة المتمثلة في المعدات والآليات العسكرية البرية، والبحرية، والجوية وغيرها.

ولإيضاح أهمية البنية العسكرية في النظام الإقليمي العربي سوف تتم مقارنتها بالمؤشرات العسكرية للقوات الإقليمية المحيطة به والتي تمثل عامل تهديد محتمل أحياناً كما هو الحال مع تركيا وإيران وأحياناً أخرى مثل الكيان الصهيوني لكي يتضح للقارئ الميزان العسكري للنظام العربي مقارنة بهذه الدول كما هو موضح في الجدول التالي :- (عدواني : (2005) ، ص 85)

جدول رقم (1)

أعداد القوات المسلحة لوحدات النظام الإقليمي العربي وتركيا وإيران الكيان الصهيوني

النسبة المئوية للقوات المسلحة من إجمالي السكان	مجموع القوات المسلحة	القوات الجوية	القوات البحرية	القوات البرية	الخدمة العسكرية (بالأشهر)	مجموع السكان (مليون)	السنة القطر
2.1	104050	13500	480	90000		4.9	الأردن
2.5	64500	4000	1500	59000		2.6	الإمارات
1.8	11000	1500	1000	8500		0.6	البحرين
0.4	35000	3500	4500	27000	12	9.6	تونس
0.4	122000	10000	7000	105000	12	29.2	الجزائر
1.2	8400	200	200	8000		0.7	جيبوتي
0.9	162500	18000	13500	131000		17.5	السعودية
2.3	94700	3000	1700	90000	36	31.2	السودان
2.0	320000	40000	5000	275000	30	15.9	سوريا
						6.0	الصومال
1.9	429000	35000	2000	392000	24-18	23.1	العراق
2.1	43500	4100	4200	31500		2.1	عمان
2.0	11800	1500	1800	8500		0.6	قطر
0.7	15300	2500	1800	11000		2.2	الكويت
1.3	55100	800	1000	53300		4.2	لبنان
1.1	65000	22000	8000	35000	24-12	6.0	ليبيا
0.7	450000	30000	20000	400000	36	61.3	مصر
0.7	196300	13500	7800	175000	18	29.3	المغرب
0.6	15650	150	500	15000	24	2.5	موريتانيا

0.4	66300	3500	1800	61000	36	15.9	اليمن
23.1	2270100	206750	83780	1975800		269.5	مجموع الوطن العربي
0.8	545600	50000	20600	475000	24	70.7	إيران
1.0	639000	63000	51000	525000	18	62.6	تركيا
3.0	175000	32000	9000	134000	48-21	5.9	إسرائيل

ثانياً: التكتلات العربية وأثرها على نظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط

أدى التقارب المتزايد بين الأنظمة العربية في نهاية الثمانينات وانخفاض النزعة نحو القومية العربية إلى تلاشي الضغوط والتحديات التي واجهتها الدول العربية في الفترات السابقة، فبدأت الأنظمة تركز على علاقات التكامل الوظيفي بينها أكثر منه على الوحدة الشاملة نتيجة إدراكها مدى صعوبة تحقيق الاندماج في ظل الخلافات العربية العربية بالشكل الأشمل والأعم، فشهد العقد الثامن من القرن العشرين مجموعة من المحاولات الإقليمية التي جرت لتوحيد الجهد العربي المشترك رغم أن ميثاق جامعة الدول العربية لم ينص على إنشاء منظمات أو محاور داخل الجامعة، وقد أطلق على هذه المنظمات الإقليمية اسم "مجلس".

وهذه التكتلات الإقليمية هي: مجلس التعاون الخليجي عام (1981)، والذي ضم كلاً من (السعودية، الكويت، البحرين، قطر، عُمان، الإمارات العربية المتحدة)، ومجلس التعاون العربي عام (1989)، وضم كلاً من (مصر، الأردن، العراق، اليمن الشمالي)، ومجلس التعاون المغاربي الذي ضم (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) عام (1989)، ودول إعلان دمشق عام (1991) وضم كلاً من مصر، وسوريا إضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، والتي أعطت توجهاً نحو المجالس الإقليمية التي تعدّ مرحلة وسطية بين الدول القطرية والوحدة العربية. (مخادمة: (1994)، ص78)

وكانت الفكرة الأساسية من تشكيل هذه التكتلات أو المجالس هي توسيع نطاق العمل العربي المشترك، وترسيخ أسس التعاون العربي في إطار النظام الإقليمي العربي ككل، ممثلاً في جامعة الدول العربية، وبهدف أن تكون هذه المجالس مرحلة وسيطة بين القطرية والوحدة العربية الشاملة لا سيما في المجالات الأمنية والاقتصادية. (الصلح: (2000) ص 8)

ولكن وبالخبرة التاريخية لهذه المجالس أثبتت التجربة ليس فشل هذه المجالس في تحقيق الوحدة العربية، وتحقيق مفهوم العمل العربي المشترك وحسب ، وإنما فشلت في الحفاظ على وحدتها السياسية والأمنية في ظل التداعيات التي مر بها النظام العربي خلال العقدين المنصرمين ، فضلاً عن أن ظروف تشكيل كل مجلس أوحى بحقيقة الرغبة الجامعة للدول الأعضاء فيه بتحقيق أهداف تتصل بالمصالح الوطنية للدول الأعضاء لا للعمل العربي المشترك .

فقد كان الهدف من قيام مجلس التعاون العربي في فبراير عام (1989)، أن يكون كياناً اقتصادياً يدفع باتجاه دعم الجهود الوجودية الاقتصادية العربية نحو تحقيق الحلم العربي (السوق العربية المشتركة) ، بيد أنه اتضح بعد حرب الخليج الثانية أنه كان مجرد غطاء أمني ودفاعي عن العراق عند غزو الكويت ، وعلى الأقل من وجهة النظر المصرية التي فسرت إصرار القيادة العراقية على توقيع اتفاقية دفاع مشترك آنذاك . (مخادمة : ص 81)

وعند أول هزة سياسية فعلية انهار المجلس دون أن يتمكن من تحقيق أهدافه الاقتصادية أو السياسية التي تم الاتفاق عليها على أرض الواقع ، فقد وضع الاجتياح العراقي للكويت في أغسطس (1990)، أي بعد حوالي 17 شهراً على قيامه حداً لهذا المجلس ، وإن تأخر الإعلان رسمياً عن حل هذا المجلس حتى عام (1994). (مخادمة : ص 81)

أما مجلس التعاون لدول الخليج العربي فقد أنشئ في ظروف إقليمية وعربية مضطربة، فقيام الحرب العراقية - الإيرانية عقب الثورة الإسلامية في إيران ، والانقسام العربي حيالها بين مؤيد للعراق ومؤيد لإيران ، وانعكاس ذلك على حالة النظام العربي التي تحولت إلى علاقات صراعية في ظل انعزال مصر عن الساحة العربية بعد توقيع اتفاقية "كامب ديفيد" عام (1979)، وانكشاف الوضع الأمني في منطقة الخليج العربي ، بالإضافة إلى الصدمة التي هزت الأمن العربي والخليجي من جراء الغارة الإسرائيلية التي قصفت المفاعل النووي العراقي عام (1981)، كل هذه الأسباب مجتمعة تكاثفت لتشكل تحديات إقليمية وعربية خطيرة، دفعت دول الخليج للتحرك نحو محاولة تعاون دفاعي وأمني في إطار مجلس التعاون الخليجي . (صميخ : (2000)، ص. ص 28 - 30)

أما مجلس التعاون المغربي فقد أعلن عن قيامه في 17/2/1989م بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي : المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا . (الفيلالي : 1989)

وقد واجه هذا المجلس تداعيات الإرث التاريخي للعديد من المنازعات بين الدول العربية الأعضاء في الاتحاد ، مثل النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر الذي وصل حد النزاع المسلح عام (1963م) ، وهناك أيضاً النزاع بين ليبيا وتونس حول " الجرف القاري " في المياه الإقليمية منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر (1969) في ليبيا ، وهناك مشكلة الحدود بين تونس والجزائر في الخلاف حول النقطة رقم (233) ، التي تسلمتها الجزائر من الإدارة الفرنسية بعد الاستقلال ، وتعتبر مشكلة الصحراء المغربية واستمرارية الخلافات الجزائرية المغربية هي القضايا البارزة التي لا زالت تشغل اتحاد المغرب حتى الآن . (قيراط : (1998) ، الأحد 28 يونيو)

يتضح مما سبق أن كل مجلس من المجالس السابقة انشغل في قضاياها الإقليمية الخاصة، التي أغلبها نزاعات حدودية وسياسية ببنية ، ولكنه لم ينجح في مساعدة جامعة الدول العربية في حل الأزمات الإقليمية والعربية التي واجهتها ، كما أنها لم تحسم وبشكل جذري العديد من القضايا الإقليمية التي تنشأ بين أغلب أعضائها ، فضلا عن ذلك فإن هذه المجالس كرّست من الإقليمية على حساب القومية العربية والوحدة العربية الشاملة ، فكل مجلس له نظامه الخاص الذي يلتزم به حتى لو تعارض مع ميثاق الجامعة العربية ، ولكل مجلس مصالح وثوابت معينة مر بها النظام الإقليمي العربي ، وبالذات الخليج العربي ، حيث ومن خلال حرب الخليج الثانية والثالثة ، فشلت هذه التكتلات الإقليمية في توحيد مواقف أعضائها تجاه تلك الأزمات ، كما فشلت هذه المجالس في توحيد الموقف العربي إزاءهما ، سواء في إطار قنوات الاتصال بينهما ، أو عبر جامعة الدول العربية .

ثالثاً: الجامعة العربية وأثرها على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط

منذ تأسيسها في عام (1945)، جسدت الجامعة العربية الشعور القومي للدول العربية في شكل رابطة تنظيمية محددة استناداً إلى ما يجمع العرب من روابط تاريخية وثقافية واجتماعية قوية واستطاعت تحقيق الكثير من الإنجازات التي لا يمكن تجاهلها من خلال العديد من المنظمات الفرعية المتخصصة التي تعمل في إطارها .

لقد بقي ميثاق الجامعة العربية - كمؤسسة أولى للنظام الإقليمي العربي - في مجال حل المنازعات التي تنشأ بين أعضائه ، أو في إطار الدفاع عن الأقطار العربية من التهديدات الخارجية - فقيراً جداً ، إذ لم تنص مثلاً على تعريب الحل قبل الانتقال إلى إطار آخر ، وهو ما أضعف دور الجامعة كإطار للتسوية. (حتى : (1995)، ص 125)

ومن ثم كان مظهراً لإضعاف النظام الإقليمي العربي برمته ، كما أن للعوامل الشخصية بين القيادات السياسية للدول العربية دوراً آخر في ذلك الضعف، فشخصنة الخلافات أو تكرار نشوب الخلافات التي يكون مصدرها أشخاص معينين في رأس السلطة ، كانت من العوامل التي خلقت صعوبة في كثير من الخلافات التي يكون مصدرها أشخاصاً معينين في رأس السلطة ، كانت من العوامل التي خلقت صعوبة في كثير من الخلافات والنزاعات ومنع انتشاره أفقياً ، الأمر الذي أدى إلى أن يطول الخلاف كافة المجالات (حتى : (1995) ص 125).

إن تلك العوامل شكلت عوائق رئيسية أمام تقدم وتطور مستوى أداء جامعة الدول العربية أمورها الرئيسي في تسيير دفة النظام الإقليمي العربي .
ويمكن في هذا الصدد تسجيل الملاحظات التالية: (عبد العال : 2003)

1- أخفقت الجامعة إخفاقاً واضحاً فيما يتعلق بضمان وحماية أمن الكثير من الدول الأعضاء فيها ضد الاعتداءات الموجهة إليها من جانب دول ليست أعضاء ، فبدءاً من عام (1948) ، بعد ثلاث سنوات فقط من إنشاء الجامعة - تمكنت الجماعات الصهيونية المسلحة من التغلب على قوات جيوش دول عربية ، وتمكنت بالتالي من احتلال أرض فلسطين العربية ، مروراً بالعدوان الثلاثي على مصر عام (1956) ، والعدوان الإسرائيلي على أرض ثلاث دول عربية هي : مصر، وسوريا، والأردن عام (1967) ، وضرب المفاعل النووي العراقي من قبل إسرائيل عام (1981) ، ثم اجتياح إسرائيل للبنان عام (1982)، والاعتداء الأمريكي على ليبيا عام (1986) ، وفشلها في ثني العراق ومعاقبته عن احتلال بلد عربي مستقل (1990) بل استمر يتمتع بكامل صلاحياته وعضويته بالجامعة من دون عقاب يتوازي وحجم الجريمة التي اقترفها النظام العراقي السابق ، والتدخل الأمريكي في الصومال عام (1991)، بقرار دولي من مجلس الأمن لحفظ الأمن والسلم الدوليين ، واحتلال إريتريا لبعض الجزر اليمينية في مدخل البحر الأحمر عام (1995) ، واعتداء الولايات المتحدة على السودان عام (1998)، ثم العدوان الأمريكي البريطاني على العراق عام (2003)، والاعتداء الإسرائيلي على لبنان عام (2006)، وغير ذلك الكثير من الاعتداءات التي تعرضت لها الدول العربية ، ولم تفعل بصددها الجامعة شيئاً ذا بال ، فلقد بقيت أحكام اتفاقية الدفاع العربي المشترك ، ومن قبلها أحكام المادة السادسة من ميثاق الجامعة نافذة وسارية المفعول كلاماً ، ولم توضع موضع التطبيق الفعلي عملاً .

2- أدت أزمة احتلال العراق للكويت التي تعد أبرز أزمات العلاقات العربية - العربية على الإطلاق ، وأكثرها تأثيراً على الأمن والتضامن العربيين ، إلى هزة عنيفة أصابت جامعة الدول العربية ، وكيان التنظيم الإقليمي العربي كله ، فلقد عجزت الجامعة عن التعامل الإيجابي مع هذه الأزمة ، بما يكفل إيجاد حل سلمي لها في إطار عربي يقي العرب مخاطر التدخلات الأجنبية في شؤونهم الداخلية .

3- وفي أزمة الخليج الثالثة ظهرت القدرات الحقيقية للجامعة ، فعندما انقسم أعضاؤها حدث الصدع مجدداً في الجامعة ، وتأكد أنها لا تستطيع سوى أن تلعب دور منتدى للنقاش ، وخرجت الجامعة من هذه الأزمة في وضع ازداد ضعفاً ، فليبيبا تريد الانسحاب ، والكويت غاضبة على ما تعتبره انحيازاً من الأمين العام للجامعة العربية إلى جانب العراق ضدها ، كما غضبت الإمارات من عدم إدراج مبادراتها لتتحي الرئيس العراقي على جدول أعمال القمة ، وفي النهاية افتقدت الجامعة أي دور فاعل ، إزاء الهجمة الأمريكية على العراق ، وانحصرت إمكاناتها في التنديد بالعدوان ، والمطالبة باستقلال العراق ، والحفاظ على وحدته وسيادته .

إن الإخفاق وعدم الفعالية كانا هما الأصل ، وكان النجاح هو الاستثناء في تجربة جامعة الدول العربية إزاء جوانب الأمن والدفاع . (الكاظم : (1991)، ص 58)

لقد أمست جامعة الدول العربية ومعظم مؤسسات العمل العربي المشترك تعاني حالة من الشلل تجلت بالعجز الكامل من تضييد جراحها العربية المتزايدة ، وعجزها عن إنقاذ بعض الدول العربية من المآسي التي تهدد وجودها ، كما حصل مع الكويت عام (1990).

وجاءت الحرب الأمريكية على العراق ، وإعادة احتلال أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة ، ليشير قضية التطوير للجامعة العربية وإصلاحها ، وتفعيلها من أجل مواجهة الأزمات التي تصيب العالم العربي الواحدة تلو الأخرى . (أبو النور : (2003) ع - 624)

ولقد تعددت الرؤى والتصورات لإصلاح الجامعة ، بيد أنه يمكن التركيز على أهم النقاط المشتركة في تلك الرؤى على النحو التالي:- (المركز الاستراتيجي : (2003) ، ص 20-24):

1- إصلاح نظام اتخاذ القرارات ، وضرورة التوسع في أعمال قاعدة الأغلبية سواء البسيطة أو المطلقة ، مع جعل القرارات التي تحظى بموافقة الأغلبية ملزمة للجميع بلا استثناء .

2- إصلاح ومعالجة ما يطلق عليه " الالتزام " المقصود بها عدم التزام الدول العربية بتنفيذ تعهداتها إزاء العمل المشترك ، وهو قصور نبع بسبب افتقار الجامعة العربية لآلية تمكنها من إلزام أعضائها بتنفيذ ما يتفقون عليه.

3- إعطاء مجلس الجامعة حق مواجهة ومنع الدول التي تنفرد باتخاذ قرارات وإجراءات تؤثر على الدول العربية الأخرى ، إذ إن هذه القرارات لا تؤثر فقط على الدولة الوطنية متخذة القرار ، وإنما تؤثر على جميع الدول العربية .

4- إصلاح الهيكل التنظيمي للجامعة ، وذلك من خلال توظيف الوظائف ، وفتح المجال للأفراد من الأمة العربية من دون تدخل الوساطات الحكومية درءا للتهايوي الذي تعاني منه غالبية أجهزة الحكومات العربية .

5- تدوير منصب الأمين العام لإشعار الدول بأن الجامعة بيت العرب بالواقع والممارسة ، ولا بد أن يستقيم عمل الأمين العام مع توافق الدول الأعضاء، فلا يمكن للأمين العام أن يتخذ مواقف معبرة عن مشاعر خاصة دون اعتبارات لسياسات الدول ومصالحها .

6- إدخال نظام حرمان للدول المشاركة في الاجتماعات من ممارسة حق التصويت إذا ما ارتكبت جرائم بحق مواطنيها ، أو انتهكت ضوابط السلوك الإنساني الدولي في دعم الإرهاب ، أو تدخلت في الشؤون الداخلية للدول من أعضاء الجامعة العربية أو من خارجها .

7- إنشاء محكمة عربية فعالة يسند إليها فض النزاعات العربية - العربية بالإلزام على الأطراف الأعضاء فيها ، ضمن فكرة حل الخلافات العربية في الإطار العربي بدلاً من تدويلها وأقلمتها ، كما حصل في حرب الخليج الثانية والثالثة .

إن إخفاق الجامعة العربية في إيجاد الحلول المناسبة للآزمات العربية في منطقة الخليج العربي واعتباراً من غزو العراق للكويت عام 1990م ، وعجزها عن فرض صيغ معينة لحل الأزمة العراقية طيلة السنوات الماضية ، ومن ثم فشلها في إبعاد شبح الحرب عن المنطقة ، وتقويت الفرصة أمام الولايات المتحدة للتدخل والتواجد العسكري في العراق والخليج العربي، أثار مؤخراً العديد من الإشكاليات حول مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي ، وجامعة الدول العربية في ظل الوضع الراهن للجامعة الذي لا يبشر بالخير . (المركز الاستراتيجي : (2003) ،

رابعاً: مأزق الأمن القومي العربي في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر وثمة تغيرات وتطورات متلاحقة يشهدها العالم على الأصعدة المختلفة الأمنية، والسياسية، والإستراتيجية، والاقتصادية، والتي لا شك انها تركت تداعياتها المختلفة على دول العالم أجمع، ولأن العالم العربي كان معنياً أكثر من غيره بهذه الأحداث لاتهام عناصر عربية بالوقوف وراءها فضلاً عن اتهام بعض الدول العربية بوجود علاقة لها مع بعض المتهمين.

فإنه كان أيضاً الأكثر تأثراً بها، وبقراءة التطورات التي صاحبت الحرب ضد الإرهاب وتفاعلاتها التي لا زالت متسمة حتى هذه اللحظة، يمكن القول إن هذه الحرب مثلت مأزقاً للأمن القومي العربي.

إن الأمن القومي العربي يواجه مأزقاً من جوانب متعددة، خاصة في ظل غياب ظل عربي موحد يتعاطى مع التداعيات التي أفرزتها أحداث (11 سبتمبر)، فبرغم من أن العرب كانوا أكثر الأطراف تأثراً بأحداث (11 سبتمبر)، إلا أنهم لم يضعوا إستراتيجية موحدة أو حتى يتخذوا موقفاً واحداً وكان المثال على ذلك، موقفهم إزاء الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، حيث ظهرت مواقف عديدة متباينة، فالبعض دعا إلى خيار الحرب والجهاد ضد إسرائيل، والبعض الآخر دعا إلى قطع العلاقات الدبلوماسية معها والبعض دعا إلى استخدام سلاح النفط، إزاء هذه الإنقسامات بدا العرب عاجزين عن بلورت موقف موحد إزاء إسرائيل التي استمرت في اعتداءات ضد الشعب الفلسطيني، كذلك الحال إزاء احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية، والانقسام الواضح في المواقف من قبل العرب.

فهل يستطيع العرب قراءة هذه التطورات والتداعيات السلبية المترتبة عليها لإيجاد الإستراتيجية الملائمة لتعاطي معها؟ (محمود : السياسية الدولية (2003)، ص 242-245).

الفصل الخامس

المتغيرات الدولية والإقليمية التي تسهم في تعميق اختلال توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط

تمهيد:-

نظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط ، شأنه شأن أي نظام توازن قوي آخر ، تعرض لجمال من المتغيرات التي انعكست على آلية تشكله, وصور ظهوره قديماً وحديثاً ، بل وتؤثر هذه التغيرات على مستقبل وسيناريوهات توازن القوى القادم في منطقة الشرق الأوسط.

فبروز القوة الأمريكية كقوة مهيمنة على العالم ، كذلك المتغيرات الإقليمية من الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) ، وما رافق ذلك من صعود لقوى داخلية غير عربية كإيران وتركيا وإسرائيل ، والأحداث النووية في العالم العربي عام (2010) ، كل ذلك أسهم في تعميق اختلال توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط ، الذي ربما يؤدي إلى إحداث توازنات قوى من نوع جديد في المنطقة لم تعهدها منطقة الشرق الأوسط من قبل .

المبحث الأول

أولاً: المتغيرات الدولية

1- تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية

كانت فترة التسيينات، بمثابة فترة انتقالية للنظام الدولي، بين قطبية ثنائية ونظام أخذ بالتشكل، ولذلك أطلق على هذه الفترة بأنها فترة " السيوالة الدولية "، حيث يتسم النظام الدولي بأنه تحت التشكيل، ولم يتأكد بعد انتقاله لهيمنة قطب واحد في وقت تسعى قوى أخرى، لكي تحل محل الاتحاد السوفيتي. إلا أن وقوع أحداث (11 سبتمبر 2001) كان له الأثر المباشر، على انتقال النظام الدولي، من حالة " السيوالة الدولية " والتردد الأمريكي، إلى حالة الإقدام الأمريكي ونشوء نظام دولي أحادي القطبية، وأعلن الخطاب الأمريكي الرسمي على لسان الرئيس (بوش) بوضوح (أنه من ليس معنا فهو ضدنا)، وانقسم العالم بين مؤيد ومعارض ولكن أغلب دول العالم، مع صمت البقية المحدودة، من دون إفصاح أو معارضة قد أيدت الولايات المتحدة وشاركتها الحرب على الإرهاب، ولذلك جاءت الحرب الأمريكية على أفغانستان مدعومة بغطاء تأييد عالمي غير مسبوق. (العزي : (2008)، ص131)

شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين جدلاً داخل الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية ودورها في نظام ما بعد الحرب الباردة، الذي بدأ في التشكل، مع انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن المنصرم. يتركز هذا الجدل حول جملة التحديات التي تواجه أسس ومقومات القوة الأمريكية من جهة، والتحويلات والتغيرات في موازين القوى على الصعيد الدولي من جهة أخرى. (عبد العاطي، السياسة الدولية، 2011، ع173، ص303)

وقد تمحور هذا الجدل حول جملة تساؤلات:

هل ينزع النظام الدولي إلى التعددية القطبية أم يعود إلى الثنائية (هذه المرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين) ؟ ، أم هل سيصير إلى حالة من " اللاقطبية " تتساوى فيها نفوذ الدول الكبرى مع المؤسسات الدولية والدول الإقليمية؟ ، وكيف ستعامل الولايات المتحدة مع هذا التغير الجوهري في بنية النظام الدولي الذي تتربع على قمته منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ؟ هل ستظل الولايات المتحدة فاعلاً رئيسياً في هذا النظام أم سيتراجع دورها ؟ ، وهل يمكنها المحافظة على انفرادها بقيادته وإعاققة تقدم القوى الأخرى ؟ .

وقد زادت حدة هذا النقاش من تزايد التآزم في السياسة الأمريكية دولياً خلال السنوات الثماني لحكم الرئيس الأمريكي الأسبق " جورج دبليو بوش الابن " ، وعقب تفاقم حدة الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد الأمريكي ، ومن ورائه العالمي في منتصف عام(2008) .

ومع اختلاف الرؤى حول شكل النظام الدولي الذي هو في طور التشكل ، فإن هناك اتفاقاً على أن الصين تعد المنافس القوي والمحتمل للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي . فيتوقع تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية ، المعنون بـ " الاتجاهات العالمية لعام(2025): تحول العالم " ، أن تكون الصين أكبر دول العالم اقتصاداً ، وأنها ستكون قوة عسكرية رائدة ، في ظل سعيها واستعدادها لمزيد من التأثير في السياسة الدولية على مدى العشرين سنة القادمة من أي بلد آخر.(National-Intelligence Council-2008)

2: الصين تتحدى الهيمنة الأمريكية :

يرجع كثير من المحللين صعود الصين كقطب دولي وتحديه للمكانة والهيمنة الأمريكية إلى النمو الاقتصادي الصيني ، وتراجع نظيره الأمريكي ، في ضوء الأزمات المتعددة التي سببها النظام المالي الأمريكي يعانيها خلال العقود القادمة .

فعلى سبيل المثال ، أوضح مكتب الميزانية التابع للكونجرس الأمريكي،(Congressional Budget Office) أن الدين الأمريكي خلال العقد القادم سيصل إلى (90 %) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للولايات المتحدة الأمريكية ، وهي تقديرات يراها البعض متفائلة في ظل توقعات انخفاض معدل النمو الأمريكي . كما توقعت ورقة لصندوق النقد الدولي أن يتساوى الدين الأمريكي مع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بحلول عام(2015) ، مما يشابه النسبة التقديرية لمديونية إيطاليا واليونان حاليا .

ونتيجة للسياسات التي اتبعتها إدارتا الرئيس السابق جورج بوش (الابن)، ارتفع نصيب الفرد من الدين العام بنسبة (50 %) ، أي من (13 ألفا إلى 19 ألفا) خلال تلك الفترة ووصل العجز للسنة المالية (2009) إلى (1.6 تريليون دولار بنسبة 9 %) ويتوقع مكتب ميزانية الكونجرس أن يزيد بمعدل تريليون دولار في العام حتى عام(2020). (ابو خزام: (2005) ، ص33)

يصب كل ذلك - حسب عدد من الباحثين - في مصلحة الصين من جهة تفوقها اقتصاديا على الولايات المتحدة وتساعد دورها العالمي .

ويقل جوزيف ناي من قدرة الصين على تحدي الولايات المتحدة ، فيرى أن الطريق لا يزال أمامها طويلا حتى تنافس قوة الولايات المتحدة ، نظرا للتحديات التي تواجهها على صعيد التنمية ، ومشكلات تدهور المناطق الريفية ، والمشكلات الديموجرافية .

وبافتراض أن معدل نمو الناتج المحلي الصيني سوف يصل إلى نسبة (6 %) ، ومعدل النمو الأمريكي لن يتعدى (2 %) بعد(2030)، فإن "ناي" يرى أن نصيب دخل الفرد في الصين أقل من نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية . بعبارة أخرى ، فإن الصين قد تصل إلى نفس حجم الاقتصاد الأمريكي في غضون بضع سنوات ، ولكن مردود هذا النمو والتطور الاقتصادي لن يكون متساويا بين البلدين.

ويضيف أن الصين لم تحل مشكلة المشاركة السياسية التي تصاحب ارتفاع مستوى دخل الفرد . ويتساءل عما إذا كانت الصين لديها صيغة تدير بها التوسع في الطبقة الوسطى

الحضرية ، وعدم المساواة الإقليمية ، والفقر في المناطق الحضرية ، والاستياء بين الأقليات العرقية أم لا .

ويرد "ناي" على من يرى أن الصين تطمح في تحدي الولايات في منطقة شرق آسيا ، ثم عالميا ، بأنه من المشكوك فيه - حتى في حال توافر الرغبة الصينية - أن تكتسب الصين القدرة العسكرية على تحقيق هذا الهدف في المدى المنظور. كما أن الصين لا ترغب في إثارة غضب جيرانها واستعداد دول خارجية ، في ظل خوفها من غلق أسواقها أمام منتجاتها وحرمانها من مواردها . بالإضافة إلى أن أي تصرف صيني عسكري سيدفع جيرانها إلى تشكيل تحالفات من شأنها إضعاف قوة بكين الصلدة والناعمة .

ويضيف "ناي" أن هناك معارضة من دول آسيوية ، كاليابان والهند واليابان ، لدور صيني فاعل في القارة الآسيوية ، مما يصب في المصلحة الأمريكية في ظل التحالف الإستراتيجي بين الولايات المتحدة واليابان ، وتحسن العلاقات الأمريكية - الهندية . ومن الموقف القوى الذي تشكله جبهة الولايات المتحدة والهند واليابان ، يمكن إشراك الصين في القضايا الدولية ، وتقديم الحوافز لها للعب دور مسؤول ، مع الاستعداد والتحوط من أي سلوك عدواني للصين كقوة صاعدة.(عبد الحي: (2002) ،ص60)

والجدير بالذكر أن الصين تعمل حاليا على بناء أسطول بحري حديث من المدمرات والغواصات ، فضلا عن إعادة صياغة العقيدة العسكرية لتفعيل قدرتها على التحرك في جنوب وشرق الصين بالإضافة إلى مد نفوذها في البحار والمحيطات.

ويقول تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) إن الصين ستصبح أكثر الدول قدرة على منافسة الولايات المتحدة عسكريا على الصعيد الدولي.(عبد الحي: (2002) ، ص60)

8: مستقبل الدور والقيادة الأمريكية :

تتفق معظم الكتابات الأمريكية على أن الولايات المتحدة ستظل القوة الفاعلة في النظام الدولي الذي لا يزال في طور التشكل ، إلا أن اختلال موازين القوى بين الولايات المتحدة والقوى الصاعدة سيضيق . كما تتفق على قدرة الولايات المتحدة في الخروج من أزمتها ، واستغلالها كفرصة لتعزز نفوذها الدولي.(أبو خزام : ص36)

ويرفض معظم الباحثين المقارنة بين ما تمر به الولايات المتحدة حاليا ، والظروف التي سبقت انهيار الإمبراطورية البريطانية ، نظرا لأن الولايات المتحدة تملك من مصادر القوة ما افتقدته بريطانيا في حينه .

كما أنها تختلف عن بريطانيا في أنها غير محاطة جغرافيا بدول تهددها ، مثلما كانت تهدد ألمانيا، وروسيا بريطانيا .

ويرى الفريق الدافع بقدرة الاقتصاد الأمريكي على تجاوز التأزم الاقتصادي الحالي ، أن الأزمة لا ترتبط بخلل أو قصور في المنظومة الاقتصادية الأمريكية ، ولكنها ترجع إلى سياسات يمكن إصلاحها بصورة سريعة وسهلة . وفي حال تعافي الولايات المتحدة من أزمتها الاقتصادية ، فإنها ستضمن دورا فاعلا على المستوى العالمي ، خاصة في ظل عدم تمتع النموذجين الصيني والروسي بالاجاذبية لدى الدول الأخرى .

وقد صاغت الإدارة الأمريكية بالفعل مجموعة من السياسات التي تساعد على النهوض بالاقتصاد، منها : تشجيع زيادة المدخرات، وزيادة الدورات التدريبية في مجال العلوم والتكنولوجيا ، وتطوير أساليب جديدة في استغلال الطاقة.(العيسى: (2003) ،ص17)

وفي عصر تكنولوجيا المعلومات، فإن قوة الدولة تكمن في ما تمتلكه من معرفة في مجال التكنولوجيا والبرمجة والاختراعات، والتي تتفوق فيها واشنطن على مثيلاتها من الدول الأخرى. والولايات المتحدة هي مهد الصناعات النانوتكنولوجية (الصناعات التكنولوجية الدقيقة) والبيولوجية ، وتحقق أرباحا طائلة منها . فقد حققت عائدات من الصناعات التقنية الحيوية بأكثر من (50 مليار دولار)، وهو خمسة أضعاف ما حققته أوروبا . كما تحقق ما نسبته (76 %) من العائدات العالمية في مجال التقنية الحيوية ، فضلا عن حفاظها على مكانتها المتقدمة في مجالات العلم والثقافة والمعلومات .

إن الولايات المتحدة ستحتفظ بحيويتها لارتفاع نسبة الشباب فيها - وهي الشريحة الاجتماعية التي يعول عليها في تقدم الدول - وذلك نظرا للهجرة المتوافدة عليها من باقي دول العالم. تستمد الولايات المتحدة قدرتها على جذب المهاجرين من أنها بلد الديمقراطية والحرية، ولنجاحها في دمج وصهر المهاجرين في بوتقة الثقافة والتاريخ الأمريكي . وقد ظهرت تجليات ذلك في منافسة أمريكي من أصل إفريقي (أوباما) لأمريكي أبيض على منصب الرئاسة، بل ووصوله إلى البيت الأبيض كأول سابقة في التاريخ السياسي الأمريكي.(ياغي: (2001) ،ص42)

كما تتميز الولايات المتحدة بارتفاع نسبة الإستثمار الأمريكي في عمليات البحث والتطوير . ففي عام(2007) ، كانت الولايات المتحدة رائدة في الإنفاق على البحث العلمي بما يقدر بـ (396) مليون دولار ، تليها آسيا بـ (288) مليون دولار ، ثم الاتحاد الأوروبي

بـ (263) مليون دولار . وتتفق الولايات المتحدة (2.7 %) من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير ، أي نحو ضعف ما تنفقه الصين ، ناهيك عن تزايد تسجيل براءات الاختراع التي وصلت إلى (80 ألف) براءة اختراع في عام(2007)، وهو ما يفوق دول العالم مجتمعة.(عبد المعطي : ص205)

وتتفوق الولايات المتحدة على باقي الدول في الإنفاق على التعليم العالي الذي يعد نجاحا اقتصاديا للولايات المتحدة في عصر ثورة المعلومات ، فهي تتفوق على التعليم ضعف إنفاق فرنسا وألمانيا واليابان . وفي تقييم (Times Higher Education) لعام(2009)، جاءت ست جامعات أمريكية ضمن أفضل عشر جامعات في العالم . وفي دراسة (Shanghai Jiao Tong University) لعام(2010)جاءت سبع عشرة جامعة أمريكية ضمن أفضل عشرين جامعة، بالإضافة إلى حصول مواطني الولايات المتحدة على أكبر عدد من جوائز نوبل . كما أن معدل النشر العلمي أعلى من أي دولة أخرى ، وهو ما يعزز القوة الصلدة والناعمة للولايات المتحدة الأمريكية.(عبد المعطي: ص205)

9: كيفية الحفاظ على المكانة الدولية :

تتشغل الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية بتساؤل رئيسي يتعلق بكيفية حفاظ الولايات المتحدة على دورها كقائدة للنظام الدولي ، في ظل صعود قوى جديدة تهدد هذه المكانة ، وترغب في أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية دوليا، لا سيما بعد تراجع الدور والنفوذ الأمريكيين خلال السنوات الثماني لحكم الرئيس الابن .

وقد جاءت استراتيجية الأمن القومي(استراتيجية الرئيس أوباما- للأمن القومي- 2011 على الرابط التالي:(<http://www.whitehous.gov/sites/default/files/rss/viewer>) والتي أعلنتها إدارة باراك أوباما في السابع والعشرين من مايو(2010)، بعد ما يقرب من ستة عشر شهرا لها في البيت الأبيض ، لتعكس رؤية الإدارة الأمريكية الحالية لمواجهة تراجع النفوذ الأمريكي عالميا . كما عكست مقالات عديدة من المسؤولين الأمريكيين بدورية الشؤون الخارجية (Foreign Affairs) ذائعة الصيت هذه الرؤية أيضا ، ومنهم وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس ، ووزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون. وقد عكست هذه المقالات الرؤية الأمريكية لكيفية التعامل مع النظام الدولي " كما هو " ، وليس من زاوية " كما يجب أن يكون".

تهدف الاستراتيجية الأمريكية الجديدة إلى تدعيم القدرة الأمريكية على لعب دور قيادي في النظام العالمي ، لتحقيق مصالحها في القرن الحادي والعشرين ، وذلك على

مسارين، يتمثل أولهما في بناء قوتها الداخلية . أما ثانيهما ، فيتمثل في العمل على صوغ نظام دولي يمكن من مواجهة التحديات الدولية . ينطلق ذلك من قناعة عبر عنها " أوباما " في أكثر من محفل دولي ، والتي أكدها في تقديمه للوثيقة ، ومفادها : " أنه ليست هناك دولة واحدة ، بغض النظر عن قوتها ، تستطيع التصدي لكل التحديات العالمية بمفردها " ، وهو الأمر الذي يفرض إعادة صياغة المقاربات التعاونية أو التشاركية القادرة على تحقيق نجاحات دولية .

ومن جانبها ، تؤكد وزيرة الخارجية الأمريكية ، هيلاري كلينتون ، ضرورة تعزيز الولايات المتحدة الأمريكية الشراكة مع الحلفاء ، وتوسيع تلك الشراكات وتعميقها ، فضلا عن البحث عن شركاء جدد . وهو ما أكدته وثيقة الأمن القومي الأمريكي الجديدة في أكثر من موضع . وتتفق مقالة " هيلاري " الأخيرة في مجلة " الشؤون الخارجية " ووثيقة الأمن القومي الأمريكي في ضرورة تركيز الولايات المتحدة على التعاون مع المؤسسات الدولية القائمة ، مثل مجموعة العشرين ، ومنظمة الأمم المتحدة ، بعد فترة من تراجع التعاون الأمريكي خلال فترتي بوش الابن ، وكذلك مع عديد من المؤسسات الإقليمية ، كمؤسسة رابطة دول جنوب شرق آسيا ، ومنظمة الدول الأمريكية . ولتفعيل تلك المؤسسات الدولية ، دعا العديد من الباحثين إلى أن تكون أكثر فاعلية في تمثيلها للعالم في القرن الحادي والعشرين ، بأن يكون هناك تمثيل وصوت ومسئوليات أكبر للقوى الناشئة والصاعدة على المسرح الدولي . (Stephen G-2009-v.88.N8)

ويصاحب ذلك إحداث تحول في الدبلوماسية الأمريكية ، بحيث تكون هي عمود السياسة الخارجية الأمريكية ، ولا يكون التركيز فقط على العمل الدبلوماسي المحض ، ولكن لا بد أن يكون للدبلوماسية الأمريكية دور تنموي إنساني من خلال الوكالات الأمريكية التنموية والتابعة لوزارة الخارجية الأمريكية ، مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، والتي تعمل جنبا إلى جنب مع العمل العسكري الأمريكي ، وهو أيضا ما أكده وزير الدفاع الأمريكي في مقالته بدورية الشؤون الخارجية . ومن جانبها ، تؤكد هيلاري كلينتون استمرار العلاقة والشراكة بين الدبلوماسيين والمدنيين الموكل إليهم العمل التنموي والإنساني وشركائهم في الجيش ، لا سيما في مناطق الصراع والدول الهشة ، كما تدعو إلى تحول أمريكا من الدبلوماسية التقليدية إلى الدبلوماسية الشعبية سامحةً لدبلوماسيتها التدخل في الشؤون الداخلية للدول . (عبد المعطي : ص 206)

ويرتبط نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على مكانتها ودورها عالميا في مدى قدرتها على إحداث التوازن بين القوتين الصلدة والناعمة في استراتيجية واحدة ناجحة ،

أضحى يطلق عليها القوة الذكية (Smart Power) ، بحيث ترسم أفضل استراتيجية تستطيع من خلالها التعامل مع مظاهر تراجع فاعلية وتأثير الولايات المتحدة عالميا ، في ظل تعدد مراكز القوى وتعدد مصادر القوة . فلم تعد القوة في حد ذاتها محددًا للقوة دوليا ، إنما كيفية إدماجها في استراتيجية ناجحة في تحقيق الهدف من امتلاكها واستخدامها ، وبناء أسس قوية للقيادة الأمريكية دوليا تبدأ من الداخل وتنتهي في الداخل ، لأن ما يحدث داخل حدودها يحدد قوتها ونفوذها خارج حدودها ، لا سيما في عالم يتزايد ترابطا وتشابكا . وتربط الإستراتيجية بين استعادة قوة ومكانة الولايات المتحدة وقدرتها التنافسية وقوتها الأخلاقية . (أبوخزام: ص43)

وتركز أولى خطوات واشنطن لاستعادة قوتها ومكانتها - حسبما ذهبت وثيقة الأمن القومي الأمريكي الجديدة - على دفع الاقتصاد الأمريكي الذي مر بأزمة اقتصادية عاصفة لم يشهدها منذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن المنصرم، فالإقتصاد الأمريكي بالنسبة للاستراتيجية هو منبع القوة الأمريكية . ولذا فقد ركزت الاستراتيجية على ضرورة تحقيق انتعاش اقتصادي واسع ، وخفض العجز المالي ، وخلق وظائف جديدة ، وتخفيض تكاليف الرعاية الصحية للمواطنين الأمريكيين ، وإعادة تشييد بنية تحتية جديدة أكثر أمنا وقادرة على مواجهة التحديات الأمنية والكوارث الطبيعية .

كما أكدت الوثيقة ضرورة استعادة الولايات المتحدة قوتها على الصعيد العلمي ، وزيادة قدرة الأمريكيين على المنافسة على المدى الطويل . فقد كتب (أوباما) في مقدمته للإستراتيجية : " يجب أن نعلم أبناءنا التنافس في عالم تكون فيه المعرفة هي رأس المال " . وانطلاقا من هذا ، فقد ركزت على أهمية رفع قدرات البحث العلمي وزيادة الاكتشافات العلمية ، وتحقيق اختراقات علمية غير متوقعة . فيقول أوباما : " يجب أن ننظر إلى الابتكارات الأمريكية كأساس لقوة الولايات المتحدة " . ويضاف إلى ذلك العمل على تطوير مصادر الطاقة النظيفة لتحل محل الوقود الأحفوري الذي تدار به المصانع الأمريكية ، والذي يقود إلى فك الارتباط الأمريكي بالنفط الخارجي، وهو ما تبناه أوباما في برنامجه الانتخابي خلال عام (2008) . (العيسى: ص201)

من ناحية أخرى، تذهب الاستراتيجية إلى ضرورة العمل على إعادة الاعتبار لمجموعة القيم والمبادئ الأمريكية منذ عهد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة ، والتي تتمثل في تعزيز الحقوق الأساسية ، وحكم القانون ، ودعم التنمية، ومواجهة الفقر والفساد ، ودفع عملية السلام بين الأمم والديمقراطية وحقوق الإنسان .

وهي قيم لا يمكن فرضها بالقوة ، " فالقيادة الأمريكية لن تتأتى من خلال زرع الخوف في قلوب الآخرين، ولكن من خلال مخاطبة آمالهم " . والطريقة المثلى لذلك ، كما تذهب الاستراتيجية ، تتمثل في قوة شرف واستقامة الشعب الأمريكي ، وذلك مرتبط بالقوات المسلحة ، والدبلوماسية ، والقطاع الخاص ، والمنظمات غير الحكومية ، والمواطنين الأمريكيين العاديين ، فكل منهم يلعب دوراً في تحقيق أمن الولايات المتحدة ومخاطبة شعوب العالم. (عبد المعطي: ص 207)

واستناداً لما سبق ، لم يتبلور النظام الدولي الجديد بعد ، فهو نظام " أحادي القطبية " على صعيد القوة العسكرية، حيث يشير الإنفاق العسكري الأمريكي ، مقارنة بالقوى الدولية الصاعدة ، إلى أن الولايات المتحدة ستظل القوة العسكرية لردح طويل من الزمن ولكن هذا النظام سيكون " متعدد الأقطاب " على الصعيد الاقتصادي ، حيث تتعدد مراكز القوى الاقتصادية ، وفي الوقت ذاته " عديم الأقطاب " ، حسب رؤية رئيس " مجلس العلاقات الخارجية " الأمريكي ريتشارد هاس. فيشهد النظام الدولي الجديد صعود قوى إقليمية لا تقل أهمية ودورا عن القوى الدولية الصاعدة ، وفاعلين ما دون الدولة (Non – State Actor) من شركات متعددة الجنسيات والجماعات والميليشيات المسلحة ، والتي سيزيد دورها ، وهو ما يشكل تجسيدا لعالم العلاقات الدولية العابر للحدود ، والواقع خارج سيطرة حكومات الدول القومية .

وسيرتبط مستقبل مكانة الولايات المتحدة ودورها الفاعل عالميا بمدى قدرتها على التعامل مع مستجدات هذا النظام العالمي الجديد الذي يشهد صعود قوى جديدة ، وجماعات ، ومنظمات تملك من القوة ما يجعلها ذات قوة وتأثير يفوق بعض الدول القومية .

فعلى الرغم من كونها القوة العسكرية الكبرى في العالم ، إلا أنها اليوم تتعثر بشدة في حروبها التوسعية ، واقتصادها يضعف أكثر فأكثر بسبب المنافسة الشديدة التي يتعرض لها من قبل اقتصادات القوى الصاعدة الأخرى .

وفي حال تكيف الولايات المتحدة مع تلك التحولات ، وتعاونها بشكل أفضل مع القوى الصاعدة ، فإنه سيتم انتقالا سلسا وسلميا لنظام أحادي القطبية إلى نظام تعددي جديد من دون كوارث وحروب ، تكون الولايات المتحدة فاعلا رئيسيا فيه بجانب بعض القوى الأخرى.

المبحث الثاني

ثانياً: المتغيرات الإقليمية

الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

أولاً - غزو العراق واحتلاله

1- التحضير للحرب

قدم وزير الخارجية الأمريكية كولن- والذي كان يسوق في الماضي على أنه من الحمايم- في أوائل شباط (2003) إلى مجلس الأمن ما ادعى أنه إثبات على محاولات عراقية (الكذب والخداع) ، وهما سببان كافيان تماما لشن الحرب وكان الغرض الرئيسي لحديث (باول)، إقناع المجتمع الدولي بأن العدوان المبيت ضد العراق مبرر أخلاقياً وقانونياً، وواصلت الولايات المتحدة ممارسة الضغط على أعضاء مجلس الأمن في محاولة لانتزاع تأييدهم للعدوان الأمريكي المبيت. لكن بدا واضحاً أن هذه " التكتيكات " لم تكن لتحقق النتائج التي تريدها واشنطن. ولم يكن مستطاعاً ضمان الأغلبية المطلوبة في مجلس الأمن كما برزت احتمالات متزايدة باستخدام حق النقض من قبل دولة أو أكثر من الأعضاء الدائمين. (جيف، سيمنز: (2004) ، ص 355)

أخذ الرئيس بوش ورئيس الوزراء بليير يؤكدان في تلك المرحلة، أن الحرب ضد العراق ستكون مبررة حتى إذا رفضت الأمم المتحدة إعطاء موافقتها على مثل هذا العمل، وأعلن توني بليير في 6 آذار/ 2003 في مقابلة تلفزيون (أم.تي.في) أنه سيكون مستعداً لتجاهل أصوات النقض في مجلس الأمن والذهاب إلى الحرب. (جيف ، سيمنز : ص 358)

لقد تبين بجلاء أن بوش وبليير موشكان على شن حرب غير شرعية تفتقر إلى قرار من مجلس الأمن ، أو سند المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة (التي تسمح بالدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس إذا وقع هجوم مسلح) وأكد كوفي انان في (10) آذار الرأي الشائع بأن الحرب المزمع شنها ستكون غير شرعية لافتقارها إلى تفويض من الأمم المتحدة.

فلم تكن الرشى والتهديدات والمراقبة (بريت مارتن: (2003) ، 9 آذار) تؤتي النتائج المرغوبة ، وبدا واضحاً أنه سيتعين على واشنطن وشريكاتها (بريطانيا- وأسبانيا) أن تتخليا عن مشاريع القرارات التي قدمت للأمم المتحدة لتبرير ضرب العراق، وقد افترضت فرنسا ودول أخرى مستعدة من حيث المبدأ لتأييد العمل العسكرية، أن يُعطي مفتشو الأمم المتحدة فترة محدودة إضافية من الوقت، وأن الحرب قد تأتي بعد ذلك إذا لم تف بغداد بالتزاماتها.

ولكن الاندماج الأمريكي نحو الحرب، وفقاً للجدول الزمني الذي وضعته واشنطن، هو الذي استبعد الأمم المتحدة من أي مشاركة في العمل العسكري ضد العراق.

2- غزو العراق:

في العشرين من آذار/مارس العام ألفين وثلاثة ، اتبع الرئيس الأمريكي جورج بوش (ضربة الفرصة) كما سميت على حي المنصور في بغداد لإعلان حربة على العراق، ومع هذا الإعلان، دخلت بلاد الرافدين، في أتون حرب دامية، لم تنته فصولها بعد، وهي ما زالت تثير الكثير من الجدل، حول مدى شرعيتها، وتطابقها مع القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، فلقد تسلحت الولايات المتحدة وحلفاؤها بقرار مجلس الأمن رقم (1441) (سبونك، لهانس فون: 2006)

جلبت الحرب الكارثة الإنسانية المتوقعة لشعب العراق، فقد توقف مع بداية الحرب برنامج " النفط مقابل الغذاء" الذي أقره مجلس الأمن في قرار رقم 986/1995 والذي كان غير كاف على الإطلاق ، وعرض لإساءة الاستغلال من قبل واشنطن وتعطل توزيع المواد الغذائية وانقطعت المياه الصالحة للشرب، فكان حتما انتشار سوء التغذية ونفسي الأمراض المنقولة بالمياه. وقد أشار كوفي أنان في آذار 2003 إلى أن الشعب العراقي يواجه مأساة جديدة، وأعرب عن أمله في أن يراعي (جميع الأطراف متطلبات القانون الدولي مراعاة دقيقة، وأعلن وزير الداخلية الروسي أيغور ايفانوف ما كان ينبغي أن يقوله كوفي أنان من أن أمريكا وبريطانيا تنتهكان ميثاق الأمم المتحدة، وثمة قرارات كثيرة بشأن العراق تركز بشكل محدد على نزع سلاح العراق لا على تحية رئيسه وحكومته. (جيف: ص360)

لم يكن هنالك سبيل تستطيع الجمعية العامة من خلاله ضبط الولايات المتحدة في تمردتها، أو القيام بخطوات لإنهاء الحرب، لكن كان من الواضح أن النجاح في اللجوء إلى القرار (377) سيكون له وزن معنوي هائل وسيسبب إحراجاً جدياً لواشنطن، واعتبرت الولايات المتحدة الموضوع مهماً إلى درجة كافية لتبدأ حملة علاقات عامة خاصة بها ، وقال رئيس الجمعية العامة (جان كافان) Jan Kavan بأن الولايات المتحدة تمارس ضغوطاً على دول كثيرة لكي تعارض عقد جلسة للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع" . وقد أكد أن عقد جلسة للجمعية العامة بشأن العراق أمر غير مقيد وموجه ضد الولايات المتحدة

لقد صوت مجلس الأمن في (28) آذار بالإجماع لصالح إعادة العمل ببرنامج" النفط مقابل الغذاء" الذي تم الاستغناء عنه في (19) آذار (2003) عند بداية الحرب.

وتضمن القرار (1472) مرة أخرى العبارة المستغربة التي تقول " أن جميع الدول الأعضاء ملتزمة بسيادة العراق وسلامة أراضيه " ، في الوقت الذي كان فيه العراق قد

تعرض للغزو والاحتلال من قبل دول أجنبية، وحوى القرار أيضاً إشارات متعددة إلى اعتبارات مثل "الاحتياطات المدنية الأساسية". "الإغاثة الإنسانية" "الإمدادات الإنسانية الطارئة"... الخ.

بدا موقف الأمم المتحدة في العراق ما بعد صدام غير مؤكد في بداية الأمر وأعلن الرئيس بوش أن الأمم ستلعب دوراً "حيوياً"، وقد قرر ممثلو الاتحاد الأوروبي في 19 نيسان في أثينا، أن الأمم المتحدة ستلعب دوراً "مركزياً".

وأعلن ناطقون بريطانيون في ما بعد أن ، قد تكون هناك عدة أدوار مركزية، تخصص لمختلف اللاعبين في الساحة. لكن الأمر المؤكد هو أنه لن يسمح للأمم المتحدة بأن تلعب دوراً حيوياً أو مركزياً إلا إذا قرر استراتيجيو واشنطن أن يتفق والسياسة الأمريكية في المنطقة.(جيف: 362)

3- احتلال العراق

يمثل الاحتلال الأمريكي للعراق تطبيقاً لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي تبنتها إدارة جورج بوش في سبتمبر (2002) ، ولا سيما مبدأ "الضربات الوقائية" ، بحيث يمكن القول أن العراق كان ساحة الاختبار الأولى لهذه الاستراتيجية الجديدة، ومع أن الإدارة الأمريكية قدمت هذه الاستراتيجية باعتبارها رداً عملياً من جانب هذه الإدارة على هجمات (11 سبتمبر) في نيويورك ، فإن الأفكار الرئيسة التي تضمنتها كانت تتمثل في واقع الأمر تطبيقاً عملياً لأفكار كبار مسؤولي إدارة بوش ومنظري اليمين المحافظ واليمين الديني في الولايات المتحدة والذي وجد في هجمات سبتمبر فرصة مثالية لتطبيق أفكاره التوسعية والتدخلية على الساحة الدولية.

إن احتلال العراق والإطاحة بنظام حكم صدام حسين ، يحقق لإدارة بوش مكاسب مباشرة تتمثل في القضاء على ما يمثل هذا النظام من تهديد مزعوم للولايات المتحدة ، والسيطرة الأمريكية على النفط العراقي ، والاحتفاظ بوجود عسكري في منطقة حيوية بالغة الأهمية. بحيث يصبح العراق الركيزة الأساسية في الوجود العسكري الأمريكي في الخليج بصورة دائمة، فإن إدارة بوش تسعى إلى استغلال احتلالها للعراق في تحقيق أهداف تتجاوز السياق العراقي الضيق. (جاد: (2003) ، ص150)

ولقد دلت الحرب على العراق، أن إسرائيل قد استفادت بشكل كبير منها، حيث اعتبرت هذه الحرب بمثابة حرب سابعة في المنطقة منذ تأسيسها عام (1948)، فأهمية الحرب الإسرائيلية، تعددت ما بين مكاسب عسكرية، واقتصادية واستراتيجية : فالمكاسب العسكرية

تمثلت بتطوير الآلة العسكرية الإسرائيلية الالكترونياً، واقتصادياً من خلال تقاسمها مع الولايات المتحدة الأمريكية لعوائد النفط العراقي، واستراتيجياً تمثلت بإنهاء التهديدات الكلاسيكية المتمثلة في دول الطوق ذات الحدود المشتركة مع إسرائيل حيث تم إضعاف هذه الدول. (زيادة: 2004)

فإدارة بوش تسعى إلى تقديم العراق كنموذج استرشادي في التحول الديمقراطي للدول العربية، وركز الخطاب السياسي الأمريكي على مقولة أن إقامة نظام ديمقراطي حر في العراق سوف يكون نموذجاً تستلهمه دول المنطقة الأخرى بما يكون مقدمة لتحول ديمقراطي شامل في العالم العربي بأكمله. غير أن الممارسة العملية تشير إلى أن مزاعم نشر الديمقراطية في العالم العربي عبر النموذج العراقي تظل مجرد محاولة مصطنعة من جانب إدارة بوش لإضفاء صورة مثالية عن الاحتلال الأمريكي للعراق. (أحمد: السياسة الدولية، (2003)، ع154، ص60)

كان حجم القوة الأمريكية بادياً للعيان قبل حرب عام (2003) بزمن طويل. وقد بدأت الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية عام (1991) في إقامة (نظام عالمي جديد) تكون الغلبة فيه لإرادة واشنطن ورغباتها وقد وصف الأكاديمي الأمريكي المعارض (للسياسة الأمريكية) نعوم تشومسكي في ذلك الوقت المفهوم الأمريكي للحرب بقوله: (إن العدو الأضعف كثيراً يجب أن يطحن لا أن يهزم فقط). (نعوم: (1991)، 25 آذار، لندن)

وقد أسهمت حرب (2003) ضد العراق في إيصال هذه الرسالة عبر العالم بكل وضوح ومن دون موارد بحيث لا يسمح لأحد أن يشكك أو يسيء الفهم. (جيف: ص363)

ومع حلول الذكرى السنوية الأولى لتفجيرات مركز التجارة العالمي نيويورك - والبنتاغون - واشنطن - للحادي عشر من أيلول/سبتمبر (2001)، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية، كما توقع ذلك العديد من المراقبين الدوليين، في بعث وإحياء الملف العراقي مجدداً، بدعوى أن العراق قام ومنذ سنة (1998) تاريخ توقف أنشطة المفتشين الدوليين، باستئناف أنشطته التسليحية بما فيها مساعيه لإنتاج وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، مما يمثل حسب الإدارة الأمريكية انتهاكاً فعلياً من جانب العراق للقرارات الأممية الصادرة ضده، والتي تلزمه من بين أحكام أخرى بضرورة التوقف عن أنشطته التسليحية والتخلص مما في حوزته من أسلحة الدمار الشامل. وفي الإطار، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحملة دبلوماسية وإعلامية شرسة داخل المحافل الدولية وخارجها والغرض منها دفع المنتظم الدولي إلى دعم طروحاتها وتأييد اتهاماتها للعراق وذلك من أجل الحصول من مجلس الأمن الدولي على قرار يجيز لها استخدام القوة ضد العراق. (الهزاط: (2003)، ص78)

لقد تميزت إدارة الولايات المتحدة للملف العراقي بالتخبط والاضطراب، فتارة تبرر الضربة بمكافحة الإرهاب ، خاصة بعد تصنيف العراق ضمن محور الشر إلى جانب إيران وكوريا الشمالية ، وتهديد السلم والأمن الدوليين ، وتهديد المصالح الأمريكية في المنطقة ، وتارة أخرى بتبريرها بإنقاذ الشعب العراقي من النظام الدكتاتوري وفرض نظام ديمقراطي ، وتارة أخرى بذريعة فرض احترام الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات مجلس الأمن وبخاصة فيما يتعلق منها بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل.(ليكرني: (2003) ، العدد 191، ص 26) وتحت مبرر (حق الدفاع الشرعي عن النفس) تتدرج الحرب التي صممتها وخططت لها الولايات المتحدة الأمريكية لتخوضها ضد العراق، بدعوى امتلاك هذا الأخير لأسلحة دمار شامل يهدد بها أمن ومصالح الولايات المتحدة والعالم ككل ، مما يقتضي اللجوء إلى القوة والحرب ضده لردع هذا التهديد والخطر العراقي قبل حدوثه وذلك في إطار حق الدفاع الوقائي ، فالحرب الوقائية ضمن هذا المفهوم لا تستند إلى الخوف من عدوان عراقي واهم ، وإنما الخوف من خطر قادم ومحتمل وتهديد استراتيجي يقوم به العراق لأمن الولايات المتحدة وللعالم ككل .(الهزاط: (2003) ، العدد 290 ، ص 25)

وهذا المبرر المقدم من طرف الولايات المتحدة كأحد تبعات التأويل الواسع والمنحرف لحق الدفاع عن النفس يوجد مدعوماً بتيار فقهي غربي يزعم بصحة ومشروعية ممارسة الدفاع عن النفس ليس فقط للرد على عدوان مسلح وقع فعلاً ، بل أيضاً للرد على أي عدوان وشيك الوقوع أو تهديد بالعدوان ، أي حتى لو لم يكن هذا العدوان قد وقع أو هو في طريقه نحو التحقيق، وسندهم في ذلك إن المادة رقم (51) من الميثاق بإقرارها للحق الطبيعي في الدفاع عن النفس إنما أرادت من وراء ذلك أن تحافظ على القاعدة العرفية السابقة على تبني الميثاق والتي تسمح بالدفاع الوقائي عن النفس.

وحالة الضرورة التي أوجدها التهديد العراقي ، تدفع الولايات المتحدة وتجزئ لها استعمال القوة للرد على هذا الخطر العراقي المزعوم والمحقق بها ، فحالة الضرورة هذه التي تقتضي صحة أثارها والتمسك بها تعرض الدولة لخطر جسيم يهددها في وجودها ذاته ولا يكون لإرادتها أي دور في حدوثه، وذلك بالشكل الذي لا يمكنها رده (هذا الخطر) إلا بمصادرة مصالح وحقوق دولة أخرى، عرفها انزيلوتي (Anzilotti) بأنها" الحالة التي يستحيل فيها التصرف بوسيلة أخرى غير مخالفة للقانون بمعنى أن حالة الضرورة تعطي للدولة- حسب هذا التيار الفقهي- الحق في اللجوء إلى القوة لحماية جميع مصالحها وليس

فقط لحماية وحدتها الترابية واستقلالها السياسي تطبيقاً لحق الدفاع عن النفس عندما تكون هذه الدولة عرضة لخطر جسيم ووشيك الوقوع". (الهزاط : ص31)

فمنذ عام (1998) والرئيس العراقي يرفض السماح لمفتشي الأمم المتحدة المنسحبين بالعودة إلى البلد منتهاكاً بهذا قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1991/687) وكافة قرارات المجلس اللاحقة حول الموضوع ذاته، (جيف: 2003، ص78) فكان هذا ما ترنو إليه الولايات المتحدة في دعم مبرراتها في حقها في الدفاع عن نفسها ضد أسلحة الدمار الشامل العراقية.

فمنذ أكثر من عقد من الزمن، عندما كان ديك تشيني (Dick Cheney) وبول وولفويتز (Paul Wolfowitz) يعملان في البنتاغون في إدارة بوش الأول، كانا يعدان خطة لما بعد الاتحاد السوفيتي تركز على القيام بضربات استباقية وقائية، وفرض إرادة الولايات المتحدة على بقية العالم بالقوة العسكرية، ووضعت خطتها في سلسلة من أوراق السياسة الحكومية بعنوان " دليل التخطيط الدفاعي " لقد أعادت الإدارة الحالية تنشيط هذه الوثائق التي يعود تاريخها إلى تسعينات القرن العشرين. (روجير، 2003، ص40)

كرر الرئيس بوش الابن في خطابات متعددة السياسة المرسومة في هذه الوثائق، فمثلاً تحدث الرئيس بوش في خطابه الذي ألقاه في المتخرجين في ويس بوينت في يونيو (2002) بإسهاب عن الفكرة التي طرحها أول مرة في خطابه " لحالة الاتحاد" التي حذر بموجبها دول " محور الشر" التي ستوجه لها الولايات المتحدة ضربة وقائية قبل أن تتفاقم أخطارها.

إن هذا المنهج الراديكالي الجديد يستدعي أن تستخدم الولايات المتحدة القوة العسكرية ضد أي دولة تراها معادية، أو أية دولة تسعى للحصول على أسلحة بيولوجية أو كيميائية أو نووية، أو أي دولة تساعد الارهاب، إن ما اصطلح عليه الرئيس بوش بالعقيدة الجديدة، هو كما عبر عنه أحد المسؤولين العسكريين الأمريكيين أنها للمرة الأولى يقول رئيس الجمهورية علناً: " سنضرب أولاً"، إنه لتحول كبير أن يقال ذلك علناً. (روجير، 2003، ص40)

ثانياً: الإشكاليات والتحديات الأمريكية في عراق ما بعد الاحتلال

تنطوي الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الأهداف الأمريكية إلى تحقيقها في العراق سواء المعلنة أو غير المعلنة على تناقض جوهري فيما بينها.

فالهدف المتعلق بإقامة نظام ديمقراطي حر في المنطقة يبدو هدفاً شكلياً وضعت الإدارة الأمريكية لتبرير تدخلها واحتلالها للعراق، لأن كافة التحليلات تكاد تجمع على أن مصلحة الولايات المتحدة تتركز في إحلال نظام تابع لها للحكم في بغداد، فيما يعني أن إدارة بوش ليست مستعدة لقبول نتائج عملية انتخابية ديمقراطية حقيقية في العراق ولا سيما إذا أفضت

مثل هذه الانتخابات إلى وصول نظام حكم ذو عقيدة أصولية أو قومية في بغداد.(مبيضين: 2005،ص116)

وقد أشارت "برنت سكوكريفت" مستشارة الأمن القومي للرئيس جورج بوش الأب إلى أنه إذا انتصر المتشددون في الانتخابات في العراق فإننا لن نتركهم يستحوذون على السلطة ، ويشير ذلك إلى أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لقبول احتمال وصول الأغلبية الشيعية إلى الحكم في العراق لأن ذلك سوف يعني وصول حكومة دينية شيعية للحكم في بغداد وإقامة علاقات وثيقة بين العراق وإيران وهو ما لا ترغب به إدارة بوش ، كما أن هذه الإدارة ليست مستعدة أيضاً لمنح حق تقرير المصير أو حتى الحكم الذاتي للأكراد في شمال العراق لأن ذلك سوف يسبب ارتباكاً إقليمياً ولا سيما في تركيا، ومن ثم فإن وجود ديمقراطية حقيقة في العراق سوف يتعارض أصلاً مع الأهداف الاستراتيجية الأمريكية ، ويرتبط بما سبق أن الاستراتيجية الأمريكية تتصور بأنها سوف تستطيع بسهولة تغيير التوجهات السياسية والفكرية الكبرى للمجتمع العراقي، وتتعامل الولايات المتحدة مع هذه المسألة باستخفاف وتبسيط شديد، فبدلاً من سيادة وهيمنة التوجهات العربية والقومية تاريخياً على الفكر السياسي العراقي، ولا سيما لدى الطائفة السنية فإن الولايات المتحدة تتصور أنها تفلح بإقناع العراقيين بالتركيز فقط على المصلحة الوطنية العراقية من منظور ضيق، وبدلاً من الارتباط بعلاقات وثيقة مع العالم العربي تتصور الولايات المتحدة أن سوف تتجح في نسج روابط قوية مع العراق الجديد وجعله يدور استراتيجياً واقتصادياً في الفلك الأمريكي مع إقامة علاقات وثيقة بينه وبين إسرائيل.

غير أن التوجهات السياسية والفكرية والثقافية الكبرى في المجتمعات لا تتغير عادة في مثل هذه السهولة مهما كانت درجة المرارة التي تستشعرها قطاعات واسعة من الشعب العراقي اتجاه العالم العربي الذي تركه يعاني تحت وطأة العقوبات الدولية في التسعينيات.(مبيضين : ص. 116)

إن جذور الفكر القومي في العراق تضرب بعمق في التربة الثقافية والفكرية للعراق بالإضافة إلى أن تجذر الفكر القومي العربي في العراق يرتبط باعتبارات موضوعية أصلية ، حيث أنه يمثل مظلة أيولوجية حيوية لمواجهة القومية الفارسية في الشرق والقومية التركية في الشمال وهي حقيقة سوف تظل ثابتة بغض النظر عن التحولات السياسية الجارية ولن تتأثر كثيراً بأي مرارة تشعر به قطاعات واسعة من الشعب العراقي اتجاه العالم العربي.

إن حجم المعاناة التي تحملها الشعب العراقي جراء الاحتلال الأمريكي للعراق والتي جعلته يعاني بدرجة أكبر من معاناته أثناء فترة حكم صدام حسين ذاتها ، والكشف عن وجه هذا الاحتلال الاستغلالي والذي ركز فقط على تنفيذ خطط الهيمنة الاقتصادية والسياسية على العراق مما دفع قطاعات واسعة من الشعب العراقي للوقوف في وجهه بعد أن كانت رحبت به في البداية للتخلص من ديكتاتورية النظام السابق.

ويمثل مما سبق العامل الرئيسي وراء تصاعد المقاومة المسلحة ضد القوات الأمريكية والبريطانية في العراق ، وهو ما يعدّ تطوراً مفاجئاً وغير متوقع من وجهة النظر الأمريكية التي تمثل في جوهرها احتجاجاً على احتلال العراق واستغلال موارده وإذلال شعبه كما تمثل رفضاً لمحاولات تغيير هوية وتوجهات المجتمع العراقي، ولذلك تصاعدت هذه المقاومة بسرعة من الناحيتين الكمية والكيفية بعد أن كانت هذه العمليات تقع على استحياء وتوقع خسائر محدودة مادياً وبشرياً بالقوات الأمريكية ، فإنها تصاعدت بصورة ملموسة وتحولت إلى عمليات منظمة باستخدام أسلحة أكثر تعقيداً وخسائر أكثر في القوات الأمريكية مع تحقيق مكاسب للمقاومة ، أبرزها أنها تؤكد على الرفض المتزايد للوجود الأمريكي في العراق، بما يتضمنه ذلك من رفض لأي ترتيبات سياسية واقتصادية وعسكرية تسعى الولايات المتحدة إلى تطبيقها في العراق. (محمود: السياسة الدولية، (2003)، العدد 154، ص 68-69)

تطورات البيئة الإقليمية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق:

وقد تمثل ذلك ب بروز أقطاب شرق أوسطية، وتراجع الأقطاب العربية، ويظهر ذلك في بزوغ القطب الإيراني، وأصبحت قضية امتلاكه السلاح النووي هاجساً للغرب بصفة عامة، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، كما بزغ الإسلام الجديد في تركيا بقيادة (أوردوغان)، الذي يمثل خصوصية ما في ظل المعادلات الإقليمية والدولية ويسعى لأن تكون لتركيا استقلالية باعتبارها قطباً إقليمياً، يجب عدم الاستهانة به.

وقد أكد ذلك، عدم موافقة حكومة أوردوغان للقوات الأمريكية بضرب العراق من داخل حدودها، وأيضاً موقف تركيا من حصار غزه عام (2008)، في حين تراجعت أقطاب عربية مثل مصر والسعودية، وخاصة بعد أحداث (11 سبتمبر 2001)، وكان لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة، باحتلالها للعراق عام (2003)، أن ترافق ذلك مع وجود هيمنة إسرائيلية على المنطقة، حيث دعمت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل دعماً غير محدود، مما مكنها من موازنة، أو التفوق على القوى الإقليمية الموجودة في المنطقة. (المرجع، كورشان ، مجلة حوار العرب 2009، ع 23).

رابعاً: الوجود الأمريكي في العراق ومستقبل والمنطقة العربية

لا يُماثل أسباب الوجود الأمريكي والحملة الأمريكية على العراق في الغموض إلا النتائج المترتبة على ذلك الغزو؛ فالهدف المعلن هو تدمير أسلحة الدمار الشامل التي لم يتأكد وجودها حتى الآن، أما الهدف غير المعلن ولكنه معلوم للجميع فهو السيطرة على منابع النفط واخضاع دول المنطقة لسيطرة الولايات المتحدة، ومع سقوط حكومة صدام حسين، وما أثير من دعايات أمريكية عن تحقيق الديمقراطية وتخليص الشعب العراقي من الكبت والقهر، فإن الأمور تسيرُ على خلاف ذلك كما بينت أحداث ما بعد السقوط وملابساته.

والسؤال هو: أية حكومة مستقبلية تريدها الولايات المتحدة؟ ونسبة السكان من الشيعة تكاد تتساوى مع نسبة السنة في حدود 40% والباقي أعراق وملل وشعوب أخرى مثل التركمان والأشوريين والنصارى والأكراد الذين يبلغ عددهم في العراق (3.8) مليون نسبة يمثلون (18%) من مجموع أعدادهم في العالم وحوالي 16% من جملة سكان العراق، وبدء حلمهم بدولة خاصة بهم مع سقوط الإمبراطورية العثمانية (السعداوي-2003، 92).

فهل ستمثل هذه القوة في الحكومة الجديدة بنسبة وجودها بين السكان؟ أغلب الظن أن ذلك لن يتحقق؛ لأن الولايات المتحدة تخشى من وجود حكومة دينية في حالة تفوق نسبة الشيعة، وهي تخشى بوجه خاص تلاقي هذه الحكومة مع إيران الشيعية أصلاً، بل أعلنت صراحة أنها لن تسمح بتكرار الطراز الإيراني. وهكذا ستجد الولايات المتحدة نفسها في مأزق حقيقي بين ما تعلنه عل الملأ وما تمارسه بالفعل. هل العراق مقبل على وضع فيدرالي يأخذ في اعتبار التباين الطائفي ونسبه المختلفة؟ هذا أيضاً مثير للجدل؛ لأن وجود دولة كردية في الشمال أو كيان كردي سوف يثير متاعب ومشكلات مع تركيا، ووجود وضع خاص للشيعة في الجنوب من شأنه أن يثير مخاوف أمريكا نفسها من جراء اتصال علماء الشيعة بالعراق بأقرانهم في إيران، وموقف بوش تجاه برنامج إيران النووي هو موقف متشدد؛ إذ إن إيران تمتلك خمسة مفاعلات نووية للأبحاث، ويجري إنشاء مفاعلين في بوشهر، وبهذا يكون لها قاعدة أساسية لأبحاث متقدمة نووية، وتضغط الولايات المتحدة الأمريكية على الصين وروسيا لتكف عن إمداد إيران بالمواد اللازمة لبرنامج إيران النووي (حمدي- 2003، ص308-310).

ومن الطبيعي أن وجود الولايات المتحدة حالياً في المنطقة سوف يعمل على تحطيم أية عوائق تعوق سياستها، وأية روابط قوية بين البلاد العربية حتى لا تقوم دولة قوية، و من هذا

المنطق فمن المنتظر أن تعمل على إضعاف الجامعة العربية- الضعيفة حالياً أصلاً- مع قيام عراق جديد، ستبشر بجامعة شرق أوسطية جديدة وليس عربية تسعى لتضم تركيا، ومن يدري ربما إسرائيل.

وجدير بالذكر أنه يلاحظه أن انتشار المبادئ الأمريكية (Diffusion) يتبع في الوطن العربي والشرق الأوسط مبادئ نظريات الانتشار الجغرافية؛ بمعنى : أن التأثير القوي والمباشر سوف يكون في البلدان الملاصقة للعراق، ويضعف- إلى حين - بالبعد عنه؛ تبعاً لنظرية (Distance Decay Theory)، و حين يتم ترتيب الشرق العربي سوف يأتي الدور على المغرب العربي، ويدعم ذلك تصريحات وزير الدفاع الأمريكي مؤخراً بأنه ليس هناك دولة في المنطقة بمنأى عن ذراع الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ ثبت الآن أن الحرب ضد العراق هي حلقة محورية في خطة الشرق الأوسط الجديد الموجود أصلاً قبل الحرب ، وبحسب هذا المفهوم الجغرافي السياسي للشرق الأوسط الجديد فإن دولاً جديدة ستفرض عليه مثل إسرائيل وتركيا وإيران. (حمادة، 2003، ص132-139).

المبحث الثالث

صعود قوى إقليمية غير عربية جديدة

وتأثيرها على التوازن في منطقة الشرق الأوسط

تمهيد:

يعدّ الجوار الجغرافي عاملاً تكاملياً أو عاملاً صراعياً بين الأطراف المتجاورة حسب طبيعة العلاقات التي ينتهجونها وحسب طبيعة المحددات التي تنطلق منها السياسات وقوة تأثيرها.

وبالنسبة للنظام الإقليمي العربي في علاقته بالقوى المحيطة به فإنه لا يشذ عن تلك القاعدة حيث تحكمه علاقته معها مجموعة من العوامل والمحددات كالعامل التاريخي والجغرافي والدولي والثقافي والاقتصادي خصوصاً بالنسبة لكل من إيران وتركيا وإلى حد ما إثيوبيا على خلاف الكيان الصهيوني التي تنطلق محدّدات التفاعل معه من منطلقات عدوانية بحثة. (هويدي، العدد 2، 1991، ص 27-60)

ونتيجة لارتباط العلاقة بين النظام الإقليمي العربي وهذه القوى بالمحدد الدولي أو البيئة الدولية التي تعدّ أقوى في التأثير من المحددات السابقة ذكرها، ونظراً لما شهدته هذه الأخيرة من متغيرات ذات تأثير سلبي على النظام الإقليمي العربي، لعل أهمها تدهور الإمكانيات والقدرات الاقتصادية والعسكرية لذلك النظام والخلل الكبير في موازين القوى لصالح القوى الإقليمية غير العربية الأمر الذي أغراها لممارسة أدوار جديدة داخل النظام العربي تتسم بنوع من التدخل المباشر والسعي المتعاضم نحو تحقيق مصالحها على حساب المصالح العربية، ناهيك عن التهديدات المباشرة للأمن القومي العربي والتي بلغت حدودها القصوى في التعامل الصهيوني تجاه النظام الإقليمي العربي. (الكواري، 2000، ع 3، ص 180-188)

أولاً: الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط

تعد إيران قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط، وبفضل قدرتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية الكبيرة، إلى جانب إرثها الحضاري والإمبراطوري الذي لا يمكن إغفاله، نجحت خلال مراحل مختلفة، في أن تمارس أدواراً متباينة في صياغة الترتيبات الإقليمية في المنطقة. لكن ربما لم يحظ الدور الإقليمي الإيراني، في أي وقت مضى، بنفس

الأهمية والزخم اللذين حظي بهما بعد نجاح الثورة الإسلامية في الإطاحة بالشاه محمد رضا بهلوي عام 1979.

ففي هذه اللحظة، بدا أن ثمة تغييراً جذرياً طال سياسة إيران الإقليمية وأدواتها.

فبعد أن كانت خلال عهد الشاه- وبالتحديد ابتداء من عقد السبعينيات من القرن الماضي- أحد أهم حلفاء الغرب، حيث لعبت دوراً مهماً في حماية المصالح الغربية عموماً والأمريكية على وجه الخصوص، وشكلت الركيزة العسكرية فيما يسمى "بمبدأ نيكسون" مع الركيزة الاقتصادية التي مثلتها السعودية، تحولت إيران إلى عدو ومصدر تهديد لمصالح الغرب، وعلى رأسها تدفق النفط من الخليج وأمن إسرائيل، لكن رغم الانقلاب الشامل الذي أحدثته الثورة على مجمل السياسات التي انتهجها نظام الشاه، فإن إيران في عهد الثورة لم تتخل عن طموحاتها الإقليمية واعتمدت في هذا السياق على ركائز جديدة كان على رأسها ما يسمى بـ"تصدير الثورة إلى الخارج، والتي أدت إلى توتر علاقاتها مع معظم الدول العربية، ودخولها في حرب مع العراق دامت ثماني سنوات، فضلاً عن تعرضها لانتقادات دولية وإقليمية.

وبفعل عوامل عديدة، مثل تراجع أهمية الخطاب الأيديولوجي داخلياً وخارجياً بعد وفاة الإمام الخميني، وانتهاء عصر الاستقطاب الدولي على خلفية انهيار الاتحاد السوفيتي، وتدشين ما يسمى بـ"مرحلة التحول" من حالة الثورة إلى حالة الدولة، استبعدت إيران سياسة "تصدير الثورة" في تعاملها مع تطورات الإقليم، واستعاضت عنها بأدوات أخرى، مثل تأسيس علاقات وثيقة مع قوى عربية رئيسية على غرار سوريا بهدف إكساب تمددها في الإقليم غطاءً عربياً، وفتح قنوات تواصل مع العديد من المنظمات، مثل "حزب الله" اللبناني، وحركتي "حماس" والجهاد الإسلامي" الفلسطينييتين، فضلاً عن استثمار الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها العديد من القوى الإقليمية والدولية، لا سيما بعد بدء ما يسمى بـ "الحرب الأمريكية على الإرهاب" التي انتهت باحتلال كل من أفغانستان والعراق، وذلك لدعم طموحاتها في أن تصبح رقماً مهماً في معظم الملفات الإقليمية، إن لم يكن مجملها. (ناجي، السياسة الدولية، 2011، العدد 185، ص 54)

تأثرت التفاعلات الإيرانية تجاه النظام العربي، خلال الثمانينات ومطلع التسعينات في القرن الماضي، بعدد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية. وبالنسبة للعوامل الداخلية فقد تمثلت في وفاة الزعيم الروحي للثورة الإسلامية الإمام آيات الله الخميني وتوقف الحرب العراقية- الإيرانية بعد قبول إيران بقرار مجلس الأمن رقم (598) وإجراء مجموعة من

الإصلاحات السياسية والدستورية وإجراء أول انتخابات برلمانية ورئاسية عام 1989م أدت إلى وصول قيادة برغماتية إلى الحكم.

وأما العوامل الإقليمية فقد تمثلت في أزمة وحرب الخليج الثانية عام (1990/1991)، التي أضعفت النظام العربي وعمقت الانقسام بين أعضائه وانطلاق عملية التسوية بين الدول العربية والكيان الصهيوني واستمرار الأزمة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية. وأما العوامل الدولية فأهمها انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في قمة النظام الدولي وتبنيها سياسة عدوانية تجاه إيران زادت حدتها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001)، بالإضافة إلى تواجدها العسكري الدائم في منطقة الخليج والعراق، الأمر الذي اعتبرته إيران تهديداً قوياً لأمنها القومي. (ظافر، العدد 258، 2000، ص170-191) ودفع إيران نحو الانفتاح في سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية وتوظيف الأحداث والمتغيرات لخدمة أهدافها من خلال الآتي:

1- الانفتاح الإيراني تجاه دول مجلس التعاون الخليجي:

ومباشرة مرت التفاعلات الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بمرحلتين زمنيتين اختلفت فيها معالم كل مرحلة عن معالم المرحلة الأخرى وذلك على النحو التالي:

أ- المرحلة الأولى، من 1990-1997م:

اتبعت إيران منذ انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية سياسة خارجية تجاه دول الخليج العربي، قامت على الانفتاح والتعاون وطي صفحة الماضي وإقامة علاقة تعاون واحترام متبادل مع أنظمة الحكم القائمة في تلك الدول، والتخلي عن بعض الأفكار الثورية كتصدير الثورة الإيرانية للدول الأخرى. (منتكس، العدد 168، 1993، ص110) وقد جاء ذلك الوجه في أول تصريح أدلى به الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني عقب فوزه في انتخابات عام (1989) أثناء انعقاد مؤتمر دولي في إيران حول الإصلاحات السياسية، أعلن فيه رغبة إيران اتباع سياسة خارجية تقوم على التضامن والتعاون مع جيرانها المباشرين، كسمة من سمات المرحلة القادمة التي أفرزتها التحولات الدولية ثم تبع ذلك مواقف عملية أثبتت صحة ذلك التوجه أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية عندما عارضت إيران احتلال العراق للكويت وضمها بالقوة العسكرية، واعتبرت أي تغييرات جغرافية لاغية وباطلة والتزمت بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذه الأزمة واستطاعت وبمهارة فائقة أن توازن بين مطالب رجال الدين المتشددین في الداخل الداعين إلى الجهاد المقدس ضد التواجد الأجنبي في الخليج والمصلحة العليا

لإيران، .(ثابت، ص.ص61-82) وفي كسب ثقة جيرانها في دول مجلس التعاون الخليجي وإعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة معهم منذ الحرب العراقية- الإيرانية، والقيام بعدد من الزيارات الرسمية لهذه الدول، والمطالبة بدور فاعل لإيران في أي ترتيبات إقليمية مستقبلية لأمن الخليج، الأمر الذي يعكس فهم وإدراك القيادة الإيرانية لمسار وطبيعة التحولات الدولية ومحاولة التكيف معها وتوظيفها لتحقيق المصلحة العليا لإيران (مركز الأهرام للدراسات،1990، ص142). في السياق نفسه عملت إيران على استثمار أجواء التحسن في علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي بإقامة روابط تجارية قوية مع تلك البلدان تمثلت في عقد عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية والمشاركة في المعارض والفعاليات التجارية التي أقامتها تلك البلدان، وكذلك تنسيق مواقفها مع تلك الدول في سوق النفط العالمية وتحديدًا في منطقة الأوبك ولايجاد سياسة نفطية موحدة تخدم مصالح الطرفين.

وقد ركزت إيران بدرجة أساسية على المملكة العربية السعودية باعتبارها أكبر منتج للنفط في دول منطقة الأوبك، وقد أثمرت تلك السياسة عن نتائج إيجابية لإيران تمثلت في إيقاف التدهور في أسعار النفط، وتحقيق درجة من التقارب السعودي-الإيراني الذي يتيح لإيران مجالاً أوسع للمشاركة في التفاعلات المختلفة مع دول المنطقة بشكل عام. (كاظمي، مركز الدراسات والتوثيق العدد102، 2001،ص77)

ب. المرحلة الثانية 1997-2002م:

خلال هذه المرحلة استمرت السياسة الخارجية الإيرانية في استثمار أجواء التحسن التي أحدثتها التحولات الدولية في علاقاتها مع الدول المجاورة لها في الخليج بعد فوز الرئيس الإيراني محمد خاتمي في انتخابات عام(1997م)، وهو الذي تبني سياسة خارجية أكثر انفتاحاً تجاه جيران إيران الخليجيين، خصوصاً والعالم الخارجي عموماً. وقد ترجمت تلك السياسة في خطوات عملية تمثلت في زيارات متتالية لوفود رفيعة المستوى من إيران إلى دول مجلس التعاون الخليجي كزيارة رئيس جهاز تشخيص مصلحة النظام الإيراني السيد علي هاشمي رفسنجاني للملكة العربية السعودية واستقبال ولي العهد السعودي له، وكذلك مشاركة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله ابن عبد العزيز على رأس وفد رفيع المستوى في مؤتمر القمة الإسلامي في طهران عام (1989) ثم زيارة الأمير سلطان بن عبد العزيز على رأس وفد رفيع المستوى لطهران عام (2000) في أول زيارتين من نوعهما بذاك المستوى الرفيع بين البلدين منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام (1979)، ثم زيارة وزير الدفاع الإيراني للملكة العربية السعودية وعقد اتفاق أمني بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب في عام

(2000). (أسدي، مركز المعلومات والتوثيق، العدد106، 2002، ص175) وتبع ذلك مباشرة توقيع عدد من الاتفاقيات الأمنية المماثلة مع كل دول مجلس التعاون الخليجي الست باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة التي تميزت علاقات إيران معها بالتوتر الشديد نتيجة احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وجزيرة أبو موسى، والذي يعتبر أهم عقبة أمام تحسن العلاقات الإيرانية-الخليجية بشكل عام، ومع ذلك يمكن القول إن إيران استفادت كثيراً من التحولات الدولية لبناء علاقات إيرانية خليجية تخدم المصلحة الوطنية العليا لإيران.

2- دعم القضية الفلسطينية ومعارضة عملية التسوية السلمية:

بنفس الدرجة من الذكاء والقدرة على التكيف مع المستجدات والمتغيرات الدولية التي أظهرتها القيادة الإيرانية لتحسين علاقاتها مع جيرانها الخليجيين عملت على استثمار مواقفها المؤيدة والداعمة للقضية الفلسطينية لتحقيق المزيد من النفوذ في الوطن العربي، من خلال التعامل مع المعطيات الجديدة التي أفرزتها التحولات الدولية والإقليمية تجاه هذه القضية. لذلك فقد انطلق الموقف الإيراني تجاه عملية التسوية من منطلق أيديولوجي اعتبر قضية الشعب الفلسطيني تهمة كل المسلمين، بل واعتبرتها القضية التي يجب أن تحتل المرتبة الأولى في العالم الإسلامي. (القلم، محمود سريع، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد177، 1993، ص60) وأن أي حل لتلك القضية المصيرية لا يأتي عن طريق المفاوضات مع الكيان الصهيوني، نتيجة للطبيعة العدوانية والحضارية والأيدولوجية التي يحملها المشروع الصهيوني القائم على أساس الاستيطان الدائم في فلسطين واعتماد ذلك الكيان في تنفيذ ذلك المشروع على تحالفات مع القوى الفاعلة المعادية للأنظمة الإسلامية في النظام الدولي. ومن هذا المنطلق فإن الحل الأمثل للصراع العربي- الصهيوني لن يتم إلا بالقوة العسكرية لانتزاع ذلك الكيان الذي غرس في قلب الأمة الإسلامية لخلق الفرقة والتمزق بين دول وشعوب المنطقة وإشاعة عدم الاستقرار فيها. (جون برالترمان، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، 2002 ع102، ص60)

ومن هذا المنطلق عارضت إيران عملية التسوية للصراع العربي- الصهيوني واتهمت الأطراف العربية المشاركة فيها بالخيانة والتفريط في الحقوق المشروعة للشعوب العربية والإسلامية والخضوع للضغوط الأمريكية.

فطرحت إيران نفسها بديلاً للقوى الوطنية العربية المعارضة لعملية التسوية في فلسطين المحتلة وجنوب لبنان، وقدمت الدعم السياسي والعسكري الذي يمكن تلك القوى من

مواصلة الكفاح ضد المحتل الصهيوني. ولم تكثف بذلك بل رفعت شعاراً لا للمفاوضات لا للتسوية مع الكيان الصهيوني. (مركز دراسات الأهرام، 1999، ص188)

وقد أكسب هذا الأمر إيران عداً بعض الأنظمة العربية المؤيدة لعملية التسوية ولكنه في نفس الوقت أعطى لها مكانة مهمة لدى كثير من شعوب المنطقة وأتاح لها الدخول كلاعب رئيسي في تفاعلات النظام الإقليمي العربي بشكل لا يمكن إغفاله حتى وإن بصورة غير رسمية عبر تلك القوى المعارضة للتسوية التي دعمتها إيران، خصوصاً بعد تعثر عملية التسوية وتكرر الكيان الصهيوني للاتفاقيات المبرمة معه وصدق تنبؤات إيران في أن المفاوضات مع الكيان الصهيوني لا يمكن أن ترد الحقوق العربية المغتصبة إلى أهلها، وأن السبيل الوحيد لاسترجاع تلك الحقوق هو القوة العسكرية التي لا يفهم العدو سواها. وقد أثبتت تلك الرؤية صوابها بعد نجاح القوى التي تدعمها إيران في تحقيق مكاسب على الأرض في صراعها مع الكيان الصهيوني، والتي تمثلت في انسحاب الكيان الصهيوني من الجنوب اللبناني تحت تأثير الضربات الموجعة له من قبل مقاتلي حزب الله الذي تدعمه إيران سياسياً ومالياً وعسكرياً.

كما أن النجاحات التي حققتها قوى المقاومة الفلسطينية داخل الأرض المحتلة منذ انتفاضة الأقصى المباركة من خلال عملياتها الفدائية النوعية التي بلغ عددها خلال العام الأول (800) عملية منا 84 عملية داخل الأرض المحتلة عام (1948). (الزين، العدد 196، 2001، ص44) والتي كلفت الكيان الصهيوني خسائر اقتصادية كبيرة رغم إمكاناتها المتواضعة، وكادت أن تحقق قدراً من توازن الرعب بين الطرفين رغم الفارق الهائل في توازن القوى المادية والاقتصادية خلال العام الأول من تلك الانتفاضة. إلا أن المتغيرات الدولية المتمثلة في أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام (2001) والحملة الأمريكية على الإرهاب واحتلال العراق وزيادة الضغوط الأمريكية على إيران للكف عن مساعدة ودعم تلك الحركات واتهامها بمساندة الإرهاب أدت إلى تراجع دعم إيران لتلك القوى وإلى اتباعها استراتيجية جديدة تقوم على مهادنة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الأخرى في المنطقة، (راجع التقرير الاقتصادي العربي، 2004، ص304) وتقليص دعمها السياسي والعسكري لقوى المقاومة الوطنية اللبنانية والفلسطينية تجنباً لاتهامها بالإرهاب الذي أصبح أحد ذرائع الولايات المتحدة الأمريكية لضرب بعض الدول التي تعارض سياستها كما حدث في أفغانستان والعراق.

3- الانفتاح الإيراني نحو المحيط العربي:

انطلقت إيران في تفاعلاتها تجاه وحدات النظام العربي، من منطلق تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية على حد سواء بغرض كسر الحظر الاقتصادي الذي فرضته عليها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام (1993) فيما عرف بسياسة الاحتواء وقانون السناتور الأمريكي (ألفونسو داماتوا) الهادف إلى تشديد الحظر الاقتصادي على إيران عام (1997)، وقرار تجميد الأرصدة الإيرانية في الولايات المتحدة الأمريكية في نفس العام. وذلك عبر اتباع سياسة انفتاحية تجاه جيرانها الخليجيين كما سبق توضيحه بغرض كسر العزلة السياسية التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرضها عليها إذ عملت على تحسين تلك العلاقات مع الدول العربية الرئيسية والفاعلة في النظام العربي كمصر في المحور العربي غير الخليجي.

وقد ركزت إيران بدرجة أساسية على مصر منذ عام (1997) باعتبارها كما وصفها الرئيس خاتمي الجناح الثاني للحضارة الإسلامية إلى جانب إيران، لما تحتله مصر من مكانة كبيرة في العالم العربي والإسلامي. (التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2001، ص114)

ولذلك فقد قامت إيران بإرسال عدد من الوفود لزيارة القاهرة، وتحديدًا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001) وكانت أهم الزيارات الإيرانية هي زيارة الرئيس خاتمي للقاهرة عام (2002)، وكذلك زيارة وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي للقاهرة مرتين متتاليتين قبل ذلك خلال عام (2001)، وبغرض تنسيق مواقف البلدين في الأمم المتحدة تجاه الأحداث في المنطقة وإيجاد تعريف واضح للإرهاب. وفي سبيل تحقيق التقارب الإيراني-العربي عملت إيران على ممارسة الضغط على الحركات للإرهاب. وفي سبيل تحقيق التقارب الإيراني-العربي عملت إيران على ممارسة الضغط على الحركات الإسلامية في فلسطين ولبنان لإثبات حسن نواياها تجاه الأنظمة العربية المؤيدة لعملية التسوية مع الكيان الصهيوني وعلى رأسها مصر. وقد قطعت إيران شوطاً كبيراً في طريق تحسين علاقتها مع مصر وكادت أن تصل إلى حد إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين منذ أواخر السبعينات، وخصوصاً بعد حالة الفتور والتدهور التي شهدت العلاقات المصرية- الأمريكية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر جراء الحملة الإعلانية التي شنتها بعض رسائل الإعلام الأمريكية على مصر والمملكة العربية السعودية واتهامهما بالإرهاب. (التقرير الاستراتيجي العربي العام: 2001، ص114)

4- البحث عن دور فاعل في الترتيبات الأمنية الجديدة في الخليج

ركزت استراتيجية إيران تجاه أمن الخليج منذ بداية عقد السبعينات على ثلاثة مبادئ رئيسية هي: .(الكيلاني: 1994، ص. ص. 135-157)

أ. أن إيران دولة إقليمية قوية في المنطقة يجب أن تشارك في أي ترتيبات إقليمية مستقلة لأمن الخليج.

ب. رفض أية مشاركة عربية غير خليجية أو أجنبية في الترتيبات الإقليمية الخاصة بترتيبات الأمن في الخليج.

ج. العمل على إخراج القوات الأجنبية من الخليج واعتبار أمن الخليج يخص الدول المطلة عليه.

وبالنسبة للمبدأ الأول فقد انطلقت سياسة إيران تجاه أمن الخليج من منطلق أن إيران دولة قوية في المنطقة ويجب عدم تجاهلها ويجب إعطاؤها دوراً رئيسياً في ترتيبات الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج. وقد تحقق لها ذلك نظرياً أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية التي أتاحت لها فرصة تحقيق مزيد من النفوذ الإقليمي والقبول بدور مستقبلي فاعل في أمن الخليج عقب الانتهاء من إخراج العراق من الكويت. جاء ذلك الاعتراف على لسان أكثر من مسئول خليجي وطوال فترة الأزمة ومنهم على سبيل المثال وزير الخارجية الكويتي أثناء زيارته لطهران في 1990/8/24، الذي صرح للصحفيين قائلاً: "إن إيران دولة كبيرة ومهمة في المنطقة ويجب أن يكون لها دور فاعل في تحقيق الأمن الإقليمي للخليج". (العبدالله، 1996، ص. ص. 110-120)

كما أكد أمين عام مجلس التعاون الخليجي آنذاك على أهمية الدور الإيراني في الترتيبات الإقليمية لأمن الخليج واعتبار إيران شريكاً رئيسياً فيه لا يمكن تجاهله حيث صرح للصحفيين: "بأن المستقبل يفرض علينا التفكير في إطار للتوصل إلى ترتيبات أمنية إقليمية نتعاون فيها مع إيران، فنحن شركاء في المحافظة على أمن الخليج واستقراره، ومن الضروري أن تتعاون دول المجلس مع إيران في هذا الشأن". (التقرير الاستراتيجي العربي: 1990، ص. ص. 148)

إلا أن الرغبة الأمريكية في السيطرة على الخليج ونفطه غيرت مسار ذلك التوجه الخليجي في غير صالح إيران، وحولت الأمن في الخليج من أمن خليجي يخدم الدول المطلة عليه بدرجة أساسية إلى أمن أمريكي يرتبط بالأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً بعد توقيع تلك الدول لاتفاقيات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام

(1991) بدأ بالكويت ثم بقية دول الخليج الأخرى وباستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة. (مسلم، 1992، ع63 ص98)

وأما المبدأ الثاني المتعلق برفض أي مشاركة عربية أو أجنبية في أمن الخليج، فقد سعت إيران إلى تحقيقه من خلال عدة رسائل منها رفض المشاركة العربية في الترتيبات الإقليمية والأمنية في الخليج من خلال رفض ما عرف بإعلان مجلس دول إعلان دمشق الذي أقامته دول مجلس التعاون الخليج ومصر وسوريا، عقب انتهاء العملية العسكرية الأمريكية في الخليج (1991) كما رفضت إيران الدور الأمريكي في أمن الخليج، من خلال معارضتها للوجود الأجنبي الأمريكي في الخليج وعارضت الاتفاقيات الأمنية الثنائية بين بعض الدول الخليجية والولايات المتحدة الأمريكية واعتبرتها تهديداً خطيراً للأمن القومي الإيراني، (كلينش، رمضان، 1994، ع102، ص42-44) خصوصاً في ظل التواجد العسكري الكثيف للقوات الأمريكية في تلك الدول وبعد وضوح النوايا الأمريكية على البقاء الدائم في المنطقة حسب تصريحات وزير الدفاع الأمريكي أثناء زيارته لبعض دول الخليج في أواخر عام (1998). (مزاحم ، 2002مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، ع107، ص184)

وقد سعت إيران جاهدة إلى محاولة إخراج القوات الأمريكية من المنطقة عبر اتباعها سياسة منفتحة ومطمئنة تجاه الدول العربية في الخليج، إذ بادرت إلى توقيع عدد من الاتفاقيات الأمنية مع تلك الدول أثناء زيارة وزير الداخلية الإيراني لها في أكتوبر عام (2000)، وتحقيق مزيد من التقارب مع تلك الدول عبر تعاون أمني وصل إلى حد اشتراكها في مناورات عسكرية مع البعض منها مثل عُمان والبحرين، ولأول مرة منذ اندلاع الثورة الإيرانية في أواخر السبعينات. ورغم هذا التقارب الكبير إلا أن العلاقات الإيرانية الخليجية ظلت محاطة بالتوتر والحذر الشديدين نتيجة لاحتلال إيران للجزر الإماراتية (طنب الكبرى وطنب الصغرى، وجزيرة أبو موسى) والتي حالت، إلى جانب عوامل أخرى، دون تحقيق الهدف الإيراني المتمثل في إخراج القوات الأجنبية من الخليج وإقامة ترتيبات إقليمية أمنية محلية من الدول المطلة على الخليج. (مزاحم :ص185)

والخلاصة أن حالة الضعف الشديد التي عاشها النظام الإقليمي العربي جراء الأزمة العربية البنيوية المزمنة، وتداعيات التحولات الدولية على ذلك النظام وفي مقدمتها أزمة وحرب الخليج الثانية عام (1991)، والتي أحدثت خللاً في موازين القوى لصالح القوى المحيطة، قد أغرت تلك القوى ومنها إيران، على البحث عن دور قوي للتدخل في تفاعلاته وأتاحت لها تحقيق عدد من المكاسب كان منها:

1- الاعتراف الخليجي بأهمية الدور الإيراني في أمن الخليج وضرورة اشتراكها في أي ترتيبات إقليمية مستقبلية تخص أمن الخليج.

2- استعادة جزء كبير من الأراضي الإيرانية التي استولى عليها الجيش العراقي في الحرب بين البلدين خلال الأعوام (1981-1988).

3- زيادة نفوذ إيران داخل النظام العربي في محور الصراع العربي - الصهيوني جراء دعمها للقوى المعارضة لعملية التسوية التي تعثرت في منتصف الطريق.

استفادة إيران من العدوان الأمريكي - البريطاني على العراق:

ارتبطت العلاقات الإيرانية- العربية عموماً بالعامل الدولي، وخصوصاً منذ بداية عقد التسعينات وما شهدته من تغيرات في موازين القوى الدولية والإقليمية كما سبق القول، والتي كان أحدها حاضراً بقوة في الموقف الإيراني من العدوان الأمريكي - البريطاني الأخير على العراق واحتلاله في مارس عام (2003)، ويمكن أن التمييز هنا بين ثلاث مراحل للموقف الإيراني تجاه ذلك العدوان على النحو الآتي:

1- الموقف الإيراني قبل وقوع العدوان العسكري:

وقد تمثل ذلك الموقف في الرفض الإيراني لأي عدوان أمريكي بريطاني منفرد خارج نطاق الأمم المتحدة، من منطلق أن وقوع مثل ذلك العدوان يمثل تهديداً خطيراً للأمن القومي الإيراني ويُقرب التهديد الأمريكي المباشر على إيران بحكم التجاوز الجغرافي مع العراق وبسبب التوتر الشديد في العلاقات الإيرانية- الأمريكية منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام (1979). لهذه الأسباب وغيرها عارضت إيران منع حدوث العدوان العسكري الأمريكي المباشر على العراق بشكل منفرد، واشترطت موافقة الأمم المتحدة عليه. وهذا يعني أنها لا تمنع أن تضرب العراق كونه يمثل مصلحة وطنية لإيران متمثلة في ضرب خصم إقليمي قوي ومنافس لها في تفاعلات المنطقة ويُفضل التخلص منه لممارسة دور أكثر نشاطاً وفعالية في شؤون العراق والمنطقة بشكل عام، الأمر الذي دعا إيران إلى محاولة الاستفادة منه في الواقع العملي عندما تأكد لها حقيقة وقوع العدوان. (محمود، 2003، ع111، ص65)

2- الموقف الإيراني أثناء العدوان:

عندما تأكد لإيران عزم الولايات المتحدة على شن العدوان على العراق، عملت على بلورة موقف يقوم على أساس مهادنة الولايات المتحدة وتجنب الاصطدام المباشر معها، عن

طريق الإحياءات بإمكان التعاون والتنسيق معاً لتحقيق مصالح الطرفين الأمريكي والإيراني. حيث بدأت إيران باتخاذ مواقف تدل على ذلك ومنها رفض استقبال وزير الخارجية العراقي ناجي صبري الذي كان ينوي زيارة طهران في أواخر عام (2002) من خلال طرح شروط مستفزة لقبول تلك الزيارة، مثل طلب تعويضات حرب الثماني سنوات بين البلدين في حرب الخليج الأولى واعتذار الرئيس العراقي صدام حسين لإيران أسوةً باعتذاره للكويت. (محمود، 2003، ص 66)

كما قامت إيران أيضاً باستقبال بعض قيادات المعارضة العراقية القادمين من الخارج لحضور مؤتمر المعارضة المنعقد في مدينة أربيل شمال العراق، وتوفير الحماية الأمنية لهم خلال تلك الفترة، وإظهار الاهتمام والحفاوة البالغة بتلك القيادات أثناء إقامتها في طهران. هذه المواقف والسياسات اتفقت مع السياسة الأمريكية العدوانية تجاه العراق وتناقضت مع الموقف الإيراني المعلن المتضمن معارضة العدوان العسكري الأمريكي على العراق. (محمود: ص 224)

3- الموقف الإيراني بعد سقوط العراق:

بعد سقوط العراق في يد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، عملت إيران على محاولة الاستفادة من الوضع الجديد في العراق لتحقيق بعض المكاسب السياسية والمتمثلة في زيادة النفوذ الإيراني داخل العراق عن طريق دعم الطائفة الشيعية هناك وتوصيلها إلى السلطة في أي حكومة قادمة. (تركي، العدد 37، 2004، ص 104)

كما عملت إيران على تنسيق مواقفها مع الدول المجاورة للعراق بشأن المواقف من العراق الجديد بعد الاحتلال عن طريق الحضور والمشاركة في المؤتمرات الإقليمية المتعلقة بمناقشة وضع العراق بعد الاحتلال.

كما اعترفت بالأمر الواقع، من خلال الاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي الذي تشكل من قبل قوات الاحتلال بعد الغزو والذي كان أغلبية من الشيعية. كل ذلك كان من أجل ضمان تحقيق مصالح إيران وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في العراق الجديد، وإن تعارضت تلك المصالح والأهداف مع مصلحة العراق والأمة العربية، وهو ما ظهر جلياً في السلوك السياسي الإيراني تجاه المطالب الشيعية بإقامة حكومة فيدرالية في العراق. (تركي: ص 104)

5- السياسة الإيرانية اتجاه سوريا ولبنان

أ- توجهات السياسة الإيرانية في سوريا

لقد نشأ التحالف السوري- الإيراني في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران، وتطور مع مرور الزمن. وفي حين أن بعض الدوافع الأولية للتحالف تراجعت ظاهرياً، فقد برزت عوامل أخرى إلى الواجهة، فيما استمرت التطورات بين البلدين وعبر مجال مصالحهما في التأثير على هدف وطبيعة علاقاتهما المتبادلة. ويمكن ملاحظة أن ثمة عوامل تبرز كسمات دائمة ومحددات ممكنة لهذا التحالف واتجاهه المستقبلي، ومن أهم هذه العوامل:

1. المصالح المشتركة بين الدولتين ، والدور الحيوي للشيعة في لبنان بالنسبة لسوريا وإيران على حد سواء، وإن كانت الاعتبارات مختلفة بالنسبة لكلا الطرفين.
2. الاعتبارات المتعلقة بميزان القوى الإقليمي، والحفاظ على المصالح السياسية والاستراتيجية للدولتين المتحالفتين.
3. في الواقع، وفي منطقة التحالفات المتذبذبة وغير المستقرة، برهنت العلاقة السورية - الإيرانية أنها أكثر ثباتاً وديمومة من أية علاقة أخرى في المنطقة تقريباً. (سفاف، 2005، ص115)

ب. إيران ولبنان

1- إيران وحركة أمل

تم الإعلان عن إنشاء حركة أمل في 6 تموز (1975) كرد فعل لعدم التمثيل السياسي للطائفة الشيعية في لبنان، ومع نشوب الحرب العراقية- الإيرانية، انضمت حركة أمل إلى معسكر الإيراني المعادي للعراق، وحرقت مبنى جريدة بيروت المؤيدة للعراق، وتذكر مجلة الشراع اللبنانية في عام (1980) حل حزب الدعوة في لبنان نفسه، وأصبح أعضاؤه يعملون مع الثورة الإسلامية في إيران مباشرة، وأقامت الثورة الإسلامية في إيران صلات معينة مع عدد كبير من عناصر وكوادر حركة أمل ومنهم المسؤول عن حركة أمل في إيران السيد إبراهيم الأمين الذي أصبح فيما بعد أحد البارزين في حزب الله. (ناجي، السياسة الدولية، 2011، ع185، ص77)

2- إيران وحزب الله:

لقد شكلت الثورة الإسلامية الإيرانية، والخطرة الصهيونية المدعومة من الإمبريالية الأمريكية، والعجز العربي في مواجهة الاحتلال والتوسع الصهيوني، وفشل العرب في فرض

مطالبهم العادلة داخل منظمة الأمم المتحدة من جهة ثالثة، عوامل مؤثرة تفاعلت لخلق قناعة لدى المجموعات الإسلامية الراديكالية، المؤمنة والمؤيدة للمشروع الإسلامي، بأن الكيان الصهيوني القائم على الاغتصاب والتوسع في احتلال الأراضي العربية، وعلى القتل والمدافع، وبالتالي فلا يستمع إلا للغة المقاومة المسلحة.

وهكذا شكل الاجتياح الصهيوني الحافز القوي لیتجمع أعضاء حزب الله تحت عنوان عريض هو مواجهة الاحتلال الصهيوني والنفوذ الغربي. فتأسس حزب الله في عام (1982) كحركة سرية، وظل سرياً حتى عام (1984).

ويمكن القول إن نشأة هذه المقاومة الإسلامية المسلحة، في كنف حربها ضد الاحتلال الصهيوني، التي تخدم في جانب أساسي منها أهداف السياسة الإيرانية في بعديها الإقليمي والدولي، وتشيّد أسس المجتمع الإسلامي الذي تتعهد ولاية الفقيه إقامته، قد كانت بمنزلة المولد الحقيقية لحزب الله في لبنان، باعتباره حزباً يضم كافة المجموعات الشيعية الراديكالية التي ترى في الثورة الإسلامية الإيرانية نموذجاً لها، وفي الإمام الخميني قائداً لها. (سلام، 2005، ص117-121)

3- إيران وحرب لبنان عام 2006

وتجدر الإشارة إلى أن الحرب الإسرائيلية على لبنان في رؤية كل من واشنطن وطهران بمثابة اختبار حقيقي للمواجهة القادمة بينهما.

فإيران تعتقد أنها كانت الطرف المقصود من الحرب، لأن القضاء على حزب الله وانتهاء تهديده لإسرائيل معناه تمهيد الساحة لتوجيه الضربة القادمة إليها، لكنها اعتبرت أن التداعيات، التي تمخضت عن الحرب الإسرائيلية على لبنان، ربما لا تخلو من مكاسب عدة، أهمها- على الإطلاق- انكشاف قدرات الردع الإسرائيلية وفشل إسرائيل في تحقيق نصر عسكري ملحوظ على حزب الله، بما يعني عدم صعوبة إلحاق الهزيمة بإسرائيل حال دخولها في مواجهة مع قوات نظامية.

وأن ما يتردد عن قواتها التدميرية الهائلة له حدوده على الأرض، ويمكن مواجهته بوسائل قتالية مضادة. أضف إلى ذلك أن الأصوات والأنظار، التي اتجهت خلال الحرب إلى إيران تدعوها إلى التدخل لتسوية الأزمة، أكدت نفوذ إيران على الصعيد الإقليمي، وقدرتها على التدخل لتسوية الملفات الإقليمية المعلقة. (ناجي، السياسة الدولية، 2006، العدد 133، ص180)

6- الملف النووي الإيراني

بإعلان إيران ردها، في 22 أغسطس 2006، على صفقة الحوافز، التي قدمتها دول مجموعة (1+5) وهي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا، تكون أزمة الملف النووي الإيراني قد دخلت مرحلة جديدة أتاحت مبدئياً، فرصة أخرى للخيار الدبلوماسي لتسوية الأزمة، خصوصاً بعد المباحثات "البناءة" التي أجراها سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، على الإريجاني، والمنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، خافيير سولانا، في فيينا يومي 9 و 10 سبتمبر (2006)، لكن هذه المرحلة ربما لا تخلو هذه المرة من احتمال فرض عقوبات على إيران.

الرد الإيراني على "رزمة الحوافز" التي عرضها خافيير سولانا، المنسق الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، خلال زيارته لطهران في 6 يونيو في نفس العام، بدأ ملتبساً وغامضاً، إذ تضمن مائة سؤال حول بعض النقاط التي تضمنها عرض القوى الكبرى، وطالبت إيران من خلال جدول زمني لتطبيق الحوافز الاقتصادية والأمنية، وتفصيل عن دور إيراني محتمل في ترتيبات إقليمية أمنية، في حال موافقتها على العرض.

وفي الوقت نفسه، رفضت إيران الطلب الرئيسي لمجلس الأمن بوقف مسبق لعمليات تخصيب اليورانيوم، لكنها ألمحت إلى إمكانية الحد منها، مرجئة ذلك لمفاوضات جادة أبدت الاستعداد لها منذ يوم 23 أغسطس (2006). (ناجي، السياسة الدولية، 2006، العدد 133، ص 176)

وفي 14/ نسيان إبريل 2012 عقدت مجموعة الدول الأوروبية الثلاث + 3 (فرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة وروسيا والصين) اجتماعاً في اسطنبول لمعاودة المناقشات مع إيران حول البرنامج النووي لهذا البلد.

وأظهرت الدول الأوروبية الثلاث + 3 وحدثها من جديد لعزمها على القيام بحوار جدي مع إيران بهدف استجابة هذه البلد لقلق الأسرة الدولية المتعلق بطبيعة برنامجه وأن يحترم واجباته الدولية بحذافيرها. وقد تم التمكن من الاتفاق على مبدأ إجماع فقبل المناقشات المقبلة ستكون مهمة على إيران القيام بمبادرات عاجلة ومحسوسة لبناء الثقة وذلك بموجب قرارات مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(البرنامج النووي الإيراني - اجماع اسطنبول (14 / نسيان/ ابريل 2012) وزارة

الشؤون الخارجية الأوروبية موقع الانترنت - الرابط التالي:

<http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/article4825>

7- إيران والثورات العربية

لقد جاءت موجات التغيير والتحول الديمقراطي، التي تجتاح الدول العربية منذ ديسمبر 2010، لترتك أوراق وحسابات إيران من جديد.

ورغم أن الوقت لا يزال مبكراً للحديث عن تأثير هذه الثورات والاحتجاجات الشعبية في التوازن الاستراتيجي في المنطقة، فإنه يمكن القول إن هذه التطورات تفرض تداعيات متباينة على مصالح إيران ودورها الإقليمي. وهو ما يفسر حالة الارتباك الواضحة التي اتسم بها تعامل طهران مع هذه التطورات، لدرجة لا يمكن الحديث معها عن سياسة إيرانية واحدة، وإنما سياسات متعددة وربما متناقضة في بعض الأحيان. (الدسوقي، السياسية الدولية، 2011، ع148، ص48)

فقد بدت إيران مطمئنة إزاء التداعيات الأولية لـ "موجات التسونامي الثوري" التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ يناير (2011)، خصوصاً مع نجاحها في الإطاحة بناظمي الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والمصري حسني مبارك، اللذين يعدان من حلفاء الغرب في المنطقة، مما يعني أن سقوطهما يقدم مؤشراً على فشل الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية، وتدعمها العديد من القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، لفرض عزلة على إيران لكبح طموحاتها النووية والإقليمية، وعلى انتصار ما يسمى بـ محور الممانعة" الذي تقوده إيران، ويضم كلا من سوريا وحزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني، في مواجهته مع محور الاعتدال الذي كان يضم دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب مصر والأردن وبعض الدول العربية الأخرى.

فضلاً عن ذلك، فقد بدأ الحديث في إيران عن بعض المكاسب الآتية من قيام الثورات في العديد من الدول العربية، أولها: توجيه اهتمام المجتمع الدولي بعيداً عن أزمة الملف النووي الإيراني، التكنولوجية التي هاجمت البرنامج النووي في الفترة الأخيرة، مثل فيروس "ستوكسنست" الذي نجح في إخراج عدد غير قليل من أجهزة الطرد المركزي عن دائرة السيطرة، أو لتحقيق أكبر قدر من التقدم في عمليات تخصيب اليورانيوم، حيث كان لافتاً نجاح إيران منذ فبراير (2011) - خلال ذروة اشتعال الثورتين المصرية والتونسية - في زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.5% بمقدار (5000 كيلو جرام من 3600 كيلو جرام (1) إلى 410 كيلو جرام (2)).

وثانيها: تقليص حالة الأهمية والزخم الذي حظيت بها حركة الاعتراض على نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام (2009)، وأسفرت عن فوز الرئيس محمود أحمددي نجاد بفترة رئاسة ثانية، والتي تمثل ما يمكن تسميته بـ "المعارضة من داخل النظام" وهو ما منح الفرصة للسلطات الإيرانية لتضييق الخناق على حركة الاعتراض، من خلال موسوي، والتهديد بشن حملة اعتقالات ومحاكمات في حالة تنظيم مظاهرات جديدة.

وثالثها: الاستفادة من الزيادة الملحوظة في أسعار النفط، خصوصاً بعد وصول موجات التغيير الديمقراطي إلى ليبيا، وبروز توقعات باحتمال امتدادها إلى دول نفطية أخرى في المنطقة.

وعلى ضوء هذه التداعيات الإيجابية الأولية، اندفعت إيران إلى الحديث عن ولادة شرق أوسط جديد في المنطقة، على أنقاض الأنظمة التي سقطت، واستدعت في هذه اللحظة مشروعها لإقامة "شرق أوسط إسلامي" الذي تبنته في مواجهة المشروعات التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية، عقب احتلال العراق عام (2003). مثل مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، و"الشرق الأوسط الجديد". (ناجي: ص56)

إن الدور الإيراني قد أصابه الاهتزاز والانكماش وأصبح مرشحاً بقوة للتراجع، بجملة التحديات الداخلية، التي تواجهه فضلاً عن ازدواج موقف إيران اتجاه الثورات العربية، إذ وقفت مؤيدة لثورات تونس ومصر والبحرين، بينما وقفت موقفاً ضد اتجاه الثورة في سوريا، مراعاة لنظام الأسد حليفها في المنطقة. (الدسوقي، السياسة الدولية، 2011، ع184، ص53)

ثانياً: الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط

لقد عادت تركيا بقوة إلى معادلات الشرق الأوسط بعد طول غياب، عبر سياسة إقليمية متوازنة وصاعده وضعت بلادها في بؤرة الأحداث، بعد أن حجزت لتركيا مكانة "المرجعية الإقليمية" في المنطقة.

كان الطريق شاقاً أمام هذه العودة، إذ تصافرت الكوابح الداخلية التركية مع قيود الالتزامات الدولية في مزيج مدهش من العوائق.

ولكن السياسة الإقليمية التركية، المدموغة بخاتم وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، خطت فوق العوائق السياسية والحساسيات التاريخية، لتعيد تركيا إلى جوارها الجغرافي والحضاري بعد عقود من الغياب. ألغت السياسة الإقليمية التركية الجديدة تلك التثنيات التي استقرت في الأذهان لفترات طويلة، وعلى الأخص ثنائية إما التوجه نحو أوروبا والغرب

والذي يتطلب تنازلاً عن مد الروابط والجسور نحو الشرق أو التوجه نحو الشرق والجنوب . واستعملت السياسة الخارجية التركية " كسارة الثنائيات " بشكل عقلاني ومنهجي ، مستندة إلى خيال سياسي استثنائي وطموح لا يعرف الكلل ، ولكنها أسندت كل ذلك إلى أساس واقعي يعكس وعياً عميقاً بتركيبة وهياكل المنطقة، فأحرزت لتركيا أقصى ما يمكن أن تحصل عليه في ظل التوازنات الدولية والإقليمية القائمة. (البلاد ، 2010 ص 96)

وشهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها ، لا سيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في نوفمبر (2000)، وحرص قيادات الحكومة الجديدة على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعياً لسياسة تركيا وعلاقتها الخارجية في الدوائر المختلفة ، وبخاصة في الدائرة الشرق الأوسطية . وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة لا سيما في أبعادها الاقتصادية ، حيث نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة (والسادسة عشرة على المستوى العالمي) من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي . وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة ، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية ، أو الصراع العربي - الإسرائيلي بمساراته المتعددة ، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني ، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح والديمقراطية في المنطقة بأبعاده المختلفة ، وغيرها من القضايا . (معوض ، السياسة الدولية ، 2011 ، ع - 185 ص 60)

1-الموقف التركي أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية 1990 / 1991 م :

يمكن تلخيص الموقف التركي تجاه الأزمة على النحو التالي :

أ. أيدت الحكومة التركية التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، حيث كانت تركيا جزءاً مهماً وركيزة أساسية في انطلاق ذلك العدوان على العراق ، فقد التقت المصلحة التركية مع المصلحة الأمريكية في تدمير قوة العراق العسكرية وتحجيم دور خصم إقليمي عنيد بالنسبة لتركيا تمهيداً لإعادة ترتيب المنطقة العربية سياسياً وأمنياً واقتصادياً وفقاً لمصلحة الدولتين ، وبمعنى آخر الاستفادة من مزايا ما بعد الحرب في تقوية روابطها مع الولايات المتحدة . (خليفة ، 1991 م ، ع - 2 ، ص 239) .

ب. ومن هنا يمكن فهم القرارات التي اتخذتها الحكومة التركية منذ اليوم الأول من الحرب بفتح القواعد العسكرية الأمريكية في الأراضي التركية، لانطلاق الطائرات الأمريكية منها لضرب العراق وفتح حدودها البرية مع العراق للجيش الأمريكي

لمهاجمة العراق، وتشنت قواته العسكرية وتدميرها ، إلى جانب قيامها أيضاً باتخاذ عدد من القرارات الأخرى المتعلقة بإحكام الحصار على العراق ومنها قرار إغلاق خط أنبوب النفط العراقي الذي يمر عبر الأراضي التركية والذي يصب في ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط ، (معوض ، 1992 م ، ع - 160 ، ص 92) وإغلاق حدودها البرية والجوية أمام حركة انتقال البضائع من وإلى العراق ، وإحكام الحصار عليه .

ج. استفادة تركيا من الانقسام العربي الحاد الذي صاحب الأزمة والحرب، في تحقيق مكاسب اقتصادية تركية في المنطقة العربية وتحديداً في منطقة الخليج، وذلك من خلال الحصول على مساعدات نفطية خليجية أثناء وبعد الأزمة كمكافأة لتركيا لموقفها المساند للحرب بلغت قيمتها أكثر من (100) مليار دولار أمريكي ، بالإضافة إلى حصول بعض الشركات التركية على عقود عمل لإعادة الأعمار في الكويت والسعودية وبعض دول الخليج الأخرى وفتح أسواق تلك الدول أمام المنتجات التركية . (الكيلاني ، 1990 ، ص 130)

2- بروز النوايا التركية التوسعية في شمال العراق :

تمثلت القضية الكردية أحد المحاور الرئيسية للتفاعلات التركية تجاه النظام الإقليمي العربي ، وخصوصاً تجاه العراق وسوريا منذ انتهاء العمليات العسكرية في الخليج، وقد عملت تركيا على استثمار موقفها في تلك الحرب والرضى الأمريكي عنها، والضعف والانقسام العربي في تلك الأزمة والحرب وتدمير العراق، في تحقيق مكاسب إستراتيجية لها على حساب الأطراف العربية المجاورة وذلك عن طريق القيام بأعمال عدوانية تمثلت في التالي :

أ. قيام الجيش التركي باجتياح الأراضي العراقية في شمال العراق تارةً، وتارةً في مشاركتها للدول الغربية بإقامة منطقة آمنة للأكراد العراقيين في شمال العراق وحمائتهم من بطش الحكومة العراقية على حد زعمها. (معوض ، ص 24) وتكررت تلك الأعمال الاستفزازية العدوانية طوال عقد التسعينيات رغم الاحتجاجات المتكررة لكل من العراق والجامعة العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997م ، ص 68 - 70) ، التي لم تعرها الحكومة التركية أية اهتمام يذكر ، بل سعت جاهدةً إلى محاولة حل مشكلتها الكردية المزمنة على حساب سيادة الأطراف العربية المجاورة لها حينما أرسلت الجيش

التركي لاجتياح شمال العراق في أكتوبر عام (1997) في أكبر عملية اجتياح منذ عام (1991)، والتي أسمتها بعملية فولاذ (1997) وإقامة منطقة آمنة للأكراد شمال العراق وعدّ ذلك جزءاً من حقوق السيادة التركية كما جاء في تصريحاته العسكرية القيادات التركية" بأن ما يقوم به الجيش التركي في شمال العراق هو عمل مشروع لحماية الأمن القومي لتركيا، وسيستمر في ذلك حتى النهاية، وإن تطلب الأمر استعادة بعض المناطق الكردية كالموصل وكركوك، واقتطاعها من السيادة العراقية تحت اسم حقوق تركيا التاريخية في شمال العراق"، وهو توجه يؤمن به كثير من قادة الجيش التركي ذوي الأفكار العلمانية . (كيون ، 1998 ، م ، ع - 76 ، ص 16)

ب. القيام بتهديد سوريا ، إذ اتبعت الحكومة التركية نفس الأسلوب العدواني الذي اتبعته مع العراق والذي تمثل في التهديدات التركية المتكررة على لسان كبار المسؤولين الأتراك في أكثر من مناسبة ضد سوريا منها على سبيل المثال تصريحات رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز في 20 يونيو عام (1996) أثناء زيارته للأسكندرونة والتي حملت صيغة التهديد والتحذير لسوريا من مخاطر استمرار دعمها لحزب العمل الكردستاني وإيوائها لمقاتليه وقاداته منذ فترة ما بعد أزمة وحرب الخليج ، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية : (1998) ، ص 203) .

وتصاعدت تلك التهديدات في مستوياتها حتى بلغت أقصى درجاتها عام (1998) عندما قامت تركيا بحشد الجيش التركي على الحدود السورية والتهديد باجتياح سوريا، وقيام مجلس الأمن القومي التركي باتخاذ قرار لمعاقبة سوري بحجة قيامها بإيواء مقاتلي حزب العمال الكردستاني المحظور الذي يتزعمه السياسي الكردي عبد الله أوجلان في أراضيها وإقامة معسكرات تدريب لعناصر ذلك الحزب المعارض والسماح له بالقيام بشن عمليات عسكرية داخل الأراضي التركية انطلاقاً من الأراضي السورية . (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 1998 م ، ص 204) وكادت تلك الأزمة أن تفجر صراعاً عسكرياً بين البلدين لولا تدخل بعض الأطراف الإقليمية للوساطة بينهما والوصول إلى حل سلمي للأزمة تمثل في إخراج الزعيم الكردي من الأراضي السورية وإغلاق المعسكرات التابعة لذلك الحزب الموجودة في كل من سوريا ولبنان .

3- التحالف التركي - الإسرائيلي :

من أهم مصادر التهديد الذي مارسه تركيا تجاه النظام الإقليمي العربي توثيق علاقتها مع الكيان الصهيوني وإقامة روابط قوية معه، خصوصاً في المجالات العسكرية وصلت إلى حد عقد تحالف استراتيجي معه على مختلف المستويات عام(1996)، واستعداد تركيا في سبيل الحفاظ على ذلك التحالف إلى التضحية بعلاقاتها مع كافة وحدات النظام العربي دون استثناء ، كما هو واضح من خلال تصريحات كبار المسؤولين الأتراك ومن خلال المواقف والسياسات التركية تجاه الدول العربية المجاورة لتركيا . ويعدّ ذلك السلوك السياسي التركي جزءاً من توجه ثقافي إستراتيجي عقائدي لدى بعض القادة العسكريين الأتراك وخصوصاً أصحاب التوجهات العلمانية ، وهو توجه يقوم على أساس مصلحة مشتركة بين دولة تعتمد سياسة الانعزال عن محيطها الثقافي الإسلامي وتذهب بعيداً عنه عبر محاولاتها الاندماج مع أوروبا، وبين دولة دخيلة في أصلها على هذا المحيط (الكيان الصهيوني) . اعتقاداً منها أن ذلك التحالف سيمثل رأس حربة لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز النزعة الأمريكية التوسعية وأنه أي ذلك التحالف سيمكن تركيا من ممارسة دور إقليمي قيادي في إطار تلك الاستراتيجية الأمريكية، ودعم الموقف التركي في مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى حصولها على تكنولوجيا متطورة في صناعة الأسلحة . (نور الدين 2001، ع - 104 ، ص 4 - 5)

ومن هنا اعتبرت الدول العربية أن ذلك التحالف موجه بدرجة أساسية ضدها ويمثل تهديداً صريحاً لأمنها القومي وسلوكاً تركيا معادياً للأمة العربية ، خصوصاً بعد أن عززت تركيا ذلك التوجه العدواني بعدد من السياسات التي أكدت صحة المخاوف العربية ، ومن تلك السياسات ما يلي :

أ. تبادل الزيارات الرفيعة المستوى بين تركيا والكيان الصهيوني، وخاصة زيارات الوفود العسكرية كزيارة رئيس الأركان التركي إسماعيل حقي قره داي للكيان الصهيوني في أواخر فبراير(1997)، وزيارة وزير الدفاع التركي ترهان تايان للكيان الصهيوني في أواخر أبريل وأوائل مايو من العام نفسه، وكذا زيارة نائب رئيس الأركان التركي للكيان الصهيوني بعد ذلك مباشرة في منتصف مايو(1997) . وفي نفس السياق استقبلت تركيا خلال تلك الفترة عدد من المسؤولين الصهاينة في زيارة رسمية لها منهم وزير السياحة والخارجية الصهيونيين وكذلك زيارة عدد من المسؤولين العسكريين

الصهاينة في زيارات عمل إلى تركيا تمخضت عن توقيع عدد من الاتفاقيات ذات الطابع العسكري في مجال الطيران والصواريخ وغيرها من المجالات العسكرية الأخرى . (معوض ، ص 20) . كما شملت تلك الاتفاقيات أيضاً تحديث معدات الجيش التركي في المصانع العسكرية الصهيونية على يد الخبراء الصهاينة مقابل قيام تركيا بتقديم تسهيلات عسكرية وأمنية للكيان الصهيوني في الأراضي التركية تشمل السماح للطائرات الحربية الصهيونية باستخدام المجال الجوي التركي والقيام بتدريبات مشتركة في الأجواء التركية مما يعني أن تصبح تركيا عمقاً استراتيجياً للكيان الصهيوني وتوسيع التعاون في مجال مكافحة الإرهاب .

ب. وهذه الأعمال جميعها تعتدّ تهديداً خطيراً للأمن القومي لسوريا والعراق الذي يعدّ جزءاً رئيسياً من الأمن القومي العربي . (معوض ، ص 22)

ج. دعم الاتفاق الاستراتيجي المبرم بين البلدين في فبراير عام(1996) باتفاقٍ ثانٍ في أغسطس عام(1996) يقضي بقيام الكيان الصهيوني بتطوير الطائرات التركية التي يملكها الجيش التركي الأمريكية الصنع من طراز (F4) .(نور الدين محمد ، ع - 109 ، ص 1 - 2)

د. القيام بمناورات عسكرية مشتركة مع الكيان الصهيوني قبالة السواحل السورية ومحاولة جر الأردن للمشاركة في تلك المناورات لتعميق حالات عدم الثقة والانقسام في السياسات العربية . (كيون ، ص 20)

هـ. توثيق علاقاتها السياسية والاقتصادية والتجارية مع الكيان الصهيوني بإقامة عدد من الفعاليات التجارية المشتركة . (معوض ، ص 22)

و. التصريحات المتكررة من قبل المسؤولين الصهاينة والأتراك بأن التحالف بينهما يشكل نواة الترتيبات الإقليمية الأمنية المستقبلية في المنطقة . (نور الدين ، ص 4)

4- التهديد المائي التركي لسوريا والعراق :

المشكلة المائية بين تركيا وكل من سوريا والعراق مشكلة قديمة ومؤثرة بشكل سلبي في بناء علاقات طيبة بين البلدان الثلاثة نظراً لرفض تركيا التوقيع على معاهدة تنظيم اقتسام المياه مع كل من العراق وسوريا، بحجة أن تركيا هي دولة المنبع لنهري دجلة والفرات اللذين يمران في أراضي الدول الثلاث . ومنذ بداية عقد التسعينات وما شهدته من متغيرات دولية

وإقليمية ، رجحت كفة تركيا على البلدان العربية المجاورة، وبدأت تركيا ممارسة سياسة مائية عدوانية مست مصالح العراق وسوريا ، وكان من أهم مؤشراتهما ما يلي :

أ. الاستمرار في التوسع في بناء السدود والمشاريع المائية الضخمة على ضفاف نهري دجلة والفرات وروافدهما والتي بلغت (21) سداً و(19) محطة كهربائية في إطار مشروع جاب (GAP) التركي في جنوب شرق الأناضول، رغم ما يسببه هذا المشروع من أضرار فادحة على مصالح العراق وسوريا والمتمثلة في انخفاض كمية المياه المتدفقة إلى الدولتين من (17) مليار متر مكعب من المياه إلى أقل من (10) مليارات متر مكعب، الأمر الذي يؤثر سلباً على مشاريع الري والطاقة في كل منهما . (معوض ، ص 94)

ب. انخفاض منسوب المياه في كلا النهرين بشكل ملحوظ والتأثير على الرقعة الزراعية في العراق وسوريا والتي قد تصل في العراق إلى إستبعاد(40 %) من أراضي حوض الفرات من نطاق الاستغلال الزراعي . (التيمي ، 1999 م ، ص 113 - 115)

ج. إغلاق مجرى نهر الفرات في بداية عام 1990 م لمدة تزيد على الشهر وتحويله لملء سد أتاتورك دون إخطار الدولتين العربيتين أو الإستجابة لندائهما واحتجاجاتهما أو حتى لمناشدة الجامعة العربية . (التيمي ، ص 114)

د. رفض تركيا المتكرر لإبرام أية اتفاقية لتقاسم المياه مع كل من العراق وسوريا واعتبار نهري الفرات ودجلة نهرين تركيين ، وأن السيادة عليهما لتركيا حتى آخر نقطة في الحدود التركية تتصرف فيهما كيفما تشاء حسب تصريح الرئيس التركي سليمان ديمريل نفسه . (التيمي ، ص 115)

هـ. الرغبة في ممارسة دور إقليمي يقوم على أساس المشاركة في ترتيبات إقليمية سياسية واقتصادية وأمنية بواسطة المياه، سواءً عن طريق ما عُرف بمشروع مياه السلام الذي سيمد بعض الدول العربية الخليجية بالمياه مقابل حصول تركيا على النفط من خلال ما أسماه بعض المسؤولين الأتراك مبادلة النفط بالمياه ، (البياتين : 1996 م ، ع - 204 ، ص 79) في إطار الترتيبات الإقليمية المقترحة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الإقليمية الأخرى والمرتبطة أساساً بعملية التسوية بين العرب والكيان الصهيوني .

منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في أعقاب فوزه في الانتخابات التشريعية التركية في نوفمبر (2002) وتشكيله للحكومة بشكل منفرد ولأول مرة، بعد فترة عدم

الاستقرار السياسي التي شهدتها تركيا جراء التغييرات الحكومية المتلاحقة وزيادة نفوذ جنرالات الجيش منذ سقوط حكومة رئيس الوزراء التركي السابق تورقوت أوزال في منتصف عام (1995)، (عبد الله ، ص 25) منذ ذلك الحين أخذ ذلك الحزب ببلورة سياسة خارجية جديدة تجاه النظام العربي، تقوم على أساس بناء جسور الثقة مع الدول العربية والمحافظة في الوقت نفسه على التحالف بينه وبين الكيان الصهيوني وطمأننة الجنرالات المتشددين في الجيش التركي ذوي الاتجاهات العلمانية على استمرار تركيا في انتهاج المبادئ العلمانية في سياستها الداخلية واستقلالية السياسة الخارجية عن الضغوط الأمريكية، ويمكن ملاحظة كل ذلك من خلال المواقف التالية :-

1- معارضة تركيا لأية ضربة عسكرية تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها بريطانيا ضد العراق خارج نطاق مجلس الأمن والسعي إلى إحتوائها بالوسائل الممكنة من خلال الآتي :

أ- قيام رئيس الحكومة التركي بجولة عربية شملت أربع دول عربية من الدول المعنية بالأزمة العراقية بدرجة أساسية، بغرض تنسيق موقفها ومحاولة تعديل الموقف الأمريكي المتشدد ضد العراق والبحث عن حلول سلمية للأزمة .

ب-دعوة الدول المحيطة بالعراق للاجتماع في اسطنبول على مستوى القمة لمناقشة تطورات الأزمة الأمريكية - العراقية قبل حدوث العدوان للبحث عن مخرج سلمي للأزمة وتجنب وقوع الحرب .

ج- رفض المشاركة التركية في العدوان الأمريكي على العراق رغم الضغوط الكثيفة التي وجهت لها من قبل بعض القادة العسكريين الأتراك ذوي التوجهات العلمانية الموالين للولايات المتحدة الأمريكية ، كما رفضت أيضاً فتح القواعد الأمريكية الموجودة على أراضيها للقوات الأمريكية وعارضت قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعمليات عسكرية ضد العراق من تلك القواعد ورفضت استقبال أي قوات عسكرية أمريكية جديدة .

2- بلورة موقف تركي واضح عقب العدوان الأمريكي على العراق يقوم على أساس الحفاظ على وحدة وسلامة أراضي العراق ومنع تجزئته، والدعوة إلى إنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق، وإجراء انتخابات تشارك فيها جميع الطوائف والقوى السياسية في العراق بمن فيهم التركمان .

3- وبالنسبة لسوريا، أخذت العلاقات السورية - التركية تسير نحو التحسن منذ وصول حزب العدالة إلى السلطة ، وأهم مؤشرات ذلك التحسن كان تبادل الزيارات الرسمية بين

البلدين وأهمها الزيارة التي قام بها الرئيس السوري بشار الأسد إلى تركيا في يناير (2004)، وكذلك زيارة رئيس وزرائه لها في يوليو من نفس العام ، بالإضافة إلى تنسيق مواقف البلدين تجاه العراق من خلال المؤتمرات الإقليمية المنعقدة لذاك الغرض كمؤتمر دمشق في أكتوبر (2003) .

4- وأما بالنسبة للصراع العربي - الصهيوني خلال تلك الفترة فقد تبلور الموقف التركي في اتجاه دعم القضية الفلسطينية، ومعارضة السياسة الصهيونية تجاه الشعب الفلسطيني، وتمثلت تلك السياسة في الانتقادات التركية العلنية للكيان الصهيوني ولسياساته القمعية ضد الشعب الفلسطيني وإدانة الاغتيالات والتصفيات التي يقوم بها ذلك الكيان لقيادات المقاومة الفلسطينية ، إذ أدان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بشدة اغتيال الشيخ أحمد ياسين في مارس عام (2003) وكذلك اغتيال الدكتور الرنتيسي في أواخر إبريل من العام نفسه، وعدّ تلك الأعمال جزءاً من إرهاب الدولة الذي تمارسه دولة الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني ، (دياب : 2004 م ص 166)، وقام باتخاذ مواقف عملية تعكس رفض تركيا لتلك السياسة الصهيونية العدوانية ومنها رفض مقابلة نائب رئيس الوزراء الصهيوني أثناء زيارته لأنقره في منتصف يوليو عام (2004)، ورفضه أيضاً مقابلة وفد من رجال الأعمال الصهاينة خلال الفترة نفسها . كما قام أيضاً بتجميد كافة الاستعدادات اللازمة للزيارة التي كانت مقررة له إلى الكيان الصهيوني حتى يلتزم ذلك الكيان بتعهداته تجاه عملية التسوية ويحد من أعمال القتل والبطش والتدمير والاغتيالات التي يمارسها ضد أبناء الشعب الفلسطيني . كما أمر أردوغان باستدعاء السفير التركي من تل أبيب كنوع من الاحتجاج التركي على السياسة الصهيونية تجاه الشعب الفلسطيني . وتعد هذه المواقف الإيجابية مؤشرات مهمّة نحو التغيير الإيجابي في السياسة الخارجية التركية تجاه النظام الإقليمي العربي إذا ما أحسنت الدول العربية الأعضاء فيه استثمارها . (مرجع سبق ذكره، ص167)

5- عوامل قبول الدور التركي في الشرق الأوسط

- الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، ففي السابق كان التوجه العلماني الحاد والضغوطات الموجهة إلى الحالة الإسلامية في الداخل تنعكس سلباً على العلاقة تركيا بالعالم الإسلامي المتوجس من مفهوم العلمنة كنموذج معاد للدين وفقاً لنموذج تطبيقه في تركيا .

- الموقف التركي الواسطي والحيايدي من كل أطراف النزاعات سواء العربية البينية ، أو العربية الإسرائيلية ، أو الإسلامية الغربية .

فحزب العدالة والتنمية، حرص ونجح إلى حد بعيد في نسخ خيوط التواصل والثقة مع كل الأطراف دون استثناء، حتى ليتمكن القول إنه ليس من دولة لا في الشرق الأوسط ولا في العالم أمسكت بمثل هذه العلاقات الحيدة مع الجميع مثل تركيا . (شرعان، المركز الديمقراطي العربي، 2010، ص56)

- لاقى الحضور التركي قبولا مميذا في الساحة العربية تحديدا وقد تفاوت عوامل هذا القبول تبعاً لظروف الأطراف العربية انطلاقاً من معارضة تركيا غزو العراق وتقسيمه، فوجد العرب والأتراك أنفسهم في خندق واحد.

- تزامنت بداية الحضور التركي مع تعاضم النفوذ الإيراني في المنطقة ولا سيما في العراق وفي لبنان وفلسطين عبر علاقات طهران مع حركة حماس ، كما لعب الضعف العربي وعجزه دوراً في المزيد من قبول الدور التركي من جانب الأنظمة المتوجسة من النفوذ الإيراني الشيعي .

ويمكن الملاحظة أن دور الوساطة الذي تقوم به تركيا أحد الدواعي التي جعلت الاتحاد الأوروبي يستفيد من إمكانيات تركيا في استقرار المنطقة ، ويؤكد أوغلو على ذلك قائلاً : " إن قدرات أنقرة في التأثير الإيجابي على الأوضاع في الشرق الأوسط من أهم المزايا التي قد تنتج عن التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في مجال السياسة الخارجية .

ذلك أن الاتحاد الأوروبي أصبح بالفعل بمثابة المرشد في قضايا التغيير داخل تركيا، ومن الممكن أن يصبحوا سوياً - الاتحاد الأوروبي وتركيا - مرشداً للآخرين في المنطقة كلها" .

وهذا يبين أن انفتاح حزب العدالة والتنمية على العرب والمسلمين وغيرهم، وإقامة أفضل العلاقات معهم لا يتعارض مع الخيار الاستراتيجي لتركيا وهو الانضمام الى الاتحاد الأوروبي . (شرعان ، ص57)

إنه لا بد أن يكون واضحاً أن أرض تركيا ليست مفروشة بالورود كما يتصور البعض، فهي على الرغم من كل هذه التحركات والإنجازات ستواجه تحديات كبيرة ، إذ إن الأقطاب الأخرى في الشرق الأوسط وفي مقدمتها مصر والسعودية لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه الأنشطة ، وإنما ستحاول جاهدة الدفاع عن مكانتها ومصالحها ، ولعل حرب غزة الأخيرة قد بينت موقف تركيا وموقف كل من مصر والسعودية ، وبالتالي ستواجه تركيا في

الفترة القادمة محاولة كبيرة من هذه الدول لصد هذا النفوذ التركي الذي لم يكتف بالتوغل سياسيا وإنما توغل باستخدام كافة الأدوات بما فيها الثقافية والإعلامية متمثلة في إنتاج العديد من المسلسلات التركية في الفترة الأخيرة التي حازت على إعجاب المشاهد العربي الى الدرجة التي أصبحت معها أسماء الفنانين الأتراك معروفة في كل أنحاء الدول العربية ، الأمر الذي يعد صورة جديدة من صور التوغل والنفوذ التركي التي لم تكن موجودة من قبل.(الضميري، 2004،ص114)

ويلاحظ كذلك أن الدور التركي يبدو أكبر من حجمه نتيجة العجز والخواء في الدور العربي في المنطقة، ومن هنا الدور التركي الجديد يشكل فرصة تاريخية للعرب لتعزيز مواقفهم خصوصا أن القوة الكبرى الأخرى في المنطقة أي إيران ، تقع على الجانب المعارض للمشروع الإسرائيلي وللهيمنة الأمريكية على المنطقة، والمطلوب الاستفادة من هذا الدور بل التكامل أيضا معه لا التوجس منه أو اعتباره منافسا أو بديلا . (تونشي، السياسة الدولية، 2010،ع182،ص100)

لا يكفي لدولة ما أن تتخذ قرارا بالانخراط الفاعل في قضايا منطقة ما لكي تنجح في ذلك . وفي الحالة التركية ، توافر العديد من العوامل التي أتاحت لها أن تكون جزءا من صورة الشرق الأوسط ومحيطها الإقليمي عموما . وإذا اقتصر الحديث على الشرق الأوسط فقط، فهناك مجموعة من العوامل المساعدة التالية لقبول دور تركي فاعل :

أ- الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية . ففي السابق كان التوجه العلماني الحاد والضغوطات الموجهة إلى الحالة الإسلامية في الداخل تنعكس سلبا على علاقة تركيا بالعالم الإسلامي المتوجس من مفهوم العلمنة كنموذج معاد للدين وفقا لنموذج تطبيقه في تركيا .

مع حزب العدالة والتنمية ، انهار أحد السدود السميكة أمام ثقة المسلمين بنوايا تركيا . وهو كما يسري على الوطن العربي كذلك يسري على إيران التي كانت تتوجس من تركيا كونها أطلسية ، وكونها علمانية . صحيح أن حزب العدالة والتنمية لم يهدم النظام العلماني في تركيا ، وهو أصلا لا يريد ذلك ، وقد لا يستطيع في المدى المنظور ، غير أن عامل العلمنة لم يكن أحد منطلقات السياسة الخارجية التركية في عهده . (اللباد، السياسة الدولية، 2010،ع182،ص97)

ب-الموقف التركي الواسطي والحيادي من كل أطراف النزاعات ، سواء العربية البينية ، أو العربية - الإسرائيلية ، أو الإسلامية البينية ، أو الإسلامية - الغربية .

فحزب العدالة والتنمية حرص ونجح إلى حد بعيد في نسج خيوط التواصل والثقة مع كل الأطراف دون استثناء ، حتى ليتمكن القول إنه ليس من دولة لا في الشرق الأوسط ، ولا في العالم أمسكت بمثل هذه العلاقات الجيدة مع الجميع مثل تركيا .

ومنطلق هذه السياسة أن أي علاقة مع قوة طرف في نزاع لا تعني معاداة القوة الأخرى الطرف في النزاع نفسه . وعبر هذه السياسة نسجت تركيا أفضل العلاقات مع الجميع دون استثناء : مع معسكر " الاعتدال " العربي ومع معسكر " الممانعة " العربي ؛ مع حماس ومع محمود عباس ؛ مع الفلسطينيين ومع إسرائيل ؛ مع سورية ومع إسرائيل ؛ مع إيران ومع العرب ؛ مع (8 آذار) ومع (14 آذار) في لبنان ؛ مع إيران ومع أمريكا ؛ مع إيران ومع إسرائيل . وكذا الأمر مع القوى المتصارعة في القوقاز والبلقان .

- لاقى الحضور التركي قبولا مميذا في الساحة العربية تحديدا . وقد تفاوتت عوامل هذا القبول تبعا لظروف الأطراف العربية . (الضميري ، ص115) فالدور التركي تزامن ظهوره مع احتلال أمريكا للعراق ، وما عناه من تدمير الدولة المركزية في بلد عربي كبير ، وما نتج منه من حالة تقسيمية ، ومن طرح مشروع نشر الديمقراطية من جانب كولن باول ، وزير الخارجية الأمريكية آنذاك، ومن تهديدات لبعض الأقطار العربية ، ولا سيما سورية . وأثار ذلك بالطبع مخاوف كل العرب . وكان لمعارضة تركيا غزو العراق انطلاقا من أخطار التقسيم أن وجد العرب والأتراك أنفسهم في خندق واحد . سورية ، كما تركيا ، معنيتان بمنع نشوء دولة كردية في شمال العراق ، فيما أقطار عربية أخرى تخشى على أنظمتها من شعارات الديمقراطية . (البلاد ، ص98)

- تزامنت بداية الحضور التركي مع تعاضم النفوذ الإيراني في المنطقة ، ولا سيما في العراق ، وفي لبنان وفلسطين ، عبر علاقات طهران مع حركة حماس . كذلك لعبت الفتنة السنية - الشيعية التي عملت لها إسرائيل والولايات المتحدة على إثارة نزعة معادية للشيعية ، وبالتالي لإيران ، في معسكر دول " الاعتدال " ، فظهرت مقولات مثل " الهلال الشيعي " (الملك الأردني عبد الله) ، وعدم انتماء الشيعة العرب إلى البلدان التي يقطنون فيها بل إلى الخارج (الرئيس المصري السابق حسني مبارك) ، ووجود مشروع إيراني لتشييع المنطقة وتفريسيها (من فرس) (الملك السعودي عبد الله) . (تونشي ، ص103)

لعب الضعف العربي وعجزه دورا في المزيد من قبول الدور التركي من جانب الأنظمة المتوجسة من النفوذ الإيراني والشيوعي . وكان رهان هؤلاء أن البعد السني من

الإسلام التركي ، المتمثل حالياً بحزب العدالة والتنمية ، قد يكون له دوره في جذب تركيا إلى لعب دور مضاد ، أو على الأقل كابح ، لمزيد من النفوذ الإيراني .(الضميري،ص99)

لكن بمعزل عن التنافس التاريخي بين تركيا وإيران ، وتباين الانتماء المذهبي بين مجتمعيهما ، فإن تركيا حزب العدالة والتنمية لم تسقط في هذا الفخ المذهبي ، وهي تعرف جيداً أن الفتنة المذهبية حريق قابل للانتشار إلى كل الدول ذات البنى المذهبية المتعددة والهشة في الوقت نفسه . وتركيا هي واحدة من المجتمعات المسلمة الهشة البنية المذهبية بين سنة وعلويين ، وخصوصاً أن تركيا لم تجد بعد حلاً عادلاً وبنياً للمسألة العلوية فيها ، حيث يقدر عدد العلويين بـ(15) مليوناً على الأقل من أصل (73) مليوناً عدد سكان تركيا ولذلك استمرت تركيا، في عهد حزب العدالة والتنمية في تغليب المصالح الوطنية التركية ، وفقاً لإستراتيجية تعدد البعد وتفسير المشكلات وإخماد الفتن المذهبية والعرقية المتنقلة . واستمرت، بالتالي ، في علاقاتها الجيدة ، وعلى مسافة واحدة من عرب الاعتدال ، ومن إيران ، ومن سوريا.(شرعان ،ص59)

ينقل هذا الكلام إلى الحديث والتساؤل عمّا إذا كان الدور التركي منافساً للدور الإيراني في المنطقة أم لا ؟

مجرد الرؤية إلى عوامل القوة التي تمتلكها إيران وتركيا يفضي إلى استنتاج أن الطبيعة التنافسية طبيعية بين بلدين مهمين :لجهة الموقع الجغرافي ، ولجهة القدرات الصناعية والبشرية والعسكرية . لكن من الزاوية التركية ، لم يكن لسياسة تعدد البعد أن تنجح في ما لو وضعت أمامها هدف إضعاف إيران أو سورية أو روسيا . إن من يسعى إلى إضعاف الآخر لا يعمل على تعميق التعاون معه .

لقد أظهرت تركيا :أنها لا تريد أن تكون خصماً لإيران أو عدواً ، بل صديقاً وشريكاً وجهاً حسناً ، فأبرمت اتفاقيات اقتصادية في مجالات النفط والغاز الطبيعي والكهرباء وخطوط النقل والاستثمارات . وهي اتفاقيات كانت قد بدأت قبل حزب العدالة والتنمية .

ووقفت تركيا إلى جانب إيران في الملف النووي لأغراض سلمية ، وعارضت محاولات الولايات المتحدة عزل إيران وفرض حصار اقتصادي عليها، ورفضت استخدام أراضيها لأي عمل عدواني على إيران.

كذلك تقتضي المصلحة الوطنية التركية التنسيق الكامل مع إيران في أخطر التهديدات التي تواجه الأمن القومي التركي ووحدة البلاد ، أي المشكلة الكردية ، ولا سيما بعد احتلال العراق وتقسيمه .(الضميري ،ص115)

6- تركيا والثورات العربية

تبنت تركيا مداخل بدت مختلفة نسبياً في التعامل مع الثورات العربية، فابتداءً، التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس. ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحاً في الحالة المصرية في دعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات، واستجابة لمطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علناً ومطالبته بالرحيل، في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في بداية فبراير (2011)، فيما عدّ تحولاً نوعياً في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى، غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا، وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسية في المنطقة. (معوض، السياسة الدولية، 2011، ع185، ص61)

لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظاً بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط.

وجاء الموقف التركي أكثر حذراً في حالة البحرين. فرغم الجهود الدبلوماسية والاتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران، فإن الموقف التركي اكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس، والدعوة للإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته، مع التحذير من مخاطر الانقسام السني- الشيعي في المنطقة. وبالمثل، تراجع بروز الدور التركي في الحالة اليمنية، حيث تجنبت التدخل المباشر، واكتفت بمناشآت عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية.

وأخيراً، تبنت تركيا مَدْخلاً مزدوجاً في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا، يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخرى، مع تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم على الأراضي التركية.

من الناحية الأمنية، أدت الأزمات التي تشهدها دول المنطقة إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية.

كذلك، أثارت بعض التحليلات وجود خطط تركية للتدخل وإقامة مناطق أمنة داخل الأراضي السورية، في حالة تدهور الأوضاع فيها، للحد من امتداد التأثيرات السلبية وتدفق اللاجئين داخل الأراضي التركية.

ورغم نفي الأتراك هذه الأنباء، فإن دلالة إثارها تظل لافتة، حيث تمثل بشكل أو آخر إعادة استدعاء للأدوار الأمنية التركية في مرحلة ما قبل العدالة والتنمية.

كما كشفت عن حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة، والاضطرار للمشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو آخر، وهو ما ظهر في الحالة الليبية، وقد يفرض نفسه في الحالة السورية، حال تصاعدها. (معوض ، ص62)

فالصعود التركي كقوة إقليمية في الشرق الأوسط يتمثل في أن تركيا اليوم تقدم نموذجاً للبراعة في الاحتفاظ بالتوازن الدقيق في علاقاتها مع القوى الإقليمية، وفي تحقيق أقصى مصالح لها، ينطبق هذا على علاقتها مع إيران، ومع إسرائيل، مثلما ينطبق مع العالم العربي. (سليم، 2011، ص29)

فتركيا من ناحية وفتت موقفاً حريصاً مراقباً للحرب العراقية- الإيرانية، ولم يكن من الصعب تصور أنه كانت هناك مصلحة تركية مفهومه في إضعاف إيران الخميني، وعراق صدام حسين معاً، وهو ما حدث بالفعل. ومع ذلك، وعندما غزت الولايات المتحدة العراق، لم ترد تركيا أن تكون منطلقاً للطائرات الأمريكية في تلك الحرب، ونأت بنفسها عن المشاركة الفعلية بضرب العراق. (حرب، السياسة الدولية، 2010، ع181، ص5-6)

ومع ذلك أيضاً فلا شك في أنها في مقدمة المستفيدين من التخلص من نظام صدام حسين غير أن الأهم من ذلك أن تركيا أيضاً كانت في مقدمة المستفيدين من الحفاظ الصعب على استمرارية وتماسك الدولة العراقية بثمن باهظ دفعه العراقيون أنفسهم.

فاهتمام تركيا بالعراق يتصل بوضع الأكراد العراقيين، سواء في ظروفهم أو استقلاليتهم أو في علاقاتهم القومية مع الأكراد في تركيا وسوريا، من ناحية أخرى تتخذ تركيا موقفاً حذراً ومتوازناً إزاء إيران، فهي تتخذ موقف الوساطة والنصح ما بين إيران والولايات المتحدة، فيما يتعلق ببرامجها النووية، وينطبق الأمر نفسه على العلاقات التركية الإسرائيلية، فتركيا كانت أول دولة إسلامية اعترفت بإسرائيل عام (1949) ،

اذ كان لعملية السلام العربية الإسرائيلية الأثر في إقامة علاقات تركية إسرائيلية فيما بعد، حيث وصلت إلى تعاون عسكري واسع النطاق مع إسرائيل، ثم إلى شبه تحالف

استراتيجي بينهما، إلى جانب أن هذه العلاقة أكسبتها دور الوسيط ما بين الأطراف العربية كـ سوريا وإسرائيل في سبيل التوصل إلى تفاهم مشترك فيما بينهم.

إلا أن العلاقة فيما بينهم أصابها نوع من التنديد والشجب، لما تقوم به إسرائيل لممارسات عدوانية اتجاه الشعب الفلسطيني، حيث أدانت تركيا العدوان الإسرائيلي على غزه، وطالبت بتحقيق العدالة في المنطقة وفقاً لقرارات مجلس الأمن، أيضاً كان لأسطول الحرية المتوجه إلى غزه رصيد إضافي لا يمكن إنكاره لتركيا في العالم العربي، حيث كان يعكس جهداً شعبياً تركياً للإسهام في رفع المعاناة عن أهالي غزه الواقعين تحت الحصار الإسرائيلي. إن صعود تركيا في الشرق الأوسط، كقوة إقليمية سوف يكون وجوداً ذا درجة عالية للغاية من البرغماتية وبراعة فائقة في تحقيق التوازنات الدقيقة، تحت غطاء قوي وبراق من اللاتفات الديمقراطية والعلمانية والإسلام معا. (حرب، ص7،6)

إن تحول تركيا من الاتحاد الأوروبي، والاتجاه جنوباً قد عزز مكانتها الإقليمية، بما يجعلها تقوم بدور الوسيط الشرق أوسطي، وذلك وفقاً لحسابات تركيا التي، تأخذ مصالحها في الحسبان، ووفق مع عبّر عنه مهندس السياسة الخارجية (داود اغلو) في كتابه العمق الاستراتيجي، الذي عبر فيه عن قناعته الراسخة بأن مكانة بلاده الاستراتيجية تؤهلها للعب دور أكثر فاعلية في السياسة الدولية، أكثر من كونها جسراً يربط بين الشرق والغرب، وبلغ الأمر بسياسة تركيا الطموحة في المنطقة، أن جعلت المراقبين يصفونها (بالعثمانية الجديدة). (الدسوقي، السياسة الدولية، 2011، ع184، ص52)

ثالثاً: الدور الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط

شغلت قضية إعادة رسم المحاور الإقليمية في الشرق الأوسط صانع القرار الإسرائيلي، وبالتحديد منذ الغزو الأمريكي للعراق عام (2003)، وصعود حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا في نوفمبر عام (2002)، حيث أدى الحدث الأول إلى زيادة النفوذ الإيراني في العراق، وأدى التطور الثاني تدريجياً إلى تراجع العلاقات الإسرائيلية- التركية ودخولها في أزمت عنيفة، بعد أن كانت توصف - في إسرائيل - في بعض الفترات بأنها علاقات استراتيجية.

ثم جاء عجز إسرائيل عن إقناع الولايات المتحدة بضرورة توجيه ضربة عسكرية للمشروع النووي الإيراني، ثم اندلاع الثورات العربية أخيراً، لي طرح أسئلة كبرى على

إسرائيل فيما يتعلق بأنماط التحول في التحالفات الإقليمية وتأثيرها في أمن ومكانة إسرائيل في الشرق الأوسط وترصد التقديرات الإسرائيلية للتغيرات التالية، وتحاول سبر أغوارها لمعرفة نوع المحاور الإقليمية قيد التشكل، ومدى خطورة كل منها على أمنها ووجودها (عكاشة: العدد 185، ص 73)

- 1- غرق الولايات المتحدة في مشاكلها الداخلية وتراجع تأثيرها في الشرق الأوسط!؟
- 2- سعي تركيا لفك روابطها مع الغرب، وتوسيع نطاق تأثيرها في الخليج وسوريا، مع مقاومة فكرة عزل إيران عن الشرق الأوسط.

هذا وقد أدت التحولات الدولية إلى إصابة النظام الإقليمي العربي بحالة من الضعف الشديد والتدهور الكبير في أنماط القدرات والإمكانات والانقسام الحاد في السياسات العربية كما سبق توضيحه، أغرى الكيان الصهيوني لممارسة دور جديد ضد النظام العربي منذ بداية عقد التسعينات يقوم على أساس تحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية منها (الدجاني: العدد 165، ص 26)

- 1- الحصول على الاعتراف العربي الرسمي الجماعي.
- 2- طرح مشروعة وتصوره للتسوية السلمية مع العرب.
- 3- السعي نحو إقامة ترتيبات إقليمية جديدة يحتل فيها مركزاً قيادياً.
- 4- زيادة التهديدات المباشرة وغير المباشرة للأمن القومي العربي.

ولمزيد من التوضيح سيتم تفسير هذه الأهداف وبالشكل التالي:-

1- الاعتراف العربي الجماعي بالكيان الصهيوني:

من أهم التدايعات السلبية التي أفرزتها التحولات في بنية النظام الدولي على النظام الإقليمي العربي، قبول وحدات من النظام العربي الاعتراف بالكيان الصهيوني ومنحه الشرعية في احتلال الأرض العربية.

وقد مثل ذلك أحد الأهداف الصهيونية التي سعى ذلك الكيان إلى تحقيقها منذ بداية نشأته وتحقق له نوع من الاعتراف غير المباشر من خلال الحضور والمشاركة العربية الجماعية في مؤتمر مدريد في أكتوبر عام (1991) والجلوس معه على طاولة واحدة، والقبول بمبدأ التفاوض المباشر معه والتخلي عن كثير من الثوابت التي حكمت مسيرة الصراع معه لمدة تزيد عن نصف قرن. (بركات، 1998، ص 199-240).

غير أن الكيان الصهيوني كان قد حصل فعلاً على الاعتراف الرسمي المباشر وتبادل البعثات الدبلوماسية مع دول عربية أبرزها مصر والأردن وموريتانيا.

في نفس السياق، استثمر الكيان الصهيوني حالة الضعف والانقسام في السياسات العربية لفرض شروطه ورؤيته للتسوية السلمية القائمة على أساس الحلول الجزئية والمنفردة لنزع الطابع القومي للصراع العربي- الصهيوني من خلال فرض مسارين للتفاوض: الأول: ثنائي بين الأطراف العربية التي لها أرض محتلة من قبل الكيان الصهيوني والثاني: جماعي يضم الأطراف العربية الأخرى لمناقشة قضايا التعاون الإقليمي في المنطقة، (علوي، ص113) واستبعاد أي دور للجامعة العربية في مسيرة التسوية. كما نجح أيضاً في فرض رؤيته وتفسيره الخاص لقراري مجلس الأمن (242) و(338) وعدم اعتبارهما المرجعية الأساسية في المفاوضات الجارية بينه وبين الأطراف العربية، كما سيبيّن لاحقاً.

2- اختراق التفاعلات العربية والتخلص من سلاح المقاطعة العربية:

بعد حصول الكيان الصهيوني على الاعتراف العربي، استطاع ذلك الكيان من خلال عملية التسوية أن يحقق نتائج ملموسة في اختراق التفاعلات العربية، خصوصاً بعد توقيع اتفاقية أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية في مارس (1993)، واتفاقية وادي عربة مع المملكة الأردنية في عام (1994). حيث استطاع بعدها النفاذ بشكل سريع إلى عمق التفاعلات العربية وتحقيق اختراقات متتالية للتفاعلات العربية تمثلت في فتح قنوات اتصال مع معظم الدول العربية ومنها فتح مكاتب تجارية في بعض العواصم العربية، ورفع المقاطعة الاقتصادية العربية مُعتمداً في ذلك على الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على البلدان العربية كما هو الحال مع مصر والأردن وتوقيع معاهدات صلح. بينهما وإسرائيل مشروطة بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة تحولت إلى " فائرة" في السنوات الأخيرة، وكذل مع عُمان وقطر وتونس والمملكة المغربية وموريتانيا التي رضخت بشكل غير متوقع نحو تطبيع علاقتها مع الكيان الصهيوني بإقامة علاقة شبه دبلوماسية مشروطة معه بفتح مكاتب تمثيل أو تجارية الدولتين. (عباس، 2004، العدد 212، ص4) كما شمل الاختراق أيضاً إرسال بعض الوفود في زيارات إلى بعض الأقطار العربية إما لحضور مؤتمرات إقليمية أو دولية وتوظيفها إعلامياً ودولياً لخدمة أهداف سياسية صهيونية في عملية التسوية. ومن أبرز الأمثلة وحضور مؤتمرات استثمار فيها زيارة بعض الوفود إلى تونس والمغرب، ناهيك عن زيارة عدد من الوفود الصهيونية بشكل شبه مستمر لكل من القاهرة وعمان، (السيد، 1995، العدد 192، ص38) وتوقيع عدد من الاتفاقيات التعاونية معه في المجالات الزراعية كما هو الحال مع مصر وفي

المجالات العلمية مع الأردن الذي أقام مركز للأبحاث العلمية في الأراضي الأردنية لتدريب الباحثين الأردنيين وإجراء الأبحاث المشتركة مع دولة الكيان الصهيوني.

3- طرح مشاريع إقليمية بديلة للنظام الإقليمي العربي:

عمل الكيان الصهيوني وحليفته الولايات المتحدة الأمريكية، على استثمار حالة الضعف الشديد والانقسام الحاد في السياسات العربية والخلل في موازين القوى الدولية والإقليمي، التي أحدثتها التحولات الدولية في أواخر عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات، وتحديداً بعد أزمة وحرب الخليج الثانية وأثارها المدمرة على النظام العربي، في محاولة القضاء على الهوية القومية للنظام العربي عبر طرح مشاريع إقليمية جديدة تهدف إلى القضاء على النظام الإقليمي العربي ذي الهوية القومية واستبداله بترتيبات إقليمية جديدة يحتل فيها الكيان الصهيوني موقع القيادة ويتمكن من خلالها من السيطرة على الأمة العربية وثرواتها ومقدارها الاقتصادية.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك التصور الذي طرحه رئيس وزراء الكيان الصهيوني شمعون بيريس عام (1994) في كتابه- الشرق الأوسط الجديد- والذي يقوم على أساس تقسيم المنطقة إلى ثلاثة مستويات للتعاون الإقليمي(عبد الفضيل، مركز دراسات الوحدة العربية:1994، ص106) على النحو الآتي:

المستوى الأولي: إقامة تجمع ثلاثي يضم الأردن ومناطق الحكم الذاتي والكيان الصهيوني.

المستوى الثاني : يضم مصر وسوريا ولبنان والكيان الصهيوني والأردن ومناطق الحكم الذاتي.

المستوى الثالث: يضم إلى جانب دول المستوى الأول دول مجلس التعاون الخليجي بغرض الاستفادة من رؤوس الأموال والفوائض المادية التي تملكها تلك البلدان.

ودون الخوض في التفاصيل المتعلقة بأهداف ومغازي تلك المشاريع يكفي الإشارة فقط إلى وجود الكيان الصهيوني في المستويات الثلاثة المختلفة لهذه التجمعات المقترحة فهو يمثل محور التفاعلات في هذه التكتلات ذات الطابع الاقتصادي ولكن الاقتصاد الصهيوني المتطور.

فمن البديهي أن يكون التوجيه والقيادة للطرف الأقوى تقنياً وعسكرياً، والأكثر تقدماً تكنولوجياً وقد بدأ طرح مثل هذه الرؤى من خلال عدد من الدراسات والأبحاث التي صدرت عن مراكز أبحاث داخل الكيان الصهيوني وبعض الدول العربية التي تتناول الدور الاقتصادي المستقبلي للكيان الصهيوني وانفتحت معظمها أن تقوم وفقاً للمعادلة الآتية (الخبرة الصهيونية + المياه التركية + العمالة المصرية + المال الخليجي).

أما من الناحية العملية، فقد قطع الكيان الصهيوني شوطاً كبيراً في سبيل تحقيق ذلك الهدف خلال عقد التسعينات بعد انطلاق عملية التسوية عبر إقامة العلاقات الثنائية مع بعض الأقطار العربية، أو المشاركة في المؤتمرات الإقليمية التي عُقدت لمناقشة قضايا التعاون الإقليمي في إطار المفاوضات الجماعية ابتداء من مؤتمر الدار البيضاء عام (1994) فمؤتمر عمان عام (1995)، ومؤتمر القاهرة عام (1996)، وانتهاء بمؤتمر الدوحة عام (1997) والذي أصيب بالفشل بسبب تعثر عملية التسوية ووصولها إلى طريق مسدود نتيجة للتعنت الشديد في السياسة الصهيونية، الأمر الذي أجل الخطوات النهائية لتحقيق الهدف الصهيوني للقضاء على النظام العربي إلى مرحلة لاحقة بدأت ملامحها تتضح بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في مارس عام (2003)، وإن كان تحت مسمى جديد هو الشرق الأوسط الكبير الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع مارس (2004)، من ضمن أهدافه دمج دول المنطقة بما فيها الكيان الصهيوني في منظومة إقليمية واحدة يحتل فيها هذا الأخير مركز القيادة كما سيتضح لاحقاً.

4- زيادة التهديدات الصهيونية للأمن القومي العربي:

على الرغم من دخول الكيان الصهيوني في مفاوضات للتسوية السلمية مع الدول العربية منذ بداية عقد التسعينات وتحديداً منذ مؤتمر مدريد في أكتوبر عام (1991)، إلا أنه وجد توجه لدى ذلك الكيان الاستثمار عملية التسوية في توسيع دائرة التهديدات المباشرة للأمن القومي العربي من خلال تطويق النظام الإقليمي العربي بمجموعة من التحالفات المعادية منها ما يلي:

1- التحالف التركي - الصهيوني عام 1996م.

2- توثيق علاقات الكيان مع دولة إرتريا والوصول بها إلى مرحلة التحالف بهدف إيجاد موطئ قدم في البحر الأحمر وإقامة منشآت عسكرية في الجزر الإرتيرية القريبة من السواحل العربية لتهديد الأمن القومي العربي. (وقد تم بالفعل ذلك، عام 2011).

3- إقامة علاقات وثيقة مع الدول الأفريقية في منطقة البحيرات العظمى في وسط أفريقيا التي يوجد بها منابع النيل بهدف إلحاق الضرر بالدول التي تعتمد على مياه النيل في الزراعة والشرب وتحديداً مصر والسودان، بالإضافة إلى تشجيع حركات التمرد في جنوب السودان وشرقه لتفتيت السودان وإقامة دولة مسيحية في الجنوب تكون مركز تهديد خطير للأمن القومي العربي.

4- الانفتاح على الدول الآسيوية التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي وبالأخص الإسلامية منها في وسط آسيا وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وعلمية على حساب مصالح النظام العربي في تلك الدول.

5- استثمار التسوية في إصلاح علاقات الكيان بدول شرق آسيا كإندونيسيا، والتي كانت تقف إلى جانب الدول العربية في صراعها مع الكيان الصهيوني، وتربط موضوع إعادة العلاقات مع ذلك الكيان بالتزامه بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

6- العدوان العسكري المباشر على بعض الدول العربية المجاورة لذلك الكيان، كالأعتداءات المتكررة على لبنان والتي كان من أبرزها العدوان العسكري على منطقة قانا عام (1996)، والذي ارتكب فيه ذلك الكيان مجزرة بشعة بحق المواطنين اللبنانيين هناك، وكذلك منع لبنان من القيام بأعمال تتعلق بالسيادة الوطنية على أراضيها مثل محاولة منعها من استغلال مياه نهر الحصباني عام (2002)، والتهديد بضرب موقع المشروع إن مضت لبنان في إقامته.

7- التهديدات المستمرة بين الحين والآخر بضرب سوريا، بل والقيام بعدوان مباشر عليها والذي تمثل في قيام الطيران الصهيوني باختراق الأجواء السورية، وضرب موقع في العمق السوري في منطقة عين صاحب وعلى بعد بضعة كيلو مترات من العاصمة السورية دمشق في الخامس من أكتوبر عام (2003) تحت مبرر أنها معسكرات لتدريب الإرهابيين.

8- إرسال شبكات تجسس إلى بعض الأقطار العربية للقيام بأعمال تمس الأمن القومي العربي مثل محاولة اغتيال خالد مشعل ممثل حركة حماس في الأردن عام(1996). (التقرير الاستراتيجي العربي، 1998، ص249).

9- الاستمرار في تطوير أسلحة الدمار الشامل وعدم إخضاعها لمراقبة الوكالات الدولية للطاقة الذرية ورفض التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي.

10- إجهاد جهود بعض الدول العربية والإسلامية الرامية إلى امتلاك أسلحة استراتيجية أو أدوات إنتاجها وتصنيعها، والعمل على تدميرها والتخلص منها بكل الوسائل الممكنة سواء كانت تلك الوسائل مباشرة كاستخدام القوة العسكرية كما عمل الكيان الصهيوني مع العراق، أو غير مباشرة عن طريق استخدام نفوذ الكيان الصهيوني لدى الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول العربية المعنية لكي تتخلى عن محاولة الحصول على تلك الأسلحة كما هو الحال مع ليبيا وسوريا وحتى مع إيران في الوقت الراهن.(الكيان، 1995، العدد83، ص18)

11- إدخال المنطقة العربية في حالة سباق تسلح محموم لاقتناء مختلف أنواع الأسلحة من خلال تكديس الأسلحة الحديثة والمتطورة عن طريق الشراء أو تلك المصنعة محلياً أو تلك التي تحصل عليها كهبات ومساعدات من الدول العربية.

5- الملف النووي الإسرائيلي

بدأ إعداد البرنامج النووي الإسرائيلي في السنوات الأولى لدولة إسرائيل، حيث تم في عام (1949) إنشاء ما يسمى هييميد جيميل، وهي وحدة خاصة ملحقه بالقطاع العلمي في وزارة الدفاع الإسرائيلية، والتي قامت بسمح جيولوجي على مدى عامين في صحراء النقب بهدف اكتشاف اليورانيوم، وبالرغم من أن المسح لم يؤد إلى اكتشاف اليورانيوم بكميات كافية فقد أمكن الحصول على كميات منه عن طريق استخراجها من مناجم الفوسفات.(حجاج، السياسة الدولية، 2009، ع175، ص154)

اتخذ البرنامج خطوة أخرى مع إنشاء لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية في عام (1952)، وتولى رئاستها العالم إرنيست دافيد برجمان، الذي كان ينادي علنا بالسعي إلى صنع قنبلة نووية كأفضل وسيلة لضمان عدم الإنسياق مرة أخرى إلى الذبح كالنعا؟!(حجاج، ص154)

في عام (1956) قامت فرنسا بتزويد إسرائيل بمفاعل للأبحاث الذرية وذلك قبل العدوان الثلاثي على مصر بأسابيع قليلة وفي عام (1957) وقعت فرنسا وإسرائيل اتفاقاً ينص على أن تقوم فرنسا ببناء مفاعل قوته (24 ميغا وات).

وفي عام (1958) قامت بريطانيا ببيع عشرين طناً من الماء الثقيل لإسرائيل، وتعزز ذلك بكميات أكبر عام (1961)، وفي عام (1960) كانت محطة المخابرات المركزية الأمريكية، (CIA) في تل أبيب قد أوضحت أن البرنامج النووي الإسرائيلي لإنتاج أسلحة ذرية، قد أصبح حقيقة واقعة. (حجاج، ص155)

تعتبر إسرائيل هي الوحيدة في الشرق الأوسط، التي لم تتضم وترفض الانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة الذرية .

ومن المعروف أن الدكتور محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، قام بزيارة لإسرائيل عام (2004)، وخلال الزيارة أعلنت إسرائيل أنها ستبحث الانضمام إلى ضمانات الوكالة فقط في حال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، إذا اقتنعت بإيجابية تطور محادثة السلام في نطاق المرحلة الثانية من اتفاقية الطريق لتوصل إلى حل النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، وهو أمر لا يتوقع حدوثه لسنوات ويعتقد أنه حتى بافتراض حدوثه، فلن توافق إسرائيل على إنهاء برنامجها النووي العسكري. (حجاج، ص159)

وعلى أية حال ستظل إسرائيل، محافظة على دورها باعتبارها قوة إقليمية، ذات مستويات تسليحية عالية، مرتبطة بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، في ظل بيئة تحيط بها تتسم بالعداء والشك. (دسوقي، السياسية الدولية: 2011، ع184، ص52)

6- إسرائيل والثورات العربية

نظرت إسرائيل إلى ما يحدث في تونس وليبيا واليمن بشكل مختلف عما صدرت في مصر ويحدث حالياً في سوريا، فالدول الثلاث الأولى لا تحمل فيها الأحداث مخاطر مباشرة على المصالح الإسرائيلية، كما أن تأثير هذه الدول في تشكيل الشرق الأوسط مستقبلاً يبقى محدوداً.

أما تطورات الأوضاع في سوريا، فكان ينبغي لها أن تجذب اهتمام إسرائيل، لكونها جبهة قتال معها، ولكونها جزءاً من المحور الراديكالي المعادي لإسرائيل في المنطقة، والمكون من إيران وحزب الله وحركة حماس. (عكاشه، السياسية الدولية، 2011، ع185، ص72)

إن إسرائيل تراقب الوضع بحذر شديد لجميع تطورات الثورات العربية، التي ربما تسبب تهديداً لأمنها، ومصالحها في المنطقة، فهي تخشى تحول سياسة مصر الجديدة عنها، على نحو لا يتوافق مع المصالح الإسرائيلية، كما تتخوف من تولي قوى معادية الحكم، في العواصم الكبرى أو حدوث تقارب، شيعي- سني، أو تشكيل محور مصري- إيراني- تركي، مناهض لها، وتتحسب احتمال حدوث تقارب بين الولايات المتحدة، والدول العربية التي تشهد تحولاً ديمقراطياً، وممارسة ضغوط أمريكية على إسرائيل لتحريك مفاوضات السلام على الجانبين الفلسطيني والسوري. (الدسوقي، السياسة الدولية، 2011، ع184، ص53)

المبحث الرابع

الثورات العربية وأفاق مستقبلية للنظام العربي الجديد في توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط

أولاً: النماذج الثورية العربية:

في العالم العربي تعدد حالات الثورة، ونماذجها منذ بداية القرن العشرين، فالثورات كانت في الغالبية شعبية، ونذكر ، وثورة عام (1919) في مصر، وثورة عمر المختار في ليبيا، وعبد الكريم الخطابي في المغرب، وفي الجزء الشرق من الوطن العربي، هناك ثورة التحرير في عدن، حيث كان الطابع العام لهذه الثورات بأنها كانت ضد الاستعمار، والاحتلال لبلدانها. وبالرغم من تشابه الهدف لهذه الثورات، وهو تحرير البلدان إلا أنها اختلفت، في تحقيق أهدافها، فمنها من استعمل الأدوات العسكرية، ومنها من استعمل الأدوات السلمية، كثورة عدن وحركة الخطابي في المغرب، والثورة المصرية (1919). (علوي، السياسة الدولية: 2011، ع184، ص38)

وفي النصف الثاني من القرن العشرين عرفت المنطقة العربية نموذجاً مختلفاً من الثورات، والتي استندت بالأساس إلى انقلابات عسكرية، ضد الأنظمة الملكية، والتي كانت غالبها سياسية، لا تلبى طموحات الشعوب، السياسية والاقتصادية وتميل للغرب، أكثر ما تكون لشعوبها، من هذه الثورات ثورة يوليو عام (1952)، حيث انتقل هذه النموذج إلى العراق، وسوريا، وليبيا واليمن والسودان، إذ تشكل نموذجان للثورة، أحدهما (ثوري) والآخر (محافظة).

وفيما بعد حرب (1973)، أصبحت الأنظمة العربية في وضع أفضل نسبياً حيث كان لديها أن النصر الذي تحقق في أكتوبر (1973)، يتيح لها فرصة أفضل للبقاء مع الاحتفاظ بالتناقض أو على الأقل عدم التوافق بين السياسات المعلنة، لاستهداف محاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والإصلاح السياسي، والديمقراطي، وبين الممارسات الفعلية، التي تمنهج الاستبداد الأمني، وتوسع عن قصد أو غير قصد الفجوة ما بين الأغنياء والفقراء، ولم تكن تترك الأنظمة السياسية الوعي المعرفي، والتكنولوجي لدى أجيال الشباب، والتواصل الاجتماعي عن طريق الانترنت، فوجد في المجتمعات العربية جيلان، جيل الشباب الذي اكتسب ثقافة عالية، وجيل العجائز الذين عاشوا دون تواصل حقيقي، مع ذلك الوعي وتلك الثقافة، فالحركات الثورية التي يقودها الشباب المتعلم ثقافياً، كانت المقدمة الطبيعية للثورات

الشعبية الكبرى، التي انفجرت في تونس ثم مصر، ثم ليبيا، واليمن، وسوريا، وربما تمتد إلى بلاد عربية أخرى، قبل مضي كثير من الوقت. (فيشر، السياسة الدولية، 2011، ع184، ص39)

وقد شهدت المنطقة العربية في الأشهر الأربعة الماضية ما لم تشهده طليعة عقود طويلة، فبعد أن ظل العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي المتتالية - مما دفع البعض إلى الحديث عن وجود استثناء عربي في هذا المجال أو عن وجود تناقض بين الثقافة العربية وقيم الديمقراطية- بدأ العالم العربي الشهور الأخيرة يشهد بدايات تفكك بنية النظم السلطوية بفعل انتفاضات شعبية بداية في تونس ومصر، ثم في ليبيا، والبحرين واليمن، ويا كانت اسما ساحت الاحتجاجات (ميدان التحرير، دوار اللؤلؤة، شارع الحبيب بورقيبة، ساحة التغيير) فالهدف ظل واحداً وهو سقوط الأنظمة السلطوية، سواء كان كلياً عن طريق تغيير شامل للنظام، أو جزئياً عن طريق إدخال بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية. (شحاته، السياسة الدولية، 2011، ع184، ص19)

وبالرغم من الاختلافات المهمة في النظم العربية، خاص بين النظم الملكية والنظم الجمهورية، وبين الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعمالة، فإن هذه النظم كانت تتفق في الكثير من السياسات والخصائص، ولذلك كانت مطالب القوى الثائرة متشابهة إلى بعيد، وقد تركزت هذه المطالب على إطلاق الحريات السياسية، وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. تشابهت أيضاً استجابة النظم العربية لهذه الثورات بشكل كبير. (شحاته، ص11)

إذ اتهمه الثوار بالخيانة والعمالة، وتم استخدام العنف والترهيب. كما تشابهت تصريحات المسؤولين العرب التي أكدت أن كل دولة عربية لها خصوصيتها، مثلما صرح وزير خارجية الجزائر، (مراد مدلسي)، بأن "الجزائر ليست تونس، والجزائر ليست مصر" (وسيف الإسلام القذافي) الذي أكد "أن ليبيا ليست كمصر وتونس"، ووزير الخارجية المصري السابق (أحمد أبو الغيط) الذي قال إن مصر ليست تونس". ولكن على أرض الواقع، فإن ما حدث في تونس تكرر إلى حد كبير في مصر، و في ليبيا واليمن، مما قد يشكل بداية نحو التحول الديمقراطي والحرية والعدالة الاجتماعية.

كما بدأت بعض دول الخليج العربي مثل البحرين، تشهد حراكاً اجتماعياً واسعاً ومطالبات بإسقاط النظم الحاكمة. (وحيد، السياسة الدولية، 2011، ع184، ص10) وسنحاول في السطور القادمة القاء الضوء على مبررات والباب قيام هذه الثورات أو الانتفاضات الشعبية:

أولاً: أهم الدوافع المحركة للقوى السياسية والاجتماعية المختلفة للثورة.

ثانياً: أهم القوى التي شاركت في الاحتجاجات، مع الأخذ في الاعتبار أن تلك الثورات كانت ثورات شعبية، وأن كافة طوائف الشعب شاركت فيها.

1- محركات التغيير في العالم العربي:

أسهمت عدة عوامل في ظهور الانتفاضات والثورات الشعبية في العالم العربي، على رأسها أن الشباب (الفئة العمرية بين 15 و29 سنة) بشكل أكثر من ثلث سكان العالم العربي بما يعرف بالطفرة الشبابية، وتعاني تلك الفئة أشكالاً متعددة من الإقصاء والتمييز جعلتها ساخطة على الأوضاع الراهنة. وبالرغم من الثروات البشرية والطبيعية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة العربية، فإنها شهدت في العقود الأخيرة خللاً كبيراً في منظومة توزيع الثروة. إذ استأثرت نخب ضيقة ذات ارتباط وثيق بالسلطة بمقومات الثروة. بينما همشت قطاعات واسعة من المجتمعات العربية. وقد تزايدت تلك الظاهرة في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ مع التوجه لتبني آليات السوق والتجارة الحرة، وتراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة. كما تعاني المنطقة العربية القمع، والاستبداد، وغياب الحقوق والحريات، وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، مع تركيز السلطة في يد نخب ضيقة مرتبة بالحزب أو الأسرة الحاكمة.

وقد أدت حالة الاختناق السياسي الذي تشهده المنطقة العربية إلى ظهور عدد كبير من الحركات الاحتجاجية، بعضها ذات صبغة سياسية أو اجتماعية، وبعضها ذات صبغة دينية أو عرقية.

من ناحية أخرى، فشلت معظم الدول العربية في تحقيق الاندماج الوطني بين الجماعات الدينية والعرقية والإثنية المختلفة، وتعرضت معظم الإقلييات (أو الأغليات المهمشة) في العالم العربي لمظاهر الإقصاء والتمييز الديني والثقافي والاجتماعي، وفي السنوات الأخيرة تزايدت مظاهر القهر السياسي والاجتماعي في العديد من الدول العربية. وتساعد دور قوى إقليمية وخارجية. حيث بدأت هذه الجماعات تتحرك للمطالبة بحقوقها الثقافية والسياسية، أو للمطالبة بالانفصال بشكل جزئي أو كامل عن الدولة الأم. وأخيراً، أسهم التدخل الخارجي المتصاعد لقوى إقليمية وخارجية في الشؤون الداخلية للمنطقة العربية في تعميق حالة الضعف والانقسام التي تشهدها دول المنطقة.

2- الطفرة الشبابية:

تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية حيث يمثل الشباب في المرحلة العمرية من 15 و 29 سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي، حيث ترتفع مستويات البطالة إلى (25%) بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي (14.4%) وتتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عال، حيث يمثل الشباب المتعلم نحو (95%) من الشباب المتعطل عن العمل في العالم العربي، كما ترتفع نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشابات المتعلّمات، حيث تشغل المنطقة العربية موقعاً متدنياً بين مناطق العالم من حيث إدماج المرأة في سوق العمل. (شحاته، ص10)

يعاني الشباب أيضاً تدني مستويات الأجور، وسوء ظروف العمل، حيث يعمل نحو (72%) من الشباب في القطاع غير الرسمي. وقد أثر كل ذلك، سلباً في الظروف الاجتماعية للشباب في الوطن العربي، حيث تفشت ظاهرة العنوسة، وتأخر سن الزواج بشكل كبير، ووفقاً للتقارير الدولية، فإن أكثر من (50%) من الذكور، في المرحلة العمرية من (25 إلى 29 سنة) لم يسبق لهم الزواج، وهي النسبة الأعلى بين الدول النامية. ومن ناحية أخرى، يعاني الشباب في العالم العربي، إقصاء سياسياً واضحاً، حيث أدى غياب الحريات السياسية والمدنية، وضعف الأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني، والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، إلى انصراف الشباب عن المشاركة السياسية، من خلال القنوات الشرعية.

ولكن في السنوات الأخيرة، ومع انتشار وسائل الإعلام البديلة، وأدوات الاتصال الحديثة، والقنوات الفضائية، مثل قناة الجزيرة والعربية، والهواتف المحمولة والانترنت، بدأ الشباب في العالم العربي، يؤسسون لأنماط، مشاركة جديدة، مكنتهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها النظم العالمية على حريات التعبير والتنظيم، لجأ الشباب إلى شبكات التواصل الاجتماعي وإلى المدونات للتواصل مع بعضهم بعضاً، وللتعبير عن عدم رضائهم عن الأوضاع القائمة، وكذلك لتنظيم منظمات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم على شعوبها لعقود طويلة. (شحاده، ص21)

3- التهميش الاقتصادي والاجتماعي:

بالرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة، إلا أن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ولا تزال قطاعات واسعة من

الشعوب العربية تعاني الأمية والبطالة، وتدني مستويات الدخل، وغياب الخدمات والمرافق، كما أن الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة في اتساع مستمر. وقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي الفساد بشكل واسع، واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية، إلى تزايد حالة السخط السياسي والاجتماعي، وظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع في العديد من الدول العربية. ومع اتجاه عدد من الدول العربية إلى تبني سياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة، تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ، مما أثر سلباً في قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة.

وفي هذا الصدد، يقول جلال أمين : في(تونس وليبيا) حدث تحسن في المؤشرات التي يعلق عليها الصندوق (النقد الدولي) أهمية، ويقاس بها النجاح والفشل، بينما حدث تدهور في المؤشرات التي يتجنب الصندوق الكلام عنها، ولا يعيرها اهتماماً في توزيع عبارات الثناء أو النقد: معدل نمو الناتج القومي يرتفع، ومعه متوسط الدخل، والاستثمارات الأجنبية تزيد. (حدث هذا في تونس في العشرين سنة الماضية، وبدأ يحدث في مصر منذ ست سنوات). ولكن حدث التدهور الشديد في ثلاثة أمور لا يحب الصندوق أو المؤسسات المالية الدولية الحديث عنها إلا مضطرة وهي زيادة البطالة، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وزيادة انكشاف الاقتصاد أمام المتغيرات العالمية، ومن ثم زيادة تأثره بما يحدث في الخارج من تقلبات. كانت النتيجة أن تونس، بعد أكثر من عشرين عاماً من تطبيق سياسة الصندوق، زاد الناتج القومي فيها بمعدل يفوق (5%) سنوياً (أي أكثر بنحو الخمس مما حدث في مصر)، ولكن زاد أيضاً معدل البطالة بشدة، فأصبح أكبر من معدل البطالة في مصر بنحو (50%) أي (14%) من إجمالي القوة العاملة بالمقارنة بـ(9%) في مصر، طبقاً للإحصاءات الرسمية التي يرجح أنها أقل بكثير من الحقيقة في الدولتين). كذلك، اتسعت بشدة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فأصبحت أكثر بكثير منها في مصر وأغنى (10%) من السكان في مصر يحصلون على 8 أضعاف ما يحصل عليه أفقر (10%) من السكان، بالمقارنة بـ(13 ضعفاً في تونس)، طبقاً لإحصاءات الأمم المتحدة عن سنة (2008/2007) والأرجح عليه أن الحقيقة أسوأ هنا أيضاً بكثير، إذ إن كثيراً مما يحصل عليه الأغنياء لا يرى ولا يحسب. (شحاته، ص22)

4- غياب الحريات السياسية

تتعرض الدول العربية منذ نهاية الحرب الباردة، خاصة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، لضغوط داخلية وخارجية متزايدة لتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدي

إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية، وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والاتحادات، وإلى وضع ضمانات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة والإعلام، إلا أن الدول العربية لم تستجب لهذه الضغوطات، واكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية، وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية، مثل المغرب والكويت ومصر، فقد اعتمدت على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب والإعلام ومنظمات المجتمع المدني. وقد أدى امتناع الدول العربية عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية إلى انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية وإلى ضعف وترهل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

كما نتج عن انغلاق المجال السياسي اتجاه المهتمين بالشأن العام، خاصة من أبناء الطبقة الوسطى المتعلمة، إلى المشاركة من خلال قنوات بديلة، وفي مقدمتها الحركات الدينية والعرقية والمناطقية والتي تحولت إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة في معظم الدول العربية، وفي السنوات الأخيرة ظهر أيضاً العديد من الحركات الاحتجاجية ذات أرضية سياسية ومطلبية نشأت خارج الأطر المؤسسية وخارج الشرعية القانونية.

ورفضت تلك الحركات أن تشارك في المنظومة السياسية التي فرضتها الدولة على معارضيهما، وتبنت خطاباً يتجاوز مطالب الإصلاح التدريجي، وطالبت بالتغيير الشامل من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة. كما لجأ الشباب في السنوات الأخيرة إلى استخدام الفضاء الإلكتروني والمواقع الاجتماعية لتأسيس حركات احتجاجية شبابية أصبحت محركاً مهماً للتغيير في العديد من الدول العربية. وظهر في الآونة الأخيرة نمطان رئيسيان للتغيير في المنطقة: النمط الأول يقوم على نجاح حركات ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني في تحدي سلطة الدولة المركزية، وفي الانفصال عنها بشكل كامل، كما حدث في حالة السودان، أو في تأسيس مناطق حكم ذاتي لا تخضع لسيادة الدولة المركزية، كما حدث في حالة الصومال ولبنان والعراق، واليمن وفلسطين أما النمط الثاني، فيقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية وسياسية مختلفة في إسقاط النخب الحاكمة من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق، وقد شوهد هذا السيناريو في مصر وتونس واليمن وسوريا، وهو مرشح لأن يتكرر في عدد من الدول العربية، ومنها المغرب والجزائر، وربما بعض دول الخليج، ويبدو أن سيناريو الانتقال التدريجي والمنظم نحو الديمقراطية، الذي طرحه العديد من المحللين في سنوات سابقة، أصبح غير مطروح وأن

سيناريوهات التغيير من خلال الثورة أو الانفصال هي المطروحة الآن.(أمين، السياسة الدولية، 2011، ع184، ص46)

5- تراجع عوامل الاندماج الوطني

شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، خاصة في تلك الدول التي تتمتع بقدر عالٍ من التنوع العرقي والديني والإثني، وقد نتجت هذه الظاهرة من عدة عوامل مختلفة في مقدمتها قيام النظم السلطوية لعقود طويلة بحجب الحريات الثقافية والدينية. وبحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هويتها وعن ثقافتها وعن عقيدتها، كما حدث في حالة الأكراد والشيعية في العراق.

كما حاولت النخب الحاكمة في العالم العربي، أن تفرض الهوية الثقافية العربية السيئة على الجماعات الأخرى من خلال المنظومة التعليمية والإعلامية المهيمنة، وكثيراً ما تعرضت الأقليات العرقية والدينية والإثنية في العالم العربي إلى ممارسات تمييزية أثرت ليس فقط في وضعها الثقافي ولكن أيضاً في وضعها السياسي والاقتصادي، كما حدث في حالة مسيحيين جنوب السودان، والشيعية في العراق والخليج ولبنان، وأخيراً، فإن انسداد قنوات المشاركة السياسية وتقييد الحريات السياسية والمدنية منعاً هذه الجماعات من التعبير عن مطالبها بشكل شرعي وقانوني. وقد دفعت مظاهر التمييز الثقافي والسياسي والاقتصادي بعدد من الجماعات الفرعية في العديد من الدول العربية إلى الانسلاخ عن الجماعة الوطنية والالتفاف حول هوياتها الفرعية، واتجاهها إلى الانفصال عن الدولة المركزية وتكوين دولة جديدة، كما حدث في حالة السودان، أو مناطق حكم ذاتي كما نشهد العراق.

ومن المرجح أن تنتشر هذه الظاهرة في المنطقة العربية بشكل أوسع في السنوات القادمة، وقد تشهد المنطقة تفكك عدد من الدول القائمة، وقيام دويلات جديدة تعبر عن تطلعات الفئات والجماعات التي عانت التهميش والإقصاء لعقود طويلة.(أمين، ص47)

6- تصاعد دور قوى خارجية وإقليمية:

التطور الأخير الذي أثر بشكل كبير في استقرار المنظومة السلطوية في العالم العربي مرتبط بتصاعد دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في السياسات الداخلية لدول المنطقة في السنوات الأخيرة، فالتدخل الخارجي ليس بحديد على المنطقة العربية. ولكنه كان في فترات سابقة مرتبطاً بالأساس بترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الاستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين، وبدعم النظم السلطوية الموالية للغرب.

ولكن في السنوات الأخيرة، دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تخل باستقرار النظام العربي، وبالنظم السلطوية في المنطقة، خاصة تلك التي تبنت مواقف مناهضة للولايات المتحدة وقد تجلّى هذا في سياق التدخل الأمريكي في الصومال، والاحتلال الأمريكي في العراق ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان، ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة، وحزب الله في لبنان وحتى النظم "المعتدلة" تعرضت لضغوط خارجية متزايدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والربط بين الإرهاب وغياب الحريات لإدخال إصلاحات سياسية وإطلاق الحريات السياسية والمدنية. (شحاته، ص13)

ومن ناحية أخرى شهدت الفترة الأخيرة تصاعداً في نفوذ قوى إقليمية صاعدة مثل إيران وتركيا، بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في العالم العربي.

وبالنسبة لإيران، فقد تولت زيادة المعسكر المناوئ للسياسات الأمريكية في المنطقة، وقامت بدعم نظم وحركات راديكالية، مثل نظام الأسد في سوريا، وحزب الله في لبنان، وحماس في فلسطين، والتمرد الحوثي في اليمن والشيعية في البحرين مما دفع البعض للتحديث عن بدء حرب باردة جديدة في المنطقة بين المعسكر الراديكالي بقيادة إيران وسوريا، والمعسكر المعتدل بقيادة مصر والسعودية، والمدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عزز هذا الصراع بين المعسكر المحافظ والمعسكر الراديكالي من نفوذ فاعلين غير أميين مثل حركة حماس وحزب الله في لبنان والتمرد الحوثي في اليمن ومن قدرتهم على تحدي السلطة المركزية وعلى تأسيس جماعات فرعية منظمة ومسلحة تمتع بقدر عالٍ من الاستقلال الذاتي، مما دعا البعض إلى اتهام هذه القوى بتأسيس دولة داخل الدولة. (شحاته، ص13)

ثانياً: القوى المحركة للانتفاضات الشعبية:

شاركت أربع قوى رئيسية في الانتفاضات الشعبية التي شهدتها عدة دول عربية في الشهور الأخيرة وهي: الحركات الاحتجاجية الشبابية، والأحزاب والقوى السياسية المعارضة، وقوى عمالية ومهنية، وأخيراً قوى ذات أرضية طائفية وقبلية ومناطقية. (شحاته، ص15)

شهدت الدول التي تتمتع بقدر عالٍ من التجانس السكاني، مثل تونس ومصر، حراكاً على أرضية سياسية وطبقية، شاركت فيه قوى شبابية وسياسية ونقابية، بينما شهدت دول أخرى تعاني استقطاباً طائفيًا أو قبلياً أو مناطقيًا، مثل ليبيا، والبحرين واليمن، حراكاً واسعاً على أرضية مناطقية أو طائفية.

ورغم وجود اختلافات مهمة في طبيعة القوى التي قادت هذه الانتفاضات الشعبية ومثلت قوامها الرئيسي، فإن مطالبها تشابهت إلى حد بعيد. ركز الثوار والمتظاهرون على مطلبين رئيسيين هما الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وغابت المطالب ذات الصبغة الطائفية والمناطقية، وذلك بالرغم من محاولة النظم الحاكمة قولبة هذه الثورات في إطار طائفي، كما حدث في اليمن والبحرين أو في إطار مناطقي كما حدث في ليبيا.

وكان الشباب - خاصة المتعلم والمستخدم لتقنيات الاتصال الحديثة - في مقدمة القوى التي دعت إلى انتفاضات شعبية في مواجهة الفساد والاستبداد، إذ لعب دوراً مهماً في إدارة هذه الانتفاضات وقيادتها.

وليس من قبيل المصادفة أن تكون واقعة إشعال الشباب (محمد بوعزيزي) النار في نفسه هي التي أطلقت الثورة في تونس والمنطقة العربية، إذ جسدت قصته مأساة فئة واسعة من الشباب المتعلم والمتعطل عن العمل في العالم العربي.

أما الأحزاب والقوى السياسية، فقد أعلنت تضامنها والتحامها مع الانتفاضات الشعبية، لكن من الملاحظ أنها لعبت دوراً تابعاً لدور القوى الشعبية الشبابية. فلم تبادر النخب السياسية بالدعوة إلى هذه الانتفاضات الشعبية، بل في بعض الأحيان تأخرت في الإعلان عن تأييدها للقوى الشبابية، كما حدث في الحالة المصرية والحالة التونسية ولكن مع تصاعد وتيرة الاحتجاجات وانضمام كتل اجتماعية مهمة إليها، تراجعت الأحزاب عن حذرهما، وأعلنت التحاقها بالحراك الشعبي. وقد رأى البعض في موقف الأحزاب والقوى السياسية محاولة ركوب موجة الاحتجاجات الشعبية، واختطافها لمصالحها الخاصة.

وكذلك لعبت القوى النقابية العمالية والمهنية، دوراً مهماً في تأييد الثورات الشعبية وتأييدها. ففي الحالة التونسية، كان لاتحاد الشغل، وهو التنظيم العمالي الوحيد في تونس، دور رئيسي في نجاح الثورة حيث إذ أعلن في مرحلة مبكرة عن انضمامه للانتفاضة الشعبية التي اندلعت بشكل عفوي. وقد أسهم انضمام الاتحاد بشكل كبير في تغيير موازين القوى، وفي تشجيع قوى سياسية ونقابية أخرى مثل الأحزاب والنقابات المهنية، ومنظمات حقوق الإنسان، على إعلان تأييدها للثورة، مما دفع الجيش التونسي في النهاية إلى الانشقاق عن الرئيس (بن علي) وإجباره على مغادرة البلاد.

وفي الحالة المصرية، كان الحراك العمالي والفئوي الذي شهدته البلاد في السنوات الخمس الأخيرة من المحركات الرئيسية للثورة، وكان لانضمام قوى عمالية ومهنية دور مهم أيضاً في دفع المؤسسة العسكرية للانشقاق على مبارك، وإرغامه على التنازل عن السلطة.

وفي الدول التي تعاني من مظاهر الانقسام القبلي والطائفي، كان لقوى ذات أرضية طائفية أو قبلية أو مناطقية دور مهم في الحراك الشعبي ضد النظم الحاكمة. ففي اليمن، كان للحراك الجنوبي والتمرد الحوثي دور كبير في إضعاف الدولة وتحجيم شرعيتها، مما فتح المجال أمام قوى أخرى، مثل الشباب الجامعي وأحزاب التحالف المشترك، للانضمام للقوى المطالبة بإسقاط النظام وتم لهم فقط إسقاط الرئيس وأتباعه المقربين. وكذلك في ليبيا، كانت المناطق الشرقية التي تعاني التهميش والاستبعاد أول من تحرك ضد نظام القذافي وأسقطه وأخيراً في البحرين اتخذ الحراك الشعبي صيغة طائفية، حيث مثلت الطائفية الشيعية (التي تعاني الإقصاء السياسي والاقتصادي والتمييز الثقافي، وذلك بالرغم من أنها تمثل الأغلبية السكانية) القوام الأعظم للحركة الشعبية ضد بيئة النظام السلطوية. (وحيد، السياسة الدولية، 2011، ع184، ص14-15)

ثالثاً: خصائص الحركات الاحتجاجية الثورية في العالم العربي:

1- قاد الحركات الاحتجاجية الشباب خريجو الجامعات وحملة الشهادات العليا العاطلون عن العمل، وقد أسهم هؤلاء بشكل واضح في انتشارها وتوسعها حتى وصلت إلى كافة المدن والقرى.

2- بدأ الحراك عفويًا خارج الأطر الحزبية، والمؤسسية المتعارف عليها (مثل الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، واتحادات العمال).

3- طول نفس التحرك الشعبي، حتى زوال الأنظمة السياسية الفاسدة.

4- عبرت الحركات الاحتجاجية عن نمط جديد من المطالب الاجتماعية، والسياسية، والحاجة إلى الإصلاح السياسي. (عبد النور، المستقبل العربي، 2011، ع378، ص135)

هناك اتفاق عام بين الخبراء في الحالات العربية المختلفة على عدة عوامل بينوييه وراء الانتفاضات من أبرزها، مأسسة النظم العربية للفساد والقمع الأمني، وهيكلية الانسداد السياسي بأطر سياسية لا تسمح بالتغيير الحر، وفشل القوة التقليدية في استيعاب وفهم الحركات الشبابية الجديدة، وانتشار فئة قليلة بموارد الدولة، عبر تكريس معادلة (زواج السلطة ورأس المال) وانتشار الفقر والبطالة في المجتمعات العربية، كأحد مخلفات الإصلاح الاقتصادي الذي عظم من قيمة المؤشرات المالية، على حساب التهميش التنموي لفئات مجتمعية، وقبلية، ودينية، فضلاً عن جمود النخبة وتماشيتها مع مصالح النظام السياسي. (علي، السياسة الدولية، 2011، ع184، ص75).

أفاق مستقبلية

للنظام العربي الجديد وأثره في توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط

إن الشرق الأوسط منذ القدم، وتحديدًا المنطقة العربية منه، كان دائماً منطقة غير مستقرة، وما أن يستقر نسبياً بصورة يمكن معها تصور ملامح النظام، وبيئة استراتيجية قابلة للاستقرار ووجود تيار رئيسي بشأنها، يقع انفجار ما، بأشكال غير متوقعة لتبدأ العملية من جديد.

وإذا كان الانفجار عادةً يحدث حرباً إقليمية، أو غزواً خارجياً، أو ثورة منفصلة، كعام (1979)، إلا أن المنطقة حالياً انفجرت بفعل سلسلة متتالية من الثورات العنيفة، ضد نظم سياسية استبدادية، ممارسة لجميع أشكال الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي ضد أبناء شعبها. إن ما تشهده المنطقة العربية في الوقت الحالي، هو حالة من (الانفلات الإقليمي)، ومنذ فترة طويلة لم تعد هناك إمكانية تصور وجود ضابط إقليمي أو دولي يمكن أن يحدد إيقاع الإقليم في تحالفاته، وصراعاته، فتجربة الدول المحورية في الستينيات غير قابلة للتكرار، والولايات المتحدة تواجه مشكلة على أربع جبهات، وأدوار ما قبل (2011)، لإيران وتركيا تنحصر، كما أن الاستراتيجية الخاصة بتشكيل محاور إقليمية، على غرار محور سوريا، مصر، السعودية القديم، أو محاولات الراديكاليين والمعتدلين التي انهارت، وبالتالي كل دولة الآن تتصرف بمفردها، استناداً إلى فكرة (البقاء)، وهو ما يسمى في البدايات الفلسفية للاتجاه الواقعي في تحليل العلاقات الدولية (حالة الطبيعة)، والتي ارتبطت بتعبير شهير (لتوماس هوبز)، هو الوحش (Leviathan) والذي يعبر عن حالة تنسم بالاضطرابات والمخاوف وحرب الجميع ضد الجميع من أجل البقاء، وفيها لا تملك دولة أن تكون أخلاقية أو مثالية. (عبد السلام، محمد، السياسة الدولية، 2011، ع185، ص6).

إن الثورات العربية، جعلت من أدوار القوة الإقليمية السائدة، ما بعد احتلال العراق (2003)، وما قبل (2011) تراجعاً واضحاً حيث الدور الإيراني وقد تراجعت فكرة المبادئ لصالح فكرة المصالح، حيث السمة العامة للسياسة الإيرانية في المنطقة، فضلاً عن ازدواجية إيران اتجاه الثورات العربية.

كذلك الدور التركي أصيب هو الآخر بالارتباك، إذ أصيب موقفها بالازدواج من الثورات العربية تحاول الحفاظ عليه من خلال موقعها مما يحصل في سوريا الجارة، أما إسرائيل فقد أصابها الحذر والخوف على مصالحها في المنطقة. بينما صعود للدور المصري

بعد أن تحرر من قيود نظامه السابق وأصبح أكثر مراعاة للمصالح العربية والإسلامية وأبناء شعبه، أيضاً كذلك صعود للدور الخليجي، من خلال مجلس التعاون الخليجي، ويتمثل ذلك من نجاحه النسبي في تعامله كمنظومة إقليمية جديدة اتجاه إيران، وكذلك براعته في إدارة الأزمة في البحرين واليمن، وقراراته التي اتسمت بالقوة ومنها قرار، إرسال قوات درع الجزيرة (للمنامة)، وقرار ضم المملكتين الأردنية والمغربية في إطار مجلس التعاون الخليجي، وقيادته للعمل العربي المشترك، بعد أن خفت دور الجامعة العربية في ظل الأحداث الراهنة.

إن تنامي وصعود الدور السوري في منطقة الشرق الأوسط، في عهد الرئيس حافظ الأسد، والذي أجاد استثمار التناقضات الدولية والإقليمية إبان الحرب الباردة، ونجح في ترسيخ دور إقليمي حيوي، بما يجعل سوريا بمثابة الرقم الصعب في معادلة القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، على النحو الذي يجعل المساس بها مبرراً لانفجار الإقليم، حيث السيناريو الأسوأ الذي يتحسب منه الجميع، واحتمال انهيار النظام السوري، ربما يسبب حدوث مواجهات عنيفة، وصفتها الدوائر الغربية بسناريو يوم القيامة.(DOOMS DAE). (الدسوقي، السياسة الدولية، 2011، ع184، ص52).

أما الدور المصري فقد أخذ هذا الدور بالصعود، بعد أن تخلص من نظامه السابق وأصبح أكثر مراعاة للمصالح العربية والإسلامية، ومصالح أبناء ثورته، (الشعب المصري)، تبقى مصر كمفتاح أخير شديد الأهمية، لفهم ما يجري في الإقليم، لكنها تثير إشكاليات شديدة التعقيد، وربما حساسة أيضاً فهي إما أن تصبح إمبراطورية (فاعل رئيسي ومؤثر يكاد يكون فوق إقليمي)، أو مستعمرة (أي هدف لتأثير الشدائد من جانب الأطراف الدولية والإقليمية)، وحتى الآن فإنها الدولة الوحيدة التي أدت قوة التأثير السياسي لها إلى تشكيل الحالة الراهنة للمنطقة، فقط مثلت ثورته نموذجاً للتغيير أدى إلى قلب الإقليم رأساً على عقب، مع وجود أطراف أخرى تحاول بالطبع تحديد مسار التفاعلات الإقليمية، (كالسعودية، والنااتو). (عبد السلام، السياسة الدولية، 2011، ع185، ص9).

إن مستقبل منطقة الشرق الأوسط، عقب الثورات العربية، تحدد بأبرز الملامح التالية:

1. ان المجتمعات أصبحت أقوى من الدول (الثورات الشعبية الشبابية العربية).
2. التيارات الدينية ستصبح جزءاً من العلاقات الإقليمية، إذ تشير التحليلات إلى ظهور تحالفات إقليمية، على أسس تتعلق بالدين، أو مؤسسات دينية تستند إلى العالم الديني، أو أن يظهر مشروع إقليمي إسلامي على حساب المشروع القومي!؟

3. إن مشكلات الأمن غير التقليدي، ستؤثر بشدة على حالة الإقليم، لذلك فإن أي دولة رئيسية في المنطقة لن تتحمل ثمن حدوث انهيار كبير في الأوضاع الداخلية لدولة مجاورة أو قريبة، حتى لو لم تكن العلاقات السياسية بينهما سائرة وفق التصور. إن ظهور مشكلات أمن غير تقليدية ليست نابعة من الدول، وليست ذات مضامين عسكرية نظامية، مع كونها عابرة للحدود، ممثلة بالكوارث الطبيعية والتحركات البشرية، غير المحكومة أو أمن الحدود، أو الإجرام المنظم، أو الأزمات المالية.
4. السمة الرئيسية التي ستحكم علاقات الفاعلين الرئيسيين في المدى المباشر هي التنافس، حيث بدأت الحرب الباردة الإقليمية.
5. شبكة العلاقات الإقليمية القادمة لن تكون مركزية على الإطلاق، فهناك تفاوت شديد في قوة كل طرف، والتي تتيح له التأثير في سلوك الآخرين، وبالتالي ستكون هناك مراكز قوى إقليمية، لدى كل واحد منها، والتي تتعلق ببساطة بالقدرات المالية أو القوة العسكرية أو الخبرات المتقدمة أو التأثير السياسي، ولا توجد دولة في المنطقة تمتلك أكثر من عنصرين معاً من تلك العناصر، وبالتالي لن تكون هناك قيادة إقليمية في المدى المنظور بسبب وجود حالة "عدم التيقن" و"عدم الاستقرار" في دول الانتفاضات حالياً. (عبد السلام، ص8)

الخاتمة

تناولت الرسالة ، توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام(2003-2011)، من خلال تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول دراسية، حيث تناول الفصل الأول المقدمة العامة لموضوع البحث،ومن ثم تحديد مشكلة الدراسة ومن ثم أهداف وأهمية الدراسة، ومن ثم فرضية الدراسة وتساؤلاتها وتعريف لأهم مصطلحات الدراسة ومن ثم الحديث عن الإطار النظري والدراسات السابقة، ومنهجية الدراسة.

أما الفصل الثاني، فقد تناول التطور التاريخي لنظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، من خلال المباحث التالية،المبحث الأول، تناول الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة الشرق الأوسط، أما المبحث الثاني، فقد تناول المصالح والأطماع الدولية في منطقة الشرق الأوسط .

أما الفصل الثالث، فقد تناول حروب الخليج وأثرها على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، وتحديدًا حرب الخليج الثالثة وأثرها على نظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط.

أما الفصل الرابع، فقط تناول العوامل المؤثرة على نظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال تناوله للنظام العربي وأثره على النظام الإقليمي بمنطقة الشرق الأوسط.

فيما تناول الفصل الخامس والأخير من الدراسة، المتغيرات الدولية والإقليمية التي تسهم في تعميق اختلال توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، من خلال المباحث الأربعة التالية: المبحث الأول تناول-تحولات النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، ومن ثم البحث الثاني تناول الاحتلال الأمريكي للعراق، فيما جاء المبحث الثالث وتناول، صعود قوة إقليمية غير عربية جديدة واختلال توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم المبحث الرابع، فقد تناول الثورات العربية وآفاق مستقبلية للنظام العربي الجديد في توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط.

لقد حاولت الدراسة لهذا الموضوع، إثبات صحة الفرضية، التي انطلقت منها في تحديد أثر احتلال العراق عام (2003) على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، حيث كان العراق يمثل قوة إقليمية منافسة.

إذ أظهرت الدراسة، من خلال استخدام المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي الوصفي وتطبيق نظريات العلاقات الدولية الخاصة بتوازن القوى على الوضع الراهن كما هو قائم ليدلل على أن منطقة الشرق الأوسط صبغت بهوية الدور، وذلك من حقبة إلى أخرى، حيث اتسمت الستينيات بالدور المصري، كما عرفت فترة السبعينيات بالحقبة السعودية، بينما شهد العقد الثماني دوراً إسرائيلياً صاعداً، مع تنامي للدور العراقي، حتى تصدر المشهد الإقليمي في مطلع التسعينيات.

حيث تراجعت الإقليمية في مواجهة العولمة، طيلة هذا العقد حتى أحداث 11 سبتمبر (2001) والتي استدعت بدورها، حضوراً عسكرياً مكثفاً، ووجوداً مباشراً للدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط تحت مسمى "الحرب الأمريكية على الإرهاب"، وما صاحب ذلك من تداعيات، أسفرت عن احتلال العراق، وافغانستان، وسيطرت الدور الأمريكي، ومحاولة واشنطن هدم النظام الشرق أوسطي، القديم القائم على توازن القوى.

ولكن الصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية على أرض العراق تحديداً أسهمت بشكل أو بآخر، في عودة الإقليمية من جديد، ولكن في إطار تعددي، دون أن يطغى على الأدوار الإقليمية الأخرى.

حيث تصاعد الدور الإيراني، منذ الثورة الإيرانية عام (1979) وكان أبرز ملامح تصاعد هذا الدور، متمثلاً بالقوة العسكرية، والاقتصادية والأيدلوجية، من خلال محاولات مستميتة من أجل استكمال البرنامج النووي، وإرادة طافحة لفرض النفوذ الإيراني إقليمياً على دول المنطقة، وخاصة دول الخليج، هذا فضلاً عن مناوأتها للاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وإعلانها للعداء الدائم لإسرائيل، وممانعتها لأي عملية تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، والدعم الذي لا ينقطع لقوى المقاومة في فلسطين (حركة حماس) ولبنان (حزب الله)، وتحالفها الاستراتيجي مع سوريا.

كذلك الدور التركي الصاعد، مما جعلها مؤهلة للقيام بدور الوسيط الشرق أوسطي، وتحديداً بعد أن تحولت، عن الاتحاد الأوروبي، واتجهت نحو الشرق الأوسط، حيث لها دور طموح جعل من يراقبها يصفها بـ (العثمانية الجديدة).

أما إسرائيل (القوة الصاعدة) فقد ظلت محافظة على دورها، بعدها قوة إقليمية، ذات مستويات تسليحية عالية، مرتبطة بعلاقات تحالف استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ولما جاءت أهمية وهدف ومشكلة الدراسة متوافقة في جزئية الطرح فيما يتعلق، بأثر التحولات الديمقراطية(الثورات العربية)، على مستقبل النظام الإقليمي، ومستقبل نظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، فإنه يجدر الإشارة إلى أن الثورات العربية المفاجئة، المفاجأة والتي حدثت في المنطقة العربية، قد أخلت نوعاً ما من أدوار القوة الإقليمية الصاعدة، ومكانتها في المنطقة بعد الاحتلال الأمريكي في العراق، حيث يلاحظ بأن الدور الإيراني الصاعد ما بعد احتلال العراق، وما قبل عام (2011)، قد أصابه الاهتزاز والانكماش، وذلك بفضل موافقه الازدواجية من الثورات العربية التي حدثت في المنطقة، كذلك الدور التركي وموقفه من الثورة السورية وتأييدها، حيث اتصف موقفه بالازدواجية في تأييده للثورات العربية، أما إسرائيل فهي تراقب الأوضاع في المنطقة العربية بحذر عاملة من وراء ستار الولايات المتحدة كنظام مساعد لها، خوفاً من أن تسبب هذه الثورات، تهديداً لأمنها ومصالحها في المنطقة.

إلا أن الملاحظ للدور المصري المتراجع إقليمياً منذ اتفاقية كامب ديفيد من عام(1979) أنه حسب تركيبته الحالية في طور التكوين، يقع له العده لأخذ مكانه الطبيعي، بعد أن تخلص من نظامه السابق، إذ أصبح لديه هامش حركة أكبر في مجال السياسة الخارجية، مراعاةً للمصالح العربية والإسلامية، وأكثر استجابة للإرادة الشعبية المصرية .

كذلك يلاحظ صعود للدور الخليجي، من خلال مجلس التعاون الخليجي، حيث نجح في التعامل كمنظومة إقليمية واحدة، اتجاه إيران، كذلك براعته في إدارة الأزمة في البحرين واليمن حيث رشح لقيادة العمل العربي المشترك، بعد أن خفت دور الجامعة العربية، في ظل الأحداث الراهنة.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولاً: إن أهمية استقرار هيكله ونظام توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، ينبع أساساً من أهمية المنطقة استراتيجياً، واقتصادياً، فبحكم الموقع الاستراتيجي وما تملكه من ثروات نفطية واقتصادية، أصبحت منطقة الشرق الأوسط، بؤرة لتنافس قوى إقليمية ودولية، بهدف فرض معادلات توزيع الأدوار، والهيمنة بما يتلاءم مع المصالح الاستراتيجية لهذه القوى، مما فتح المجال لبروز توزانات للقوى الإقليمية والدولية لم تأخذ بالاعتبار المصالح الاستراتيجية لدول المنطقة وخصوصاً الدول العربية.

ثانياً: لقد لعب نفط الشرق الأوسط، أهمية كبرى في قلب معادلات توازن القوى في المنطقة مما جعل المنطقة عرضة لاستمرار تدخل القوى الكبرى.

ثالثاً: إن التواجد الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، من ناحية نظرية قد بدأ منذ عام (1957)، على خلفية الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي (ايزنهاور) والذي عرف بمبدأ (ايزنهاور)، إلا أنه يمكن القول إن التواجد العملي والفعلي والمباشر للقوات الأمريكية في المنطقة، قد بدأ من (1990) وتجلّى هذا التواجد، بالاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003).

رابعاً: إن تنامي وصعود الدور العراقي، بعد خروج مصر إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام (1979)، وزج العراق بحرب طويلة مع جارتها إيران استمرت لفترة (8 سنوات)، والتي اعتبرت أطول حروب المنطقة، ومن ثم حرب الخليج الثانية وحرب الخليج الثالثة، واحتلال العراق لتؤكد بأن هنالك مخططاً واضحاً في القضاء على كل قوى أوسطية تحاول السيطرة أو المنافسة للقوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة وربيبتها إسرائيل.

خامساً: إن المشاريع السياسية، لاحتواء المنطقة والسيطرة عليها، كمشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي طرحته الإدارة الأمريكية، ما كانت لتكون لولا انهيار الاتحاد السوفيتي كمنظومة منافسة وموازية للمنظومة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. إن تحولات النظام الدولي وانهيار العراق كقوة منافسة، مهدت الطريق لتحقيق الرؤى والمشاريع الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، التي تحقق مصالحها الاستراتيجية في السيطرة على المنطقة وحماية تدفق النفط والسيطرة عليه، وتحقيق أمن إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط.

سابعاً: إن التحولات الديمقراطية، (الثورات العربية) التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، والعربية منها تحديداً تؤكد على أن المنطقة، تتجه نحو إقليمية جديدة معاكسة للقوة الإقليمية ما قبل (2011)، وتحديداً ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث كان هنالك صعود للقوة الإقليمية، غير العربية، كإيران، وتركيا وإسرائيل.

سابعاً: إن الثورات العربية، قد أحدثت حراكاً إقليمياً لم ينته بعد، وفي ظل حالة الضبابية السائدة، وعدم اليقين، فمن الصعب التكهن بالمدى الذي سيصل إليه هذا الحراك، وكذا طبيعة المعادلات الإقليمية الناشئة عنه، والتي ربما تفضي إلى عالم مختلف في الشرق الأوسط، (أي إقليمية جديدة من نوع ما) وليس الهيمنة الأمريكية السائدة.

2- التوصيات:

- 1- إعادة بناء شرق أوسط جديد يخدم أبناء المنطقة، وتطوير الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول، باعتبار ذلك أساساً لحل المشكلات والنزاعات الموجودة فيه، وذلك من خلال إيجاد منظومة أمنية واقتصادية تكفل حماية مصادر ثرواته النفطية وتوزيع مكتسباتها بكل عدالة .
- 2- حل القضية الفلسطينية، بعدّها أهم قضايا الشرق الأوسط، والتي شكلت نقطة البداية لتوازنات القوى في المنطقة، سواء كان صعوداً أو هبوطاً.
فوجود إسرائيل باحتلالها لفلسطين ومساندة الغرب لها في كافة المجالات الحربية والاقتصادية، جعل من مسألة توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط مرهونة بمدى إمكانية أن تبقى إسرائيل هي الطرف الأقوى في المنطقة، طالما لم يكن هناك سلام حقيقي، يضمن حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية.
- 3- ضرورة العودة إلى نظام الثنائية القطبية، أو تعدد الأقطاب، بعدما فشل نظام أحادي القطبية في تحقيق الأمن والسلم الدوليين.
فمسألة انفراد الولايات المتحدة على مسرح الأحداث الدولية والعالمية دون منافس حقيقي لها حيث كان لذلك الأثر التأثير الواضح في تحكم السياسة الأمريكية بمجريات الأمور ومراكز القوى في منطقة الشرق الأوسط، والذي أثر بدوره في تحقيق السلم والأمن الدوليين.
- 4- إن الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط، من المتوقع أن يغير من طبيعة توازنات القوى الإقليمية السائدة في المنطقة، لذلك لا بد من استغلال ذلك في حماية المنطقة، من الأطماع الغربية وتبديد أحلامها فيها، (بناء تحالفات على أسس دينية).
- 5- العمل على إيجاد توازن قوى حقيقي، ما بين القوى الصاعدة، عقب الثورات العربية، وتركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بعد أن اتضحت الصورة الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية، وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط . بحيث تشكل هذه القوى الصاعدة توازن قوى حقيقي مقابل القوى الإقليمية والدولية الأخرى.

المصادر والمراجع:

أولاً: - المراجع العربية

1. الكتب:

- القرآن الكريم، سورة الانبياء(آية46)
- بركات، نظام وآخرون:(1989)؛ مبادئ علم السياسة"، دار الكرمل للنشر والتوزيع.
- بريماكوف، يفغيني:(2000)؛ "الهجمات في بغداد أو الحرب التي لا يمكن أن تقع، قبرص"، دار قرطبة للطبع.
- جانواوسياما:(1987)؛ "التاج الإيراني"، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- جلال، فقيرة:(1999)؛ "صنع قرار السياسة الخارجية اليمينية اتجاه دول الجوار الجغرافي"(1990-1997). جامعة بغداد.
- خولي، بسيني محمد:(1986)؛ "الصراع العراقي"- الإيراني، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- خليل حسن:(2009)؛ "النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية"- دار المنهل اللبنانية-بيروت
- رميحي، محمد:(1975)؛ "البتروول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي"، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع.
- ريمون، حداد:(1995)؛ "العلاقات الدولية نظام أم فوضى في ظل العولمة"، بيروت - مؤسسة الرسالة ط1.
- زهران، جمال:(2006)؛ "منهج قياس قوة الدول-مركز دراسات الوحدة العربية-القاهر
- سلوى، جمعة:(1997)؛ "مصر والنظام الدولي، سيناريو التسعينيات، السياسة الدولية" القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام العدد 1
- شكير، زهير:(1982)؛ "السياسة الأمريكية في المنطقة العربية". ط1 بيروت، معهد الإنماء العربي.
- عبد الحي، وليد:(2000)؛ "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي". القاهرة، دار النهضة العربية.
- علوي، مصطفى: (1992)؛ "مصر والنظام العربي"، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.
- فريد، عزيز:(1994)؛ "النظام العالمي الجديد، والقرن الواحد والعشرين"، بيروت دار الرشيد، ط1.
- كاظم، صالح جواد:(1991)؛ "دور جامعة الدول العربية، في حل المنزعات العربية"، بغداد: دار الشؤون الثقافية.
- كيلاني، هيثم:(1996)؛ "مشروع نظام الشرق أوسطي في بعده الأمني"، بيروت المركز اللبناني للدراسات.

- مارديني، زهير: (1996)؛ "الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة"، بيروت- دار أقر .
- مطر، فؤاد: (1994)؛ "موسوعة حرب الخليج، اليوميات، الوثائق، الحقائق"، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- منذر، محمد: (2002)؛ "مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة"، ط1، بيروت المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.
- منصور، ممدوح محمد مصطفى: (1997)؛ "سياسات التحالف الدولي"- القاهرة، منشورات مكتبة مدبولي.
- نصور، أديب: (1991)؛ "ميزان الدول: دراسة العلاقات الدولية على ضوء توازن القوى"، ط1، بنبي غازي: منشورات قار يونس.
- نعيمة، عبد الرحمن: (1998)؛ "الصراع على الخليج العربي"، بيروت المركز العربي الجديد للطباعة والنشر.
- هلال، علي الدين ومسعد: (2002)؛ "النظم السياسية العربية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية
- وهبه، محمود: (1994)؛ "إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية"
- يموت ، عبد الهادي وعيسى نجيب: (1987)؛ "مدخل إلى التكتلات الاقتصادية في العالم الثالث" بيروت معهد الإنماء العربي للدراسات الاقتصادية.

2. الدوريات

- أحمد، محمود: (2003)؛ "العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 154.
- أزعر ،محمد: (1992)؛ "السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية والتوازنات ما بعد حرب الخليج" مستقبل العالم الإسلامي، العدد 7 مالطا.
- آغا، أحمد وآخرون: 1980؛ "قضايا الخليج العربي"، سلسلة الدراسات والوثائق الاستراتيجية لندن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد 21.
- بكر، حسن: "الولايات المتحدة وإدارة عملية الحشد الدولي"، مجلة السياسة الدولية العدد 102.
- بشير، عبد الفتاح: (2009)؛ "السياسة الخارجية التركية منطلقات وآفاق جديدة"، السياسة الدولية، العدد 177.
- تونشي، دناتالي: (2010)؛ "البعاد الدور التركي في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 100
- حتي، ناصيف: (1995)؛ "الجامعة العربية والمصلحة العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 119.
- حجاج، أحمد: (2008)؛ "الغرب ودعم البرنامج النووي الإسرائيلي"، السياسة الدولية، العدد 178.
- حرب، أسامة الغزالي: (2002)؛ "هل استوعب الأمريكيون درس 11 سبتمبر 2001"، مجلة السياسة الدولية، العدد 147.

- حرب، اسامة الغزالي: (2003)؛ "الزلازل العراقي، مجلة السياسة الدولية"، العدد152.
- حرب، أسامة الغزالي: (2010)؛ "نجم تركيا الساطع، مجلة السياسة الدولية"، العدد181.
- دسوقي، أبو بكر: (2011)؛ "عالم مختلف - الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الثورات"، مجلة السياسة الدولية، العدد184.
- رشدي، حسن: (2003)؛ "أثر حرب العراق في النظام الدولي"، مجلة البيان الإسلامية، لندن العدد187.
- زكريا، كورشان: (2006)؛ "العرب يعيون تركيا، مجلة حوار العرب"، العدد23، الكويت - مؤسسة الفكر العربية الكويتية للنشر والتوزيع.
- سعيد، عكاشة: (1990)؛ "إسرائيل في مواجهة الواقع الجديد في منطقة الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد185.
- سلامه، غسان: (1993)؛ "العرب وإسرائيل المفاوضات" مجلة المستقبل العربي، العدد172، بيروت.
- شريف، إيهاب: (1987)؛ "إيران جيت: الدوافع الأمريكية والدور الإسرائيلي"، مجلة السياسة الدولية، العدد89.
- شلبي، سيد أمين: (1981)؛ "الوفاق الأمريكي السوفيتي، مراحل ومكوناته" مجلة السياسة الدولية، العدد65.
- شرعان، عماد: (2010)؛ "عوامل القبول التركي في منطقة الشرق الأوسط"، المركز الديمقراطي، دمشق.
- صلح، رغد: (2000)؛ "مستقبل النظام الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية"، مجلة الشؤون العربية.
- طالب، حسن: (1999)؛ "إيران وانعكاسات التسوية مع العراق"، مجلة السياسة الدولية، العدد102.
- عبد الله، ثناء: (1990)؛ "مستقبل الوحدة العربية وأزمة الخليج"، مجلة السياسة الدولية، العدد106.
- عبدالله، مصطفى: (1993)؛ "أبعاد عربية لأزمة الخليج" المستقبل العربي، العدد168.
- عبد الخالق، عبد ربه: (1999). أزمة الخليج وتداعيتها على الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد184.
- عبدالله، عبد الخالق: (2002)؛ "التقرير الاستراتيجي الخليجي والسنة الصعبة"، دار الخليج للصحافة والطباعة، الشارقة.
- عبد الرزاق، طلحت محمود: (1984)؛ "حرب الخليج والصراع العربي الإسرائيلي"، مجلة الدفاع العدد35.
- عبد العاطي، عمرو: (2011)؛ "تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية"، السياسة الدولية، العدد183.
- عطوي، ياسين: (1979)؛ "مصر والسلام والأزمة العربية"، مجلة السياسة الدولية.

- علوي، مصطفى: (2003)؛ "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 153.
- علوي، مصطفى: (2011)؛ "كيف يتعامل العالم مع الثروات العربية"، السياسة الدولية العدد 184.
- عسيوي، اشرف سعد: (2003)؛ "حرب الخليج الثالثة ومستقبل توازن القوى في المنطقة"، مجلة شؤون خليجية، العدد 34.
- غليون، برهان: (1991)؛ "النظام الدولي ومستقبل الوطن العربي" مجلة المستقبل العام الإسلامي العدد 2، مالطا).
- محمد، أحمد: (1990)؛ "ملامح جديدة للوقاف الدولي في التسعينات" مجلة العربي العدد 29 الكويت.
- محمد، ناجي: (2006)؛ "الملف النووي الإيراني مرحلة تقريب المسافات"، السياسة الدولية، العدد 166.
- محمد، ناجي: (2011)؛ "الانكماش - مستقبل الدور الإقليمي الإيراني بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، العدد 1
- محمد، السعيد أدريس: (2003)؛ "مجلس التعاون الخليجي والعراق" مجلة السياسة الدولية، العدد 152.
- محمد، عبد السلام: (2011)؛ "إقليم بلا نظام: البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 185.
- محمود، أحمد ابراهيم: (1999)؛ "التنافس الاستراتيجي بين العراق وإيران في الخليج"، مجلة السياسة الدولية، العدد 136.
- محمود، خليل: (2003)؛ "مأزق الأمن القومي العربي في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر"، السياسة الدولية، العدد 149.
- مراد، خليل: (1985)؛ "سياسة الولايات المتحدة في الخليج والمحيط الهندي"، مجلة الخليج العربي.
- مسلم، طلعت احمد: (1986)؛ "الصراع العراقي الإيراني": الصراع المسلح، مجلة السياسة الدولية، العدد 83.
- معوض، علي: (2011)؛ "تحليل أولي لدور التركي في ظل الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 185.
- مصطفى، اللباد: (2010)؛ "أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية"، العدد 18
- نور، الدين حمد: (2011)؛ "تركيا وسوريا نهاية العمق الاستراتيجي"، السفير 17 مايو.
- ولدایاه، عبدالله السيد: (1995)؛ "التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل النظام الإقليمي العربي" مجلة المستقبل العربي، العدد 1992، بيروت)

3. الاطروحات والرسائل الجامع

- سلام، سفاف: (2005)؛ " دور إيراني إقليمي في المشرق العربي"، سوريا ولبنان، رسالة ماجستير - جامعة تشرين.

- ضميري، عماد: (2001)؛ "الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير-الجامعة الأردنية، عمان.
- عدواني، عبد الناصر: (2004)؛ "إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي"، مقتربات جديدة، رسالة ماجستير - الجامعة الأردنية، عمان.
- مبيضين، ليث: (2005)؛ "الاحتلال الأمريكي للعراق وقرارات الشرعية الدولية"، رسالة ماجستير جامعة مؤتة، الكرك)

4. منشورات المؤسسات

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الكتاب الاحصائي- القاهرة (2002)- التقرير الاستراتيجي العربي 1985، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام.
- التقرير الاستراتيجي العربي (1989).الصادر في (1990)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.الأهرام- القاهرة.
- التقرير الاستراتيجي العربي (2002-2003).تركيا:التطورات الداخلية التطورات الإقليمية(2003).
- التقرير الاستراتيجي العربي، الدور العسكري التركي(1998)مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة.
- المركز القومي للدراسات الاستراتيجية بدمشق، الكتاب الاستراتيجي السنوي(1999).دمشق الاصدار الثاني.
- وزارة الإعلام المصرية، أزمة الخليج، المواقف العربية والدولية، الهيئة العامة لاستعلامات(1991).
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعامي 2010-2011.

5. الصحف ووسائل الإعل

- غسان، سلامة امريكا ودار برلين، جريدة الشرق الأوسط، 2ابريل 2003
- محمد فراج، ابو النور، أحوال بيت العرب انعكاس لأحوال نظامهم الإقليمي جريدة البيان الإماراتية العدد 624، 2 مايو 2003.
- محمد، قيراط الشرق أوسطية وتأثيرا على الأمن القومي العربي، جريدة البيان الإماراتية، دبي 26 نوفمبر 2001.
- ياسر، قطيحات، أزمة الخليج الثالثة، واشكالها الظواهر السياسية في المواقف العربية،جريدة الرأي الأردنية، العدد11999، 25 يوليو(2003).

6.الانترنت

- أحمد، يوسف، أحمد نحو السياسة العربية اتجاه ما يجري في العراق، جريدة الاتحاد الإماراتية 2003/7/29.
- استراتيجية الرئيس الأمريكي، أوباما، للأمن القومي 2011 على الرابط التالي:
<http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss/view>
- عمرو، الشوبكي، المتغير الأوروبي والموقف الفرنسي من الحرب على العراق، موقع اسلام أون لاين الالكتروني مارس 2003.
- محمد، ابو النور، شرق أوسط جديد تحت الیهمنة الأمريكية وبمشاركة إسرائيلية، البيان الإماراتية 6 ديسمبر 2002.
- موفق، محادين، السياسات الأمريكية بعد 11 سبتمبر موقع الجزيرة الالكتروني 2002/9/9.
- نظام، بركات، تداعيات احداث سبتمبر على النظام الدولي، موقع الجزيرة الالكتروني 2002/9/11.

ثانياً المراجع الأجنبية:

- 1-Bendeict Kingsbury: "**Legal Positivism as Normative Politics**": International Law. European Journal of International Law. Vol. 13 (2002) No. 2,PA15.
- 2- Encyclopedia Britannica:(2003) available on the Internet <http://www.britannica.com>
- 3-The Middle East In 2015 :"**The Impact of Regional Trends On Us. Strategic Planning-Arabic**".jodet- Maali Mohammad(2005)-demasices